مؤسسة ضمان الودائع
DEPOSIT INSURANCE CORPORATION

التقريـر السنـوي
٢٠٢٢

ضمان الودائع
ضمان لمستقبل مدخراتك

صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبدالله الثّاني ابن الحسين المعظّم
ملك المملكة الأردنية الهاشمية

صاحب السّمو الملكي الأمير الحسين بن عبدالله الثّاني
وليّ العهد المعظّم

قائمة المحتويات

- رؤيتنا، رسالتنا، قيمنا الجوهرية، أهدافنا	٧
- كلمــة رئيس مجلس الإدارة	٩
- كلمة المدير العام	١١
- العام ٢٠٢٢ في سطور (أبرز إنجازات المؤسسة وتطلعاتها المستقبلية)	١٣
- قائمة المصطلحات	١٥
- الحوكمة المؤسسية	١٨
- الاطار المؤسسي التشريعي	١٨
- مجلس الإدارة	١٨
- أعضاء مجلس الإدارة	٢٠
- الجهاز الإداري والتنفيذي للمؤسسة	٢١
- اللجان (اللجان المتخصصة الدائمة في المؤسسة واللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة)	٢٢
- الهيكل التنظيمي للمؤسسة	٢٣
- الإفصاح والشفافية	٢٤
- حق الحصول على المعلومات	٢٤
- إدارة المخاطر والامتثال	٢٤
- سياسة أمن وحماية المعلومات	٢٦
- نبذة عامة عن نظام ضمان الودائع في الأردن	٢٦
- السمات الرئيسية لنظام ضمان الودائع في الأردن	٢٦
- المهام والصلاحيات	٢٨
- صندوق ضمان الودائع لدى البنوك الإسلامية	٢٩
- تطور الودائع لدى الجهاز المصرفي الأردني	٣٢
- البنوك العاملة في المملكة كما هي في نهاية العام ٢٠٢٢	٣٩
- الأداء المالي للمؤسسة وصندوق ضمان الودائع لدى البنوك الاسلامية	٤٢
- التوعية الإعلامية والتواصل الإقليمي والدولي	٤٩
- التخطيط الإستراتيجي في المؤسسة	٥٢
- القوائم المالية وتقرير مدقق الحسابات المستقل للمؤسسة للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢	٥٤
- القوائم المالية وتقرير مدقق الحسابات المستقل لصندوق ضمان الودائع لدى البنوك الإسلامية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢	٧٦

مؤسسة ضمان الودائع
Deposit Insurance Corporation

ضمان الودائع
ضمان لمستقبل مدخراتك

رؤيتنـــا:

أن نكون مؤسسة رائدة مهنياً في مجال ضمان الودائع على المستوى الإقليمي والدولي.

رسـالتنـــا:

حماية المودعين لدى البنـوك وتشجيع الادخار وتعزيز الثقة بالنظام المصرفي والمساهمة في الحفاظ على الاستقرار المصرفي والمالي في المملكة.

قيمنا الجوهريـة:

الانتمـــاء : الحس بالمسؤولية والولاء والإخلاص تجاه المؤسسة والعاملين فيها والمتعاملين معها.

النزاهة : الالتزام بأفضل المعايير الأخلاقية والمهنية.

التميز : تطبيق المعايير والممارسات الدولية وأفضل المهارات والمعارف والخبرات المتاحة للقيام بالمهام بكفاءة وفعالية.

روح الفريق : توثيق علاقات التعاون بين موظفي المؤسسة والمحافظة على خطوط اتصال مع الأطراف ذات العلاقة.

التدريب والتعلم المستمر : الحرص على الارتقاء علمياً ومهنياً لمواكبة أفضل الممارسات الدولية.

أهـدافنا:

١. تأمين الحماية التامة لغالبية المودعين لدى الجهاز المصرفي.

٢. المحافظة على الجاهزية والقدرة المالية والتشغيلية وبناء مستوى ملائم من الاحتياطيات.

٣. إدارة عمليتي التعويض والتصفية بكفاءة وفعالية.

٤. المساهمة في معالجة البنوك التي تتعرض لمشاكل ذات أثر جوهري في مراكزها المالية.

٥. المساهمة في نشر ثقافة إدارة المخاطر لدى القطاع المصرفي.

٦. توعية الجمهور بنظام ضمان الودائع في المملكة.

كلمة رئيس مجلس الإدارة

كلمة رئيس مجلس الإدارة

د.عادل الشركس

بسم الله الرحمن الرحيم
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

يسرني باسمي ونيابة عن أعضاء مجلس الإدارة الموقر أن أقدم لكم التقرير السنوي السابع عشر لمؤسسة ضمان الودائع، والذي يُغطي إنجازات المؤسسة وأهم مؤشراتها لعام ٢٠٢٢، والبيانات المالية كما هي في ٢٠٢٢/١٢/٣١.

لقد واصلت المؤسسة في عام ٢٠٢٢ نجاحها في تحقيق أهدافها المنشودة ملتزمة برسالتها في حماية المودعين لدى البنوك، وتشجيع الادخار، وتعزيز الثقة بالنظام المصرفي، والمساهمة في الحفاظ على الاستقرار المصرفي والمالي في المملكة.

ويأتي ذلك وسط بيئة عالمية غير مواتية وحالة كبيرة من عدم اليقين التي أفرزتها العديد من التحديات التي تواجه الاقتصاد العالمي، والتي يأتي في مُقدمتها تفاقم الضغوط التضخمية العالمية لأعلى مستوياتها مُنذ أكثر من أربعة عقود وما رافقها من سياسات نقدية تشددية لاحتواء هذه الضغوط، وتداعيات الأحداث الجيوسياسية، وما نجم عن كل ذلك من تباطؤ في نمو الاقتصاد العالمي.

محلياً، أثبت الاقتصاد الأردني مرة أخرى مرونته أمام التحديات، فعلى الرغم من البيئة غير المواتية عالمياً، حقق الاقتصاد الوطني نمواً نسبته (٢,٥٪) خلال عام ٢٠٢٢، بالمقارنة مع نمو نسبته (٢,٢٪) في عام ٢٠٢١، وذلك في ضوء الأداء الإيجابي الذي سجلته المؤشرات الاقتصادية الرئيسية، وفي مقدمتها الدخل السياحي الذي نما بنسبة (١١٠,٥٪)، والصادرات الوطنية التي حققت نمواً بنسبة كبيرة تجاوزت (٣٣٪)، وانتعاش تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى المملكة ليبلغ (٨٠٧) مليون دينار، بالمقارنة مع (٤٤٢) مليون دينار في عام ٢٠٢١. واستمر البنك المركزي في إدارة السياسة النقدية بما يضمن الحفاظ على هدفه الرئيس المُتمثل بتحقيق الاستقرار النقدي، إلى جانب احتواء الضغوط التضخمية الناجمة عن عوامل مُرتبطة بالطلب المحلي، حيث قام البنك برفع أسعار الفائدة (٧) مرات خلال عام ٢٠٢٢، وبواقع (٤٠٠) نقطة أساس. وواصلت المؤشرات النقدية تسجيل أداء إيجابي، حيث بلغ رصيد الاحتياطيات الأجنبية (١٧,٣) مليار دولار في نهاية عام ٢٠٢٢ وهي تكفي لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لمدة (٧,٥) شهراً.

كما ارتفع إجمالي الودائع بحوالي (٢,٦) مليار دينار ليسجل (٤٢,١) مليار دينار في نهاية العام ٢٠٢٢، وحافظ الجهاز المصرفي على الملاءة المالية العالية لديه، حيث تجاوزت موجوداته (٦٤,١) مليار دينار مرتفعاً بما يزيد عن (٣) مليار دينار خلال العام ٢٠٢٢، وأيضاً أظهرت مؤشرات المتانة المالية قوة القطاع المصرفي، إذ تجاوزت نسبة كفاية رأس المال النسبة المفروضة من قبل البنك المركزي والحد الأدنى المطلوب من بازل III مسجلة (١٧,٤٪)، وبلغت نسبة السيولة لدى البنوك (١٣٨٪) متجاوزة النسبة القانونية المفروضة من قبل البنك المركزي البالغة (١٠٠٪) وقد تمكنت البنوك كذلك من الحفاظ على نسبة متدنية للديون غير العاملة لتبلغ (٤,٥٪)، في حين بلغت نسبة تغطية المخصصات للديون غير العاملة حوالي (٨١,٥٪).

أما على الصعيد المؤسسي، فقد استمرت المؤسسة بمهمتها الرئيسية في حماية المودعين بضمان ودائعهم ضمن مظلة الضمان، ليبلغ رصيد الودائع الخاضعة لأحكام القانون لدى البنوك الأعضاء في المؤسسة (٢٣,٤) مليار دينار، تعود لحوالي (٢,٣) مليون مودع، منهم (٩٧,٤٪) مضمونة ودائعهم بالكامل وبتعويض فوري حده الأعلى خمسين ألف دينار. وفيما يخص مؤشرات الودائع والمودعين لدى البنوك الأعضاء في صندوق ضمان الودائع لدى البنوك الإسلامية فقد بلغ إجمالي الودائع الخاضعة لأحكام القانون لديهم ما يقارب (٨,٥) مليار دينار، تعود إلى ما يزيد عن (١,٥) مليون مودع، منهم (٩٨,٣٪) مضمونة ودائعهم بالكامل ضمن سقف التغطية المحدد.

وفي الختام، أود أن أدعوكم لاستعراض إنجازات عام مضى لمؤسسة ضمان الودائع التي أصبحت أحد الأركان الأساسية لشبكة الحماية المصرفية في المملكة، مؤكداً على التزام المؤسسة وسعيها المتواصل لتحقيق رؤيتها الواضحة في ضمان الودائع، وذلك بفضل الجهود الحثيثة التي يقوم بها أعضاء مجلس الإدارة وجميع العاملين فيها، معرباً عن شكري وتقديري لهم على حرصهم وتفانيهم في العمل في تحقيق رسالة المؤسسة المنشودة وتطوير أعمالها، متمنياً المزيد من العطاء الهادف للحفاظ على استقرار الجهاز المصرفي ودعم الاقتصاد الوطني، داعياً المولى عزّ وجل أن يمد أردننا الغالي بالمزيد من التقدم والازدهار في ظل حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبدالله الثاني ابن الحسين حفظه الله ورعاه.

كلمة المدير العام

كلمة المدير العام

معتز ابراهيم بربور

بسم الله الرحمن الرحيم
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

باتت مؤسسة ضمان الودائع ركناً أساسيّاً في شبكة الحماية المصرفية في المملكة، والتي تهدف إلى حماية المودعين بضمان ودائعهم وتشجيع الادّخار والمساهمة في الحفاظ على الاستقرار المصرفي والمالي في المملكة. ومع مرور اثنين وعشرين عاماً على إنشائها، يطيب لي أن أضع بين أيديكم التقرير السنوي لهذه المؤسسة، التي أصبحت نموذجاً يتفق مع أفضل المعايير والممارسات الدولية في أنظمة ضمان الودائع، وأستعرض من خلال هذا التقرير أهم نتائجها وإنجازاتها خلال العام ٢٠٢٢.

فيما يتعلّق بالمؤشرات الرئيسية لدى مؤسسة ضمان الودائع، بلغت رسوم الاشتراك المحصلة من البنوك الأعضاء خلال العام ٢٠٢٢م حوالي (٣٨,٤) مليون دينار، كما بلغت رسوم الاشتراك المحصّلة من البنوك الإسلامية الأعضاء في صندوق ضمان الودائع لدى البنوك الإسلامية (٢٠,١) مليون دينار. وقد حققت المؤسسة عوائداً على محفظة استثماراتها بلغت (٥١,١) مليون دينار، لترتفع بذلك احتياطياتها إلى (١٠٩٩,١) مليون دينار في نهاية العام ٢٠٢٢م، بنسبة نمو مقدارها (٨,٧٪) عن نهاية العام ٢٠٢١م، ولتصل نسبة تغطية احتياطيات المؤسسة للودائع الخاضعة إلى مستويات مناسبة ومريحة تمكّنها من أداء المهام المناطة بها قانوناً. كما استمرت المؤسسة بالعمل على إدارة استثماراتها بكفاءة وفعالية ضمن أحكام قانونها حيث بلغت قيمة محفظة استثمارات المؤسسة حوالي (١٠٧٤,٩) مليون دينار في نهاية العام ٢٠٢٢ بمتوسط عائد بلغ (٤,٩٨٪) وبمعدل نمو (٨,٧٪) عن قيمتها في نهاية العام ٢٠٢١ والبالغة (٩٨٨,٦) مليون دينار.

أما على صعيد المؤشرات الرئيسة للودائع والمودعين في الجهاز المصرفي، بلغت نسبة عدد المودعين المضمونة ودائعهم بالكامل (٩٧,٤٪) من المودعين، والذين تشكل ودائعهم (٢٣,٠٪) من إجمالي الودائع الخاضعة لأحكام القانون لدى البنوك الأعضاء في المؤسسة بسقف ضمان مقداره (٥٠,٠٠٠) خمسون ألف دينار لكل مودع لكل بنك عضو، في حين بلغت هذه النسبة لدى البنوك الإسلامية (٩٨,٣٪) من المودعين والذين تشكل ودائعهم (٤٢,٤٪) من إجمالي الودائع الخاضعة لأحكام القانون لدى البنوك الإسلامية.

وقد واصلت المؤسسة جهودها الرامية لرفع نسبة الوعي الجماهيري بمؤسسة ضمان الودائع من خلال تحديث ونشر المعلومات على موقعها الالكتروني وبوابة الحكومة الالكترونية ومواقع التواصل الاجتماعي.

وفيما يتعلّق بحضور المؤسسة الإقليمي والدولي، شاركت المؤسسة في حضور اجتماعات الهيئة الدولية لضامني الودائع (IADI) عبر الاتصال المرئي، ومنها الاجتماع السنوي العام الحادي والعشرون للهيئة الدولية لضامني الودائع واجتماعات المجلس التنفيذي ولجان المجلس، واللجنة الإقليمية للشرق الأوسط وشمال افريقيا، ولجنة المبادئ الأساسية لأنظمة ضمان ودائع فعّالة والأبحاث، ولجنة العضوية والاتصال، واللجنة الفنية لضمان الودائع الإسلامية.

وختاماً أتقدّم ببالغ الشكر والتقدير إلى السادة مجلس الإدارة الكرام لجهودهم ودعمهم المتواصل وتوجيهاتهم القيمة لمسيرة المؤسسة، وإلى كافة الزميلات والزملاء العاملين فيها، سائلاً المولى عز وجل أن يوفقنا جميعاً لخدمة الأردن الغالي في ظل حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم حفظه الله ورعاه.

أبرز انجازات المؤسسة
وتطلعاتها المستقبلية

أبرز انجازات المؤسسة وتطلعاتها المستقبلية

تسعى المؤسسة بشكل مستمر لتحقيق رؤيتها وأهدافها الاستراتيجية، ويتجلى ذلك من خلال تطور مؤشراتها الرئيسية، حيث تميّز العام ٢٠٢٢م بتطوّر المؤشرات ذات الصلة بضمان الودائع، حيث تقدم المؤسسة حماية كاملة لحوالي (٩٧,٤٪) من إجمالي المودعين لدى البنوك الأعضاء، وقد استمرت المؤسسة ببناء احتياطياتها لتسجل (١٠٩٩,١) مليون دينار، مغطياً (١٣,١١٪) من بوليصة الضمان. والتزاماً بمبادئ الحاكمية الرشيدة ابتدأت المؤسسة بإعداد دليل الحاكمية وإدارة المخاطر والامتثال للمؤسسة، حرصاً من إدارة المؤسسة بالحفاظ على سلامة أوضاعها للمضي قدماً بإدارة المؤسسة بنهج سليم.

وتستمر المؤسسة بمواكبة متطلبات منظومة التطوير والتحديث لتقوم بعملية أتمتة أنظمة الأعمال التشغيلية للمؤسسة، بشراء أنظمة إلكترونية لجميع دوائر ووحدات المؤسسة المعنية. كما تقوم المؤسسة بإعداد خطة إستراتيجية لتنفيذ نصائح وتوصيات برنامج تقييم الاستقرار المالي المعد من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، أهمها تحديث مذكرة التفاهم مع البنك المركزي وبناء نظام إلكتروني للتعويض الفوري.

وضمن اطار سعي المؤسسة لانفاذ قانون ضمان حق الحصول على المعلومات وتماشيا مع تنفيذ "سياسة تصنيف وإدارة البيانات الحكومية الصادرة عن وزارة الاقتصاد الرقمي والريادة " و" بروتوكولات مأسسة إجراءات انفاذ قانون ضمان حق الحصول على المعلومات" الصادرة عن وزارة الثقافة، قامت المؤسسة خلال العام ٢٠٢٢ بـ "رفع تقرير نصف سنوي لوزارة الاقتصاد الرقمي والريادة" يتضمن واقع الحال لعملية تصنيف وإدارة البيانات داخل المؤسسة والخطط المستقبلية، منها جرد وتصنيف البيانات من قبل مشرفي البيانات واعتماد التصنيف من قبل قائد البرنامج واللجنة وإدارة المؤسسة ورفع البيانات على منصة " تصنيف البيانات الحكومية "، إضافة الى نشر مجموعة البيانات الحكومية المفتوحة باللغتين العربية والانجليزية على منصة البيانات الحكومية المفتوحة، وتوزيع "المبادئ الارشادية لضمان ملاءمة تصنيف وإدارة المعلومات والبيانات" و"الإجراءات التنفيذية الداخلية لتنفيذ سياسة التصنيف" على الوحدات التنظيمية في المؤسسة.

كما قامت المؤسسة برفع تقرير حالة المعلومات للسادة وزارة الثقافة / مجلس المعلومات تم الإشارة فيه الى اعتماد وتفعيل "إجراءات حق الحصول على المعلومة للطلبات الورقية والالكترونية" وفقا لما ورد في "بروتوكول إجراءات انفاذ قانون ضمان حق الحصول على المعلومات"، وتم تسمية منسق معلومات. كما سيتم اعداد خطة توعية فيما يخص حق الحصول على المعلومة واجراءاته تتضمن ورشات عمل توعوية على كافة المستويات الوظيفية في المؤسسة.

قائمة المصطلحات

قائمة المصطلحات

- نظام ضمان الودائع:

أحد أطراف شبكة الحماية المصرفية والتي تقوم على حماية المودعين لدى البنوك بضمان ودائعهم، كما ويضطلع نظام ضمان الودائع بعدة مهام أخرى أبرزها: تصفية البنوك، وإيجاد حلول للبنوك التي تواجه مشاكل ذات أثر جوهري في مراكزها المالية.

- سقف الضمان:

الحد الأعلى الذي تقوم المؤسسة بدفعه كتعويض فوري لكل مودع لدى أي بنك يصدر قرار بتصفيته وبما لا يزيد عن (٥٠,٠٠٠) خمسين ألف دينار أردني.

- الودائع الخاضعة لأحكام القانون:

الودائع بالدينار الأردني لدى البنوك باستثناء ودائع الحكومة وودائع ما بين البنوك والتأمينات النقدية بحدود قيمة التسهيلات الممنوحة بضمانها.

- صندوق ضمان الودائع لدى البنوك الإسلامية:

صندوق يتمتع بشخصية اعتبارية تتولى إدارته المؤسسة على أساس الوكالة بالأجر، حيث يقوم الصندوق على مبدأ التكافل والتعاون، ويكون الدفع من جميع الأطراف ذات العلاقة على سبيل التبرع.

- البنوك الأعضاء في مؤسسة ضمان الودائع:

جميع البنوك التجارية الأردنية وفروع البنوك التجارية الأجنبية العاملة في المملكة، باستثناء فروع البنوك الأردنية العاملة خارج المملكة.

- البنوك الأعضاء في صندوق ضمان الودائع لدى البنوك الإسلامية:

جميع البنوك الإسلامية الأردنية وفروع البنوك الإسلامية الأجنبية العاملة في المملكة، باستثناء فروع البنوك الإسلامية الأردنية العاملة خارج المملكة.

- الودائع المضمونة كلياً:

الودائع الخاضعة لأحكام القانون والتي تساوي أو تقل قيمتها عن (٥٠,٠٠٠) خمسين ألف دينار أردني.

- الودائع المضمونة جزئياً:

الودائع الخاضعة لأحكام القانون والتي تزيد قيمتها عن (٥٠,٠٠٠) خمسين ألف دينار أردني.

- بوليصة الضمان (الودائع الخاضعة للتعويض الفوري):

مجموع المبالغ التي تدفع إلى المودعين المضمونين بحد أعلى (٥٠,٠٠٠) خمسين ألف دينار أردني لكل مودع كتعويض فوري في حال تصفية البنك.

- التصفية:

إنهاء أعمال أي بنك يقرر البنك المركزي تصفيته، حيث تكون المؤسسة المصفي والممثل القانوني الوحيد لأي بنك يتقرر تصفيته.

قائمة المصطلحات

- التعويض:

دفع مبالغ الضمان للمودعين المضمونين لدى أي بنك يقرر البنك المركزي تصفيته، ويتعين على المؤسسة أن تدفع مبلغ الضمان المستحق لصاحب الوديعة المضمونة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ صدور قرار التصفية.

- المبادئ الأساسية المعدّلة لأنظمة ضمان الودائع الفعّالة:

مجموعة من المبادىء لأنظمة ضمان ودائع فعّالة وعددها (١٦) مبدأ أساسياً، صدرت عن الهيئة الدولية لضامني الودائع (IADI) وتم مراجعتها بشكل نهائي من قبل مجموعة عمل تضم ممثلين عن لجنة بازل للرقابة المصرفية (BCBS) والمنتدى الأوروبي لضامني الودائع (EFDI) والمفوضية الأوروبية (EC) ومعهد الاستقرار المالي (FSB) وصندوق النقد الدولي (IMF) والبنك الدولي (WB).

- معالجة البنوك:

عملية إيجاد حلول لأي بنك يواجه مشاكل ذات أثر جوهري في مركزه المالي، وقد يتضمن هذا القرار اتخاذ إجراء أو أكثر من إجراءات عملية معالجة البنوك وذلك في حال تبين للمؤسسة أن اتخاذ هذا الإجراء أقل كلفة من السير في إجراءات التصفية ودفع مبالغ التعويض.

- الهيئة الدولية لضامني الودائع (IADI):

هيئة غير ربحية تتمتع بشخصية اعتبارية مستقلة، أنشئت بموجب القانون السويسري في شهر أيار لعام ٢٠٠٢، مقرها في بنك التسويات الدولية (BIS) في مدينة بازل في سويسرا، هدفها تعزيز كفاءة أنظمة ضمان الودائع من خلال توفير أدلّة إرشادية، وتشجيع التعاون والتنسيق الدولي وتبادل الخبرات في مجال ضمان الودائع، ويبلغ عدد مؤسسات ضمان الودائع المشاركة في الهيئة حالياً (٩٤) عضواً و(١١) مؤسسات تابعة، بالإضافة إلى (١٧) شريكاً.

الحوكمة المؤسسية

الحوكمة المؤسسية

الحوكمة المؤسسية

جاء إنشاء مؤسسة ضمان الودائع في العام ٢٠٠٠ في إطار تطوير البناء المؤسسي والتشريعي ومكملاً لشبكة الحماية المصرفية في المملكة، وقد انتهجت المؤسسة منذ تأسيسها ترسيخ البناء المؤسسي بما يضمن تحقيق رسالة حماية المودعين بضمان ودائعهم لدى البنوك وفق أحكام القانون، وبما ينسجم والمبدأ الثالث (الحوكمة) من المبادئ الأساسية المعدلة لأنظمة ضمان الودائع الفعالة الصادرة عن الهيئة الدولية لضامني الودائع (IADI) والذي يقضي بأنه يجب أن يكون ضامن الودائع مستقل مالياً وإدارياً وأن يمارس أعماله بشفافية ومسؤولية وبمعزل عن أي تدخل خارجي.

> يقتضي المبدأ الثالث (الحوكمة) من المبادئ الأساسية المعدلة لأنظمة ضمان الودائع الفعّالة بأنه يجب أن يكون ضامن الودائع مستقل مالياً وإدارياً وأن يمارس أعماله بشفافية ومسؤولية وبمعزل عن أي تدخل خارجي.

الإطار المؤسسي التشريعي:

تم وضع الملامح الرئيسة لنظام ضمان الودائع ضمن إطار قانوني شامل يوضّح أهداف المؤسسة والمهام والأدوار المناطة بالمؤسسة والصلاحيات والإجراءات التي تقوم بها لتحقيق الهدف الأساسي من إنشائها حيث أورد القانون أحكاماً وصلاحيات يتعيّن على المؤسسة الالتزام بها للقيام بمهامها بكفاءة وفعالية واستقلالية دون أي تدخل من جهات خارجية، كما حدد قانون المؤسسة حقوق المودعين والعلاقة مع البنك المركزي والإطار المؤسسي مع الأطراف الأخرى ذات العلاقة.

مجلس الإدارة

يتولى إدارة المؤسسة والإشراف عليها مجلس إدارة برئاسة محافظ البنك المركزي وعضوية أربع أعضاء من القطاع الحكومي بما فيهم مدير عام المؤسسة، وعضوين من القطاع الخاص يتم تعيينهم بقرار من مجلس الوزراء ويشترط أن لا يكونا من إداريي أي بنك طيلة مدة عضويتهما في المجلس وطيلة السنتين التاليتين لانتهاء هذه العضوية. ويتم اختيار أعضاء مجلس الإدارة – من ضمنهم المدير العام - على أسس محددة.

وقد حدد قانون المؤسسة مهام وصلاحيات مجلس الإدارة ومنها على سبيل المثال وضع السياسة العامة وإقرار الخطة العامة لاستثمار أموال المؤسسة وفق أحكام قانون المؤسسة ووضع الهيكل التنظيمي للجهاز الإداري للمؤسسة وإقرار الموازنة السنوية، بالإضافة إلى منحه ممارسة صلاحيات مجلس إدارة الشركة المساهمة العامة المنصوص عليها في قانون الشركات بالقدر الذي لا تتعارض فيه مع أحكام قانون المؤسسة. وقد حددت اجتماعات المجلس بدعوة من رئيس المجلس مرة كل شهرين أو كلما دعت الحاجة لذلك، وتصدر قراراته بالإجماع أو بأغلبية عدد أعضائه وعند تساوي الأصوات يرجح الجانب الذي صوت معه رئيس الجلسة.

كما أعطى قانون المؤسسة المدير العام المهام والصلاحيات اللازمة لإدارة شؤون المؤسسة بما فيها تنفيذ السياسة العامة للمؤسسة والقرارات الصادرة عن مجلس الإدارة والإشراف على الجهاز الإداري للمؤسسة.

أعضاء مجلس الإدارة

أعضاء مجلس الإدارة

رئيس مجلس الإدارة
عطوفة الدكتور عادل أحمد الشركس
محافظ البنك المركزي الأردني

نائب رئيس مجلس الإدارة
عطوفة السيد زياد اسعد غنما
نائب محافظ البنك المركزي الأردني

عطوفة الدكتور
عبدالحكيم الشبلي
أمين عام وزارة المالية

عطوفة الدكتور
وائل علي العرموطي
مراقب عام الشركات
وزارة الصناعة والتجارة والتموين

عطوفة السيد
معتـز ابراهيم بربـور
مديـر عام مؤسسة ضمان الودائع

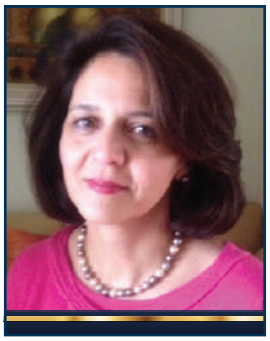

معالي السيدة
هالة بسيسو لطوف
شريك في شركة "آية"
للإستشارات والتنمية

عطوفة الدكتور
عدلي شحادة قندح
مستشار اقتصادي ومالي ومصرفي

الجهاز الإداري والتنفيذي

يتكون الجهاز الإداري والتنفيذي للمؤسسة مما يلي:-

ـ دائرة الضمان والتصفية:

تتولى الدائرة اقتراح وتنفيذ وتطوير سياسات ضمان الودائع في المؤسسة وبما يضمن تأسيس المستويات المطلوبة من الحوافز لدى المودعين لفرض انضباط السوق ولدى البنوك لحفزها على إدارة أفضل لمستويات مخاطرها. كما تتولى الدائرة إدارة الاجراءات الخاصة بمعالجة اوضاع البنك الذي يتعرض لمشاكل ذات أثر جوهري في مركزه المالي، بالاضافة الى إدارة المهام المناطة بالمؤسسة كمصفٍ لأي بنك يتقرر تصفيته وفق أحكام قانونها وأية أنظمة أو تعليمات أو قرارات تصدر بموجبه، وتعمل على وضع وتطوير السياسات المختلفة لعملية التصفية وذلك لتنفيذ إجراءاتها بكفاءة وفعالية. كما تتولى وضع وتطوير وإدارة إجراءات تعويض المودعين بموجب أحكام قانونها وأية أنظمة أو تعليمات أو قرارات تصدر بموجبه.

ـ الدائرة الإدارية:

تتولى الدائرة تأمين احتياجات المؤسسة من الكوادر البشرية ومن الأجهزة ومن اللوازم والاجهزة والمعدات وصيانتها وإدارة وتأمين الخدمات المساندة اللازمة لعمل المؤسسة، واحتساب كافة النفقات الذاتية والادارية للمؤسسة وموظفيها، وتطوير جميع الملفات الخاصة بأمور المؤسسة التنظيمية.

ـ الدائرة المالية والاستثمار:

تتولى الدائرة إدارة استثمارات أموال المؤسسة بما في ذلك إيداع ما يلزمها من أموال لدى أي بنك وإدارة الاقتراض لتسديد الالتزامات المترتبة عليها وفق أحكام قانونها وتنفيذ الاجراءات اللازمة لدفع النفقات الذاتية والنفقات الادارية ومسك السجلات والدفاتر المحاسبية المركزية.

ـ وحدة العلاقات الخارجية والعامة:

تتولى الوحدة إدارة العلاقات الخارجية والعامة للمؤسسة وعضويتها في اللجان الإقليمية والدولية وفي الهيئة الدولية لضامني الودائع (IADI)، وإدارة أنشطة التوعية الإعلامية والاتصال مع البنوك الأعضاء وإدارة الأنشطة والفعاليات المحلية المختلفة للمؤسسة.

ـ وحدة الحوكمة وإدارة المخاطر والامتثال:

تتولى الوحدة وضع وتطوير الاطار العام لادارة المخاطر في المؤسسة على المستوى الكلي وعلى مستوى الدوائر والوحدات في المؤسسة، ووضع ومراجعة استراتيجية ومنهجية وسياسات إدارة المخاطر في المؤسسة، ومتابعة الامتثال بالقوانين والانظمة والتعليمات من قبل المؤسسة.

ـ وحدة التدقيق الداخلي:

ترتبط وحدة التدقيق الداخلي بلجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس إدارة المؤسسة وتتولى مهمة التحقق من صحة وسلامة نشاطات المؤسسة المختلفة وتزويد التوصيات بنتائج الفحص والتقييم والتحليل لإدارات المؤسسة المختلفة بهدف النهوض بمسؤولياتها بكفاءة وفاعلية.

ـ وحدة الدعم الفني وتكنولوجيا المعلومات:

تتولى وحدة الدعم الفني وتكنولوجيا المعلومات إدارة أنظمة الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات وشبكة الحاسوب الخاصة بالمؤسسة، وتنفيذ أعمال الصيانة لأجهزة الحاسوب وأنظمة التشغيل والبرمجيات.

كما تم استحداث وظيفة **مدير الأمن السيبراني وأمن المعلومات** تختص بمتابعة وتنفيذ إجراءات الأمن والحماية الخاصة بالمعلومات والبيانات والأصول الخاصة بالمؤسسة بكافة مراحلها. ووضع الاطار المتكامل للحفاظ على جاهزية المؤسسة للاستجابة والتصدي للحوادث الأمنية السيبرانية والتصدي لمخاطر أمن المعلومات والأمن السيبراني.

اللجان المتخصصة الدائمة في المؤسسة

لتعزيز مبادئ الحاكمية المؤسسية لدى المؤسسة فإن عددًا من اللجان الدائمة المتخصصة يتم تشكيلها في المؤسسة وتظهر على هيكلها التنظيمي، ويكون ارتباط هذه اللجان إما بمجلس الإدارة مثل (لجنة التدقيق) أو يكون ارتباطها بالمدير العام أو مساعده وتتخذ توصياتها بقرار من المدير العام، وهي كالآتي:

١. لجنة الموارد البشرية.

٢. لجنة اللوازم.

٣. لجنة الاستثمار والتمويل.

٤. لجنة النشاط الاجتماعي.

كما وللمدير العام أن يؤلف لجان دائمة أو مؤقتة متخصصة لتدارس أية نواحي من أعمال المؤسسة وشؤون إدارتها، وتقديم التوصيات بشأنها.

اللجان المنبثقة عن مجلس الادارة

لجنة التدقيق الداخلي :-

تشكل لجنة التدقيق الداخلي بقرار من مجلس الإدارة، وتتكون من أعضاء مستقلين من غير المنوط بهم أعمال تنفيذية داخل المؤسسة، على أن يكون بينهم عضو واحد على الأقل ذو خبرة في التقارير المالية. وتساعد لجنة التدقيق مجلس الإدارة في تنفيذ مسؤولياته المتعلقة بالإشراف على عملية إعداد وعرض التقارير المالية ونظام الرقابة الداخلي، وعملية التدقيق وعمليات المؤسسة لمراقبة الالتزام بالقوانين والأنظمة وقواعد السلوك الوظيفي، كما ويرتبط التدقيق الداخلي مباشرة بلجنة التدقيق.

الهيكل التنظيمي

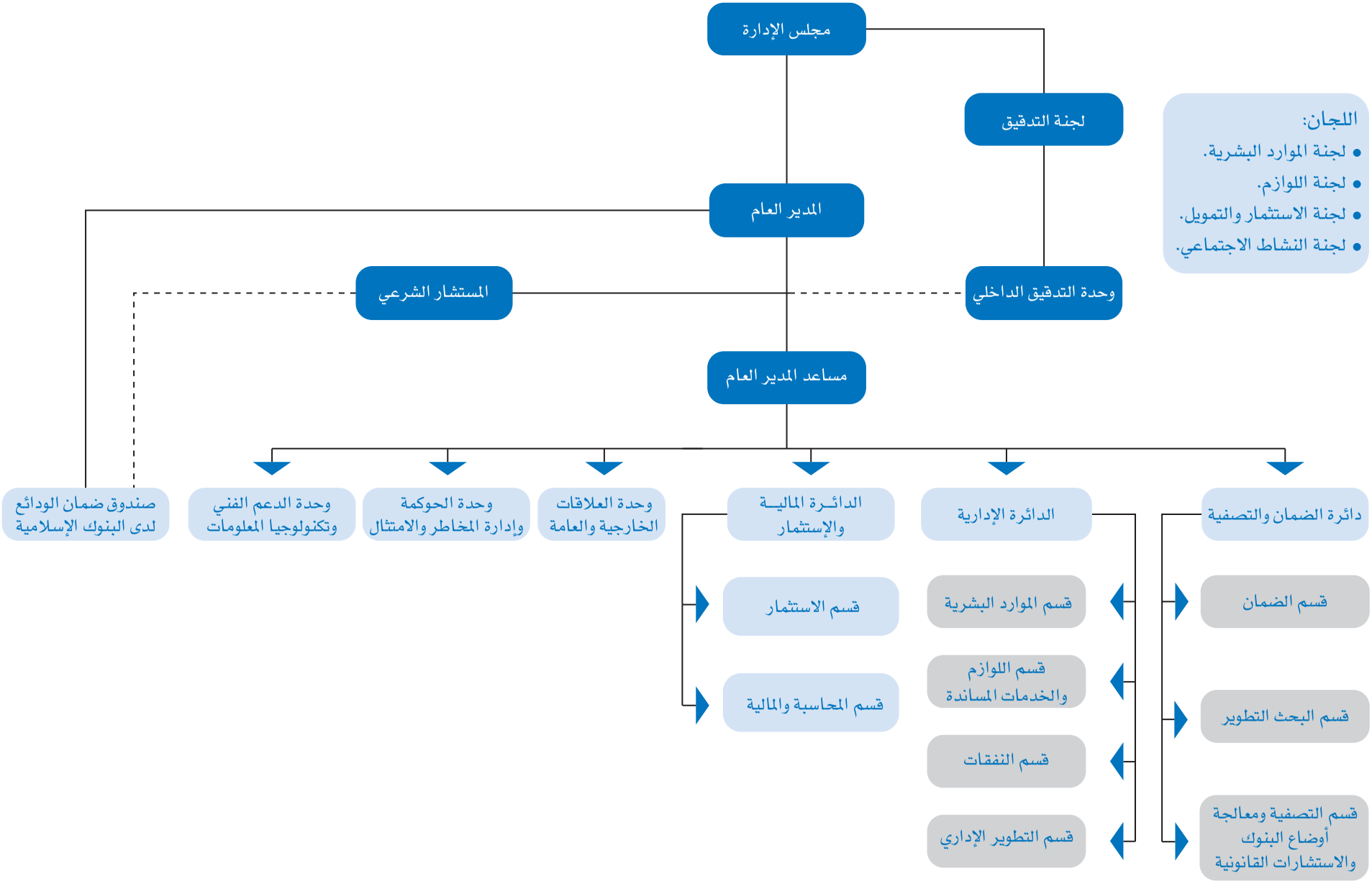

الحوكمة المؤسسية

الإفصاح والشفافية

إن الافصاح والشفافية مبدأ اساسي في اطار الحوكمة ويهدف إلى التأكد من أن أصحاب المصالح على فهم ودراية بالمعلومات الجوهرية الناتجة عن عمليات المؤسسة ونشاطاتها.

وتلتزم المؤسسة بمتطلبات الإفصاح وفقا للمعايير ومتطلبات الجهات الرقابية وتقوم الإدارة بالتأكيد على مسؤوليتها تجاه عرض البيانات المالية بدقة وعدالة وهي معنية بالإفصاح من خلال قيامها في تقريرها السنوي وموقعها الالكتروني بتقديم كافة المعلومات الموثوقة للأطراف ذوي العلاقة مع التركيز على المعلومات التي تهم المودعين بشكل واضح وفي الوقت المناسب وبما يمكن من تقييم الموقف المالي للمؤسسة وإنجازاتها ومقدرتها على تحقيق الأهداف الاستراتيجية.

كما يستعرض التقرير السنوي الهيكل التنظيمي للمؤسسة وهيكل ومهام إدارة المخاطر ومهام مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه وأعضاء مجلس الادارة. وتقوم الإدارة التنفيذية برفع تقارير حول تطور مؤشرات الأداء المؤسسي إلى مجلس الإدارة بالإضافة إلى تقديم توصياتها حول سبل تعزيز هذه المؤشرات.

حق الحصول على المعلومات:

ضمن متطلبات "مأسسة إجراءات حق الحصول على المعلومة" وبهدف انفاذ قانون ضمان حق الحصول على المعلومة رقم (٤٧) لسنة ٢٠٠٧، يتم العمل بما ورد في بروتوكولات "مأسسة إجراءات انفاذ قانون ضمان حق الحصول على المعلومة" وسياسة تصنيف وإدارة البيانات الحكومية" المقرة من قبل مجلس الوزراء الموقر وبما يتماشى مع طبيعة عمل المؤسسة.

إدارة المخاطر والامتثال:

تعزز ممارسات الحوكمة المؤسسية من قدرة المؤسسة على إدارة المخاطر والامتثال للقوانين والتشريعات بما يساهم في تحقيق الأهداف المؤسسية. حيث تتبنى المؤسسة نهجا شاملا ومتكاملا في تطبيق إدارة المخاطر من خلال تحديد احتمالات حدوث المخاطر وتطوير الاستراتيجيات للتعامل معها وتقليل تأثيرها السلبي بأقصى حد ممكن وزيادة الوعي بالمخاطر على مستوى المؤسسة، سعيا منها للحفاظ على الصورة الإيجابية للمؤسسة وتحقيق الأهداف المشتركة لتنفيذ الحوكمة وإدارة المخاطر والامتثال والمتمثلة في تطوير أداء المؤسسة وتقليل المخاطر وضمان الامتثال للقوانين والأنظمة والتشريعات ومراقبة الأداء بشكل مستمر.

سياسة أمن وحماية المعلومات

تدرك المؤسسة أن إدارة أمن المعلومات والأمن السيبراني أصبح جزءاً أساسياً وهاماً من الإدارة الحكيمة والتي تساهم بشكل فعَال في تحقيق الأهداف المؤسسية، وعليه فقد عملت المؤسسة على وضع سياسات لأمن وحماية المعلومات تهدف لتحقيق أمن وسلامة وإتاحية المعلومات التي يتم تداولها داخل المؤسسة ومع الغير، وهذه السياسات تعتبر خطوط تحدد:

١. الأطر الأساسية لإجراءات العمل.
٢. الأدوار والمسؤوليات والواجبات العامة.
٣. الممارسات الفضلى والالتزام الأدنى المطلوب مراعاته والعمل به من قبل الموظفين.

وتشمل سياسات أمن وحماية المعلومات في مؤسسة ضمان الودائع ما يلي:

١. سياسة حساسية وتصنيف المعلومات.
٢. سياسة الاستعمال المقبول.
٣. سياسة الحاسوب المكتبي.
٤. سياسة الأمن المادي.
٥. سياسة كلمات المرور.
٦. سياسة النسخ الاحتياطي والاسترجاع.

كما وتطبق هذه السياسات مع مراعاة القوانين والتشريعات المعمول بها في المملكة والمنصوص عليها بأحكام القانون الأردني وأهمها:

- قانون حماية أسرار الدولة رقم ٥٠ لسنة ١٩٧١.
- قانون ضمان حق الحصول على المعلومات رقم ٤٧ لسنة ٢٠٠٧.
- قانون المعاملات الالكترونية رقم ٨٥ لسنة ٢٠٠١.
- قانون توظيف موارد تكنولوجيا المعلومات في المؤسسات الحكومية رقم ٨١ لسنة ٢٠٠٣.

نبذة عن المؤسسة

نبذة عامة عن نظام ضمان الودائع في الأردن

صدر قانون مؤسسة ضمان الودائع في عام ٢٠٠٠م والذي يضمن ودائع العملاء في البنوك التجارية بموجب أحكامه، حيث تضمن عضوية إجبارية للبنوك التجارية واختيارية للبنوك الإسلامية، ثم صدر في عام ٢٠١٩م القانون المعدّل لتصبح عضوية البنوك الإسلامية إجبارية في نظام ضمان الودائع في الأردن من خلال صندوق ضمان الودائع لدى البنوك الإسلامية، وبذلك أصبحت جميع البنوك العاملة في المملكة مشمولة في مظلة الضمان.

أنشئت مؤسسة ضمان الودائع بصدور قانونها في عام ٢٠٠٠م كمؤسسة عامة مستقلة مالياً وإدارياً، تهدف إلى حماية المودعين في البنوك بضمان ودائعهم لديها وفقاً لأحكام قانونها، وذلك تشجيعاً للادخار وتعزيزاً للثقة بالجهاز المصرفي في المملكة، ومساهمة في الحفاظ على الاستقرار المصرفي والمالي في المملكة. وفي عام ٢٠١٩م صدر القانون المعدل للمؤسسة لتضم بذلك البنوك الإسلامية إلى مظلة الضمان في المملكة من خلال إنشاء صندوق ضمان الودائع لدى البنوك الإسلامية تديره المؤسسة على أساس الوكالة بالأجر.

تقوم المؤسسة وبموجب قانونها بمهمتين رئيستين هما: ضمان الودائع وتصفية البنوك، حيث تعتبر المؤسسة هي الضامن الوحيد والمصفي الحكمي والممثل القانوني لأي بنك يتقرر تصفيته في المملكة، وحتى تتمكن المؤسسة من القيام بالمهام المناطة بها فقد تمتعت وبموجب قانونها بصلاحيات واسعة في مجال ضمان الودائع وتصفية البنوك. وذلك بالإضافة إلى الصلاحيات الرقابية الممنوحة لها والمتمثلة بالاشتراك بفرق التفتيش مع البنك المركزي والاطلاع على الحسابات الختامية ونتائج أعمال البنوك الموجودة لدى البنك المركزي، بالإضافة إلى الصلاحيات في إيجاد حلول للبنوك التي تتعرض لمشاكل ذات أثر جوهري في مراكزها المالية والتي تم منحها للمؤسسة بموجب القانون المعدل لقانونها رقم (٢٠١٩/٨) بحيث يجوز للمؤسسة وبموافقة البنك المركزي اتخاذ أي من الإجراءات المنصوص عليها في قانونها.

تعتبر المؤسسة الضامن الوحيد والمصفي الحكمي لأي بنك يقرر البنك المركزي تصفيته.

تسعى المؤسسة باستمرار لتطوير بنيتها التحتية وكوادرها البشرية للارتقاء بمستوى أدائها ولتتمكن من القيام بمهامها بكفاءة وفعالية لتحقق رسالتها وأهدافها المؤسسية - خاصة فيما يتعلق بحماية صغار المودعين والحفاظ على حقوق كبار المودعين وتوعية المواطنين بدور المؤسسة في حماية ودائعهم لدى البنوك- وصولاً إلى الرؤية المستقبلية التي تطمح لها.

السمات الرئيسية لنظام ضمان الودائع في الأردن:

تشمل مظلة الضمان في المؤسسة البنوك الأعضاء فيها والبنوك الأعضاء في صندوق ضمان الودائع لدى البنوك الإسلامية.

السمات الرئيسية للمؤسسة

العضوية:

العضوية إلزامية لجميع البنوك التجارية الأردنية وفروع البنوك التجارية الأجنبية العاملة في المملكة، باستثناء فروع البنوك التجارية الأردنية العاملة خارج المملكة.

بلغ عدد البنوك التجارية في نهاية العام ٢٠٢٢ (١٧) بنكاً منها (١٢) بنكاً أردنياً

سقف الضمان:

تعويض فوري حده الأقصى (٥٠,٠٠٠) خمسون ألف دينار أردني لكل مودع لكل بنك.

نبذة عن المؤسسة

نطاق التغطية:

- الودائع المضمونة:

تضمن المؤسسة كافة الودائع **بالدينار الأردني** العائدة للمؤسسات والأفراد المقيمين وغير المقيمين لدى البنوك الأعضاء في المؤسسة بما في ذلك:

- الحسابات الجارية وتحت الطلب.
- ودائع التوفير.
- الودائع الآجلة والخاضعة لإشعار.
- شهادات الإيداع الصادرة عن البنوك الأعضاء.

- الودائع غير المضمونة:

- ودائع الحكومة.
- ودائع ما بين البنوك.
- التأمينات النقدية بحدود التسهيلات الممنوحة بضمانها.

- العملة المضمونة:

تضمن المؤسسة حالياً المبالغ المودعة بعملة الدينار الأردني فقط، ولها أن تضمن الودائع بأي عملة أجنبية يقرر البنك المركزي إخضاعها لأحكام قانون المؤسسة.

يشكل سقف التعويض الفوري والبالغ (٥٠,٠٠٠) خمسون ألف دينار ١٧ ضعفاً من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

مصادر التمويل:

١- رسوم الاشتراك

يترتب على البنك العضو في المؤسسة دفع رسم اشتراك سنوي بنسبة (٢,٥) بالألف من مجموع الودائع الخاضعة لأحكام القانون لديه، وحيث ان المؤسسة قد تجاوزت النسبة المستهدفة قانوناً للاحتياطيات والبالغة (٣٪) من مجموع الودائع الخاضعة لأحكام القانون ، فقد أصدر مجلس الإدارة ووفقاً لأحكام المادة (١٩/ب) من قانون المؤسسة قراراً بتخفيض رسوم الاشتراك على البنوك الأعضاء في المؤسسة ولمدة أربع سنوات على التوالي من (٢,٥) بالألف الى (١,٧٥) بالألف، ثم أصدر المجلس قراراً بتخفيض رسم الاشتراك السنوي الذي يدفعه البنك للمؤسسة إلى نسبة (واحد بالألف) من مجموع الودائع الخاضعة لأحكام القانون وذلك اعتباراً من ١/١/ ٢٠٢٣م ولسنة واحدة فقط. ومن الجدير ذكره، يجوز تعديل نسبة رسم الاشتراك وتغيير قواعد احتسابها بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب مجلس إدارة المؤسسة وذلك بعد تصنيف البنوك وفقاً لأسس التصنيف التي يطبقها البنك المركزي.

٢- عوائد استثمارات أموال المؤسسة

تستثمر المؤسسة أموالها في الأوراق المالية الحكومية وتعتبر عوائدها عنصراً من عناصر احتياطيات المؤسسة.

٣- أي قروض تحصل عليها المؤسسة بمقتضى أحكام هذا القانون

يجوز للمؤسسة الاقتراض مباشرةً أو عن طريق إصدار أسناد قرض لتتمكن من تسديد الالتزامات المترتبة عليها قانونياً.

٤- أي منح مالية تقدم للمؤسسة بموافقة من مجلس إدارة البنك المركزي، كما يجب الحصول على موافقة من مجلس الوزراء إذا كانت هذه المنح مقدمة من جهات غيرأردنية.

٥- أي مبالغ مالية مستردة للمؤسسة من عمليات التصفية أو نتيجة اتخاذ أي إجراء من إجراءات معالجة البنوك التي تواجه مشاكل ذات أثر جوهري في مراكزها المالية والمنصوص عليها في المادة (٣٨مكرر) من هذا القانون.

نبذة عن المؤسسة

المهام والصلاحيات:

- ضمان الودائع:

تعتبر المؤسسة مسؤولة قانوناً عن حماية المودعين لدى البنوك الأعضاء بضمان ودائعهم لديها ودفع مبالغ الضمان للمودعين في حال صدور قرار تصفية بحق أي بنك يقرر البنك المركزي تصفيته، بحيث تدفع المؤسسة مبالغ الضمان للمودعين من احتياطياتها ومصادرها التمويلية الذاتية بدلاً من اللجوء إلى الخزينة ودافعي الضرائب، وتقوم المؤسسة في حالة دفع مبالغ الضمان بإجراء التقاص ما بين ودائع العميل لدى البنك والديون والالتزامات المترتبة عليه والتي تساعد المؤسسة كضامن للودائع في تحديد قيمة بوليصة الضمان للمودع.

> يصبح مبلغ الضمان مستحق الأداء بمجرد صدور قرار التصفية، ويجب على المؤسسة دفعه خلال ثلاثين يوماً من تاريخ صدور قرار التصفية.

- التصفية:

تعتبر المؤسسة بموجب قانونها رقم ٣٣ لسنة ٢٠٠٠ وتعديلاته الممثل القانوني والمصفي الحكمي الوحيد لأي بنك يقرر البنك المركزي تصفيته في المملكة، حيث تتمتع المؤسسة بموجب قانونها بصلاحيات واسعة ومرنة تمكنها من إتمام إجراءات التصفية بأسلوب منهجي قانوني واضح خلال مدة سنتين من تاريخ صدور قرار التصفية.

وقد عملت المؤسسة على وضع أحكام خاصة بممارسة المؤسسة لصلاحياتها كضامن ومصفّ لأي بنك يتقرر تصفيته، تم إقرارها من قبل مجلس الإدارة حيث بلورت هذه الأحكام الإطار العام لعملية دفع مبالغ الضمان وعملية التصفية.

إن مسؤوليات المؤسسة تتعدى إجراءات التعويض الفوري وفق سقف الضمان المحدد بالقانون للمودعين إلى تعويض بقية المودعين والدائنين وحقوق المساهمين بعد تسوية الديون والالتزامات المترتبة على البنك تحت التصفية وإتمام إجراءات تصفية موجوداته واسترداد حقوقه تأسيساً على قيمة المتحصلات منها.

- إدارة الاحتياطي:

تقوم المؤسسة وبموجب قانونها ببناء احتياطيات لها لتقوم بمهامها الرئيسية بكفاءة وفاعلية وتأمين الحماية الكاملة لغالبية المودعين لدى البنوك الأعضاء، حيث تبني المؤسسة احتياطياتها من رسوم الاشتراكات التي يتم تحصيلها من البنوك الأعضاء ومن عوائد الاستثمارات، حيث تستثمر المؤسسة أموالها في الاوراق المالية الحكومية أو بإيداعها لدى البنك المركزي بقرار من مجلس الادارة وذلك استناداً إلى المادة رقم (٢٤/أ) من قانون المؤسسة.

- معالجة البنوك التي تتعرض لمشاكل في مراكزها المالية.

من منطلق تعزيز دور المؤسسة كعضو فاعل في شبكة الحماية المصرفية، وللمساهمة في الحفاظ على الاستقرار المصرفي والمالي في المملكة، وبصفتها الضامن الوحيد للودائع وللتخفيف من الآثار السلبية للتصفية والتقليل من كلفتها صدر القانون المعدل لقانون المؤسسة رقم (٢٠١٩/٨) بمنح المؤسسة وبموافقة البنك المركزي صلاحية معالجة البنوك التي تتعرض لمشاكل ذات أثر جوهري في مراكزها المالية بحيث يتم إتخاذ إجراء أو أكثر من الاجراءات التالية وبشرط أن يكون هذا الاجراء الاقل كلفة من السير في إجراءات تصفية البنك: -

١. تحمل الكلفة المالية لإدماج البنك في بنك آخر او إحالة جميع أو بعض موجوداته وحقوقه ومطلوباته والتزاماته إلى شخص ثالث.

نبذة عن المؤسسة

٢. الاكتتاب في أي أسهم جديدة يتم طرحها لزيادة رأسمال البنك.
٣. طلب ترخيص بنك تجسيري لتحال إليه جميع أو بعض موجودات البنك وحقوقه ومطلوباته والتزاماته.

كما يجوز للمؤسسة وبموافقة البنك المركزي الاشتراك في أي لجان يشكلها لدراسة أوضاع ذلك البنك لتمكينها من اتخاذ الاجراءات الصحيحة والاقل كلفة.

ـ متابعة أوضاع البنوك العاملة في المملكة:

لتمكين المؤسسة من القيام بدورها كضامن للودائع ومصفّ للبنوك وبقية المهام المناطة بها قانوناً وضمان جاهزيتها لإدارة عمليتي التعويض والتصفية بكفاءة وفعالية فإنها وبالتعاون والتنسيق مع البنك المركزي تعمل على متابعة وتقييم الأوضاع المالية للبنوك ونتائج أعمالها. حيث تمارس المؤسسة وفقاً لأحكام المادة (٢٩) من قانونها الرقابة المكتبية بالاطلاع على حسابات البنوك الختامية ونتائج أعمالها المتوافرة لدى البنك المركزي. بالإضافة إلى تمتعها بصلاحية الرقابة الميدانية وفقاً لأحكام المادة (٣٠) من قانون المؤسسة حيث يجوز بناءً على طلبها وموافقة البنك المركزي تشكيل فريق تفتيش مشترك من موظفي المؤسسة والبنك المركزي لمراجعة أو فحص أعمال أي من البنوك وسجلاته وبياناته ويضع هذا الفريق تقريراً مشتركاً عن نتائج أعماله وتوصياته، يقدمه إلى البنك المركزي والمؤسسة.

صندوق ضمان الودائع لدى البنوك الاسلامية

أنشئ صندوق ضمان الودائع لدى البنوك الاسلامية في المؤسسة بموجب القانون المعدل لقانون مؤسسة ضمان الودائع رقم (٢٠١٩/٨) كصندوق يتمتع بشخصية اعتبارية تتولى المؤسسة إدارته، حيث يهدف الصندوق إلى تأمين الحماية للمودعين لدى البنوك الإسلامية بضمان ودائعهم وذلك وفقاً لأحكام القانون، وذلك تشجيعاً للادخار وتعزيزاً للثقة بهذه البنوك، وتحقيق العدالة بين المودعين لدى الجهاز المصرفي وحماية التنافسية بين البنوك، وتكون العلاقة بين المؤسسة والصندوق على أساس الوكالة بالأجر.

تطبق على الصندوق أحكام قانون المؤسسة وبالقدر الذي لا تتعارض والأحكام الخاصة به في نفس قانون المؤسسة، ويقوم هذا الصندوق على مبدأ التكافل والتعاون، وما يدفع له من البنوك الإسلامية وأصحاب الودائع والمؤسسة يكون على سبيل التبرع. كما ويعين للصندوق مستشار شرعي بقرار من مجلس إدارة المؤسسة بناء على تنسيب مجلس الافتاء وبحيث يكون من ذوي الخبرة العملية والاختصاص في فقه المعاملات.

صدرت الفتوى الشرعية رقم (٢٠١٢/١٣) القاضية بجواز ضمان الودائع في البنوك الإسلامية

السمات الرئيسية للصندوق

العضوية:

العضوية إلزامية لجميع البنوك الاسلامية الأردنية وفروع البنوك الاسلامية الأجنبية العاملة داخل المملكة.

بلغ عدد البنوك الاسلامية في نهاية العام ٢٠٢٢ (٤) بنوك منها (٣) بنوك اسلامية أردنية

سقف الضمان:

تعويض فوري حده الأقصى (٥٠,٠٠٠) خمسون ألف دينار أردني لكل مودع لكل بنك اسلامي.

نطاق التغطية:

ـ الودائع المضمونة:

يضمن الصندوق حسابات الائتمان وحسابات الاستثمار المشترك **بالدينار الأردني** العائدة للمؤسسات والأفراد المقيمين وغير المقيمين لدى البنوك الأعضاء في الصندوق.

نبذة عن المؤسسة

- الودائع غير المضمونة:

- ودائع الحكومة.
- ودائع ما بين البنوك.
- التأمينات النقدية بحدود التسهيلات الممنوحة بضمانها.
- حسابات الاستثمار المخصص.

- العملة المضمونة:

يضمن الصندوق المبالغ المودعة بعملة الدينار الأردني فقط، وله أن يضمن الودائع بأي عملة أجنبية يقرر البنك المركزي إخضاعها لأحكام قانون المؤسسة.

مصادر التمويل

١- رسوم الاشتراك:

يترتب على البنك الاسلامي رسم اشتراك سنوي بنسبة (٢,٥) بالألف يتم احتسابها وتحصيلها على أساس مجموع الحسابات الآتية في نهاية كل سنة: -

- رصيد حسابات الائتمان او ما في حكمها.
- رصيد حسابات الاستثمار المشترك أو ما في حكمها.

كما يجوز تعديل نسبة رسم الاشتراك وتغيير قواعد احتسابها بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب مجلس إدارة المؤسسة وذلك بعد تصنيف البنوك الاسلامية وفقاً لأسس التصنيف التي يطبقها البنك المركزي.

٢- عوائد استثمار أموال الصندوق.

٣- أي قروض حسنة يحصل عليها الصندوق.

٤- أي منح مالية تقدم للصندوق بموافقة من مجلس إدارة البنك المركزي وموافقة من مجلس الوزراء إذا كانت المنح مقدمة من جهات غير أردنية.

إدارة احتياطي الصندوق

تستثمر المؤسسة أموال الصندوق في الأوراق المالية الحكومية المتفقة مع مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية وذلك استناداً لاحكام المادة (٣٥ مكرر) من قانون المؤسسة.

في حال تصفية الصندوق، تؤول أمواله الى صندوق الزكاة في المملكة وذلك بعد تغطية كافة المصروفات والخسائر المترتبة عليه.

يعتبر الصندوق الضامن الوحيد للودائع لدى البنوك الاسلامية في الجهاز المصرفي الأردني وفق أحكام قانون المؤسسة وبما يتفق وأحكام الشريعة الاسلامية.

تطور الودائع لدى الجهاز المصرفي الأردني

تطور الودائع لدى الجهاز المصرفي الأردني

حافظ الجهاز المصرفي الأردني على مكانته خلال العام ٢٠٢٢م، حيث تجاوز إجمالي الودائع بالدينار الأردني والعملات الأجنبية ٤٢١٠٦,٧ مليون دينار مقابل ٣٩٥٢٢,٣ مليون دينار في نهاية عام ٢٠٢١م، أي بارتفاع قدره ٢٥٨٤,٤ مليون دينار ونسبته ٦,٥٪.

الودائع بالدينار الأردني لدى الجهاز المصرفي:

بلغ إجمالي الودائع بالدينار الأردني لدى الجهاز المصرفي ما مقداره ٣٢٨٤١,٥ مليون دينار في نهاية عام ٢٠٢٢م مقارنة بـ ٣٠٦٨٤,٦ مليون دينار في نهاية عام ٢٠٢١م، أي بارتفاع مقداره ٢١٥٦,٩ مليون دينار ونسبته ٧,٠٪، وقد بلغت إجمالي ودائع البنوك التجارية ما مقداره ٢٤٠٤٥,٠ مليون دينار أردني، في حين بلغت إجمالي ودائع البنوك الإسلامية ما مقداره ٨٧٩٦,٥ مليون دينار أردني.

وتوزعت إجمالي الودائع بالدينار الأردني ما بين ودائع الأفراد بمبلغ ٢١٥٧٥,١ مليون دينار تشكل ما نسبته ٦٥,٧٪ من إجمالي الودائع بالدينار لدى الجهاز المصرفي، وودائع الشركات بمبلغ ١٠٢٩٨,٣ مليون دينار وما نسبته ٣١,٤٪، وودائع الحكومة بمبلغ ٩٦٨,١ مليون دينار وما نسبته ٢,٩٪.

توزيع ودائع الدينار لدى الجهاز المصرفي

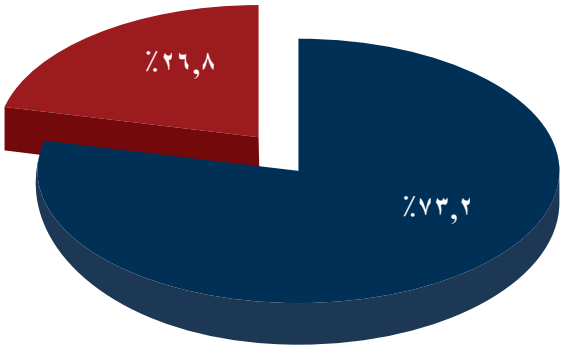

الودائع لدى البنوك التجارية ٧٣,٢٪

الودائع لدى البنوك الإسلامية ٢٦,٨٪

توزيع الودائع بالدينار الأردني على القطاعات المختلفة

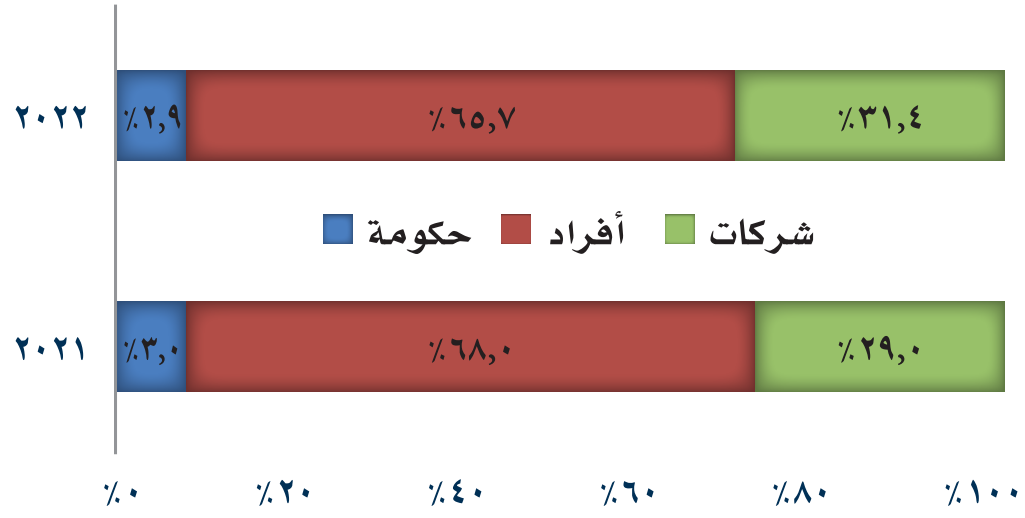

تطور الودائع لدى الجهاز المصرفي الأردني

الودائع الخاضعة لأحكام القانون لدى البنوك التجارية:

بلغت الودائع الخاضعة لأحكام القانون لدى البنوك الأعضاء في المؤسسة حوالي ٢٣٤١٢,٢ مليون دينار في نهاية عام ٢٠٢٢م مقارنة بـ ٢١٧١٤,٥ مليون دينار في نهاية عام ٢٠٢١م وبنسبة ارتفاع بلغت ٧,٨٪، علماً بأن هذه الودائع تشكل ما نسبته ٩٧,٤٪ من ودائع الدينار الأردني لدى البنوك التجارية التي تسري عليها أحكام قانون المؤسسة، وتعود هذه الودائع لحوالي ٢٢٩٣,٧ ألف مودع مقارنة بـ ٢٢١١,٧ ألف مودع.

توزيع الودائع الخاضعة لأحكام القانون

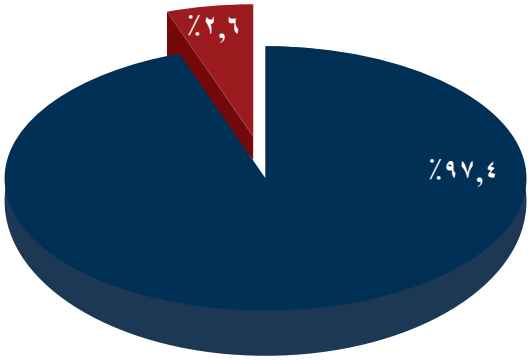

الودائع الخاضعة لأحكام القانون ٩٧,٤٪

الودائع غير الخاضعة لأحكام القانون ٢,٦٪

الودائع المضمونة بالكامل:

شكلت الودائع المضمونة بالكامل وفق أحكام القانون – والتي تمثل الودائع التي يقل رصيدها عن أو يساوي خمسين ألف دينار- ما نسبته ٢٣,٠٪ من إجمالي الودائع الخاضعة لأحكام القانون في نهاية عام ٢٠٢٢م، حيث بلغت ما مقداره ٥٣٩٥,٠ مليون دينار، تعود لحوالي ٢٢٣٣,٩ ألف مودع مقارنة بـ ٥٣٦٩,٥ مليون دينار في نهاية عام ٢٠٢١م تعود لحوالي ٢١٥٣,٤ ألف مودع، حيث بلغت نسبة عدد المودعين المضمونة ودائعهم بالكامل من إجمالي عدد المودعين الخاضعة ودائعهم لأحكام القانون في نهاية عام ٢٠٢٢م حوالي ٩٧,٤٪.

الودائع المضمونة جزئياً:

أما الودائع الخاضعة لأحكام القانون والتي تزيد عن خمسين ألف دينار، أي المضمونة جزئياً، فقد بلغت حوالي ١٨٠١٧,٢ مليون دينار في نهاية عام ٢٠٢٢م، تشكّل هذه الودائع ما نسبته ٧٧,٠٪ من إجمالي الودائع الخاضعة لأحكام القانون مقارنة بـ ١٦٣٤٥,٠ مليون دينار في نهاية عام ٢٠٢١م. وتعود هذه الودائع لحوالي ٥٩,٨ ألف مودع يشكلون ما نسبته ٢,٦٪ من إجمالي المودعين الخاضعة ودائعهم لأحكام القانون في نهاية عام ٢٠٢٢م مقارنة بـ ٥٨,٤ ألف مودع في نهاية عام ٢٠٢١م.

تطور الودائع لدى الجهاز المصرفي الأردني

احتياطيات المؤسسة:

واصلت المؤسسة خلال عام ٢٠٢٢م العمل على بناء وتعزيز احتياطياتها، ليسجل مستوى احتياطيات المؤسسة ١٠٩٩,١ مليون دينار في نهاية العام ٢٠٢٢م مرتفعاً بحوالي ٨٨,٠ مليون دينار وبنسبة ٨,٧٪ عن مستواه المسجل في نهاية العام المنصرم، مغطياً إجمالي الودائع الخاضعة لأحكام القانون بما نسبته ٤,٦٩٪، وبوليصة الضمان بما نسبته ١٣,١١٪. ويوضح الرسم التالي تطور احتياطات المؤسسة للسنوات الخمس الأخيرة:

احتياطيات المؤسسة (مليون دينار)

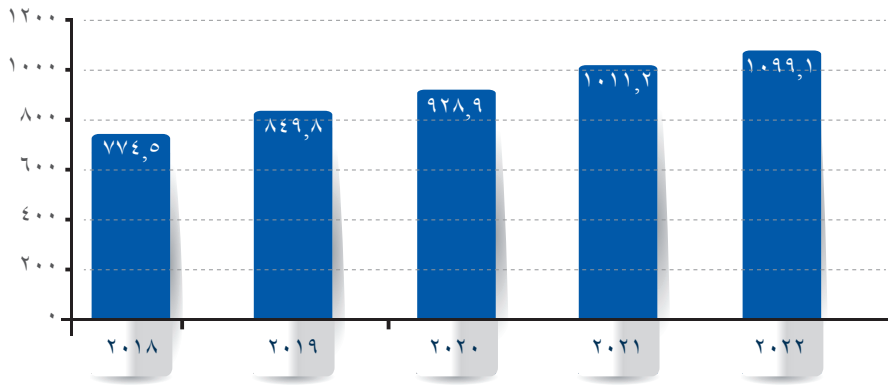

صندوق ضمان الودائع لدى البنوك الإسلامية

استحوذت البنوك الإسلامية الأربعة على ٨٧٩٦,٥ مليون دينار في نهاية العام ٢٠٢٢م مقارنة بـ ٨٢٩٦,٨ مليون دينار في نهاية العام ٢٠٢١م مرتفعاً بمقدار ٤٩٩,٧ مليون دينار وبنسبة ٦,٠٪. تعود هذه الودائع إلى ١٥١٤,٤ ألف مودع في نهاية العام ٢٠٢٢م مقابل ١٤٦٠,٣ ألف مودع في نهاية العام ٢٠٢١، أي بزيادة قدرها (٥٤,١) ألف مودع وبنسبة (٣,٧٪).

الودائع الخاضعة لأحكام القانون لدى البنوك الإسلامية:

بلغ إجمالي الودائع الخاضعة لأحكام القانون لدى البنوك الإسلامية ٨٤٦١,٣ مليون دينار تعود إلى ١٥١٤,٠ ألف مودع في نهاية العام ٢٠٢٢م، حيث تشكل هذه الودائع ما نسبته ٢٦,٥٪ من إجمالي الودائع الخاضعة لأحكام القانون لدى الجهاز المصرفي الأردني تعود ودائعهم إلى ما نسبته ٣٩,٨٪ من إجمالي عدد المودعين الخاضعة ودائعهم لأحكام القانون.

الودائع الخاضعة لأحكام القانون لدى البنوك الإسلامية

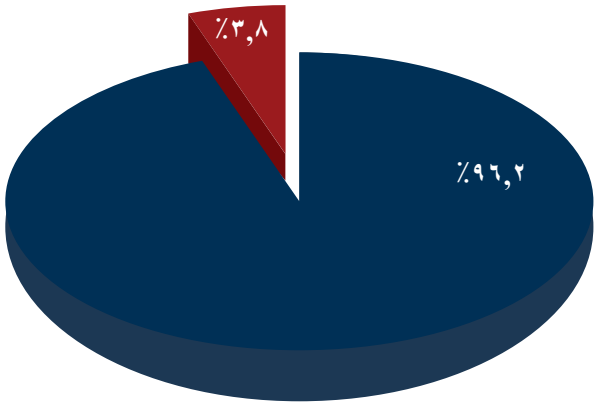

تطور الودائع لدى الجهاز المصرفي الأردني

الودائع المضمونة بالكامل:

شكلت الودائع المضمونة بالكامل وفق أحكام القانون – والتي تمثل الودائع التي يقل رصيدها عن أو يساوي خمسين ألف دينار- ما نسبته ٤٢,٤٪ من إجمالي الودائع الخاضعة لأحكام القانون في نهاية عام ٢٠٢٢م، حيث بلغت ما مقداره ٣٥٨٩,٧ مليون دينار، تعود لحوالي ١٤٨٧,٨ ألف مودع مشكلة ٩٨,٣٪ من إجمالي عدد المودعين الخاضعة ودائعهم لأحكام القانون مقابل ٣٤٧٢,٥ مليون دينار في نهاية عام ٢٠٢١م تعود لحوالي ١٤٣٤,٨ ألف مودع.

الودائع المضمونة جزئياً:

أما الودائع الخاضعة لأحكام القانون والتي تزيد عن خمسين ألف دينار، أي المضمونة جزئياً، فقد بلغت حوالي ٤٨٧١,٥ مليون دينار في نهاية عام ٢٠٢٢م مشكلة ما نسبته ٥٧,٦٪ من إجمالي الودائع الخاضعة لأحكام القانون، وتعود هذه الودائع لحوالي ٢٦,٢ ألف مودع يشكلون ما نسبته ١,٧٪ من إجمالي المودعين الخاضعة ودائعهم لأحكام القانون لدى البنوك الإسلامية مقارنة بـ ٤٥٧٢,٣ مليون دينار والتي تعود إلى ٢٥,١ ألف مودع في نهاية عام ٢٠٢١م.

احتياطيات الصندوق

بلغت احتياطيات صندوق ضمان الودائع لدى البنوك الإسلامية ٦٤,٦ مليون دينار في نهاية العام ٢٠٢٢م، مغطياً إجمالي الودائع الخاضعة لأحكام القانون بما نسبته ٠,٧٦٪، وبوليصة الضمان بما نسبته ١,٣٢٪.

احتياطيات الصندوق (مليون دينار)

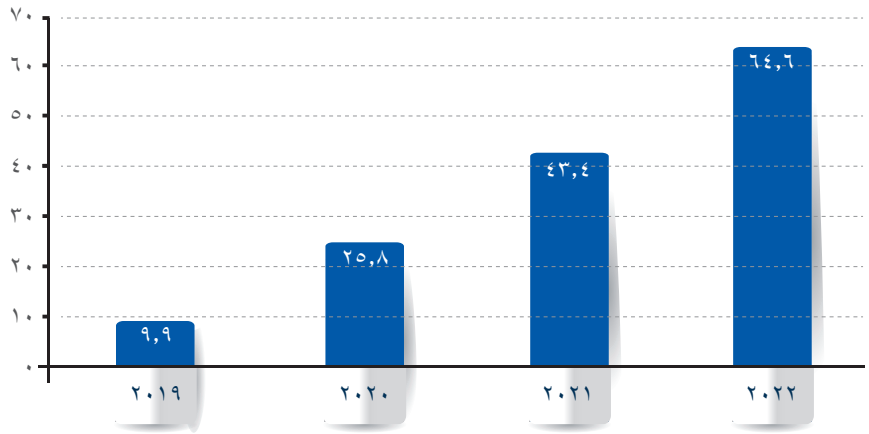

تطور الودائع لدى الجهاز المصرفي الأردني

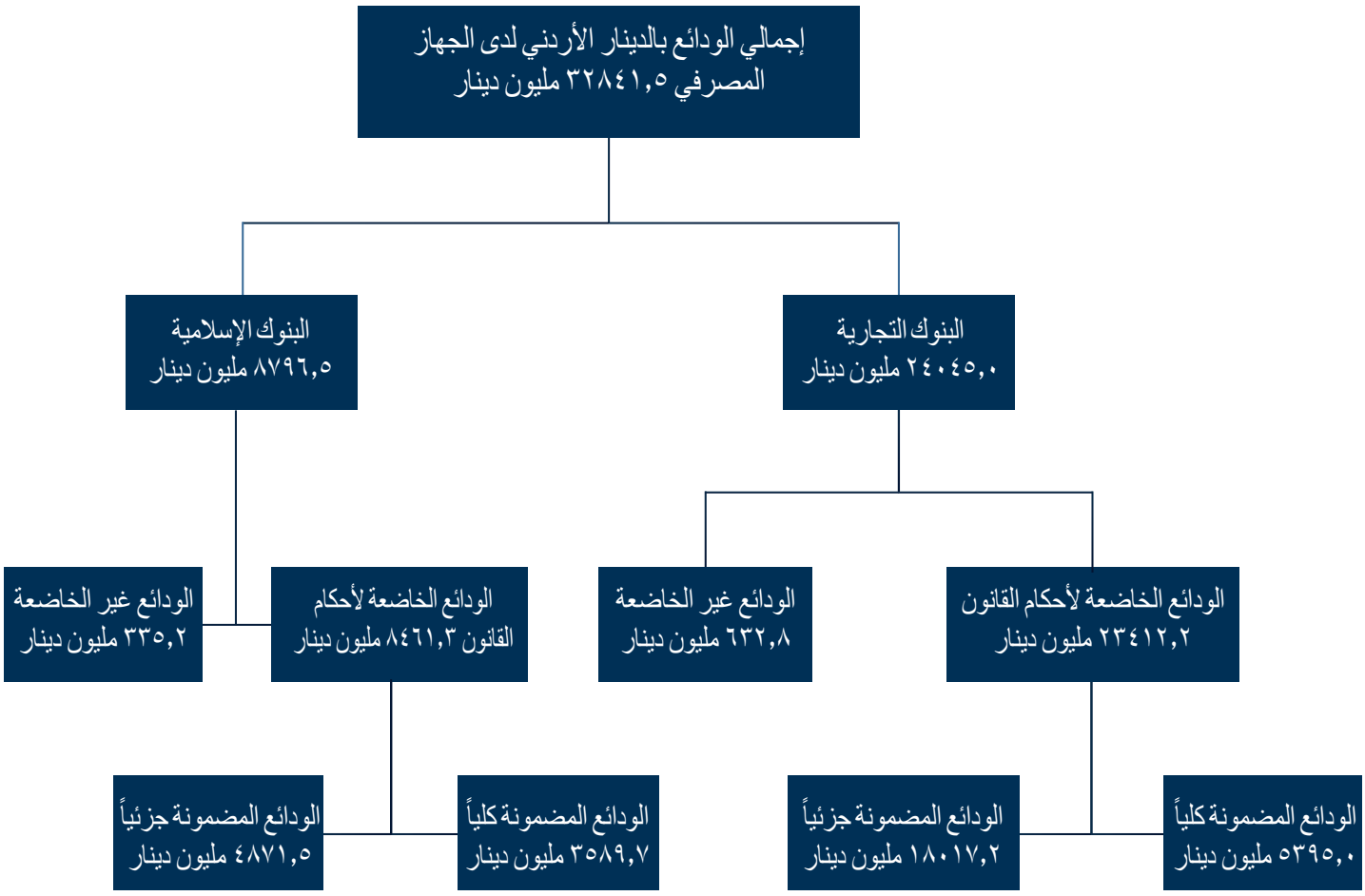

ودائع العملاء بالعملات الأجنبية[1]

بلغت الودائع بالعملات الأجنبية لدى الجهاز المصرفي ما يعادل ٩٢٦٥,٢ مليون دينار في نهاية عام ٢٠٢٢م مقارنة بحوالي ٨٨٣٧,٧ مليون دينار في نهاية عام ٢٠٢١م، وبارتفاع بلغت نسبته ٤,٨٪. وقد ارتفع عدد المودعين بالعملات الأجنبية من ٢٦٨,١ ألف مودع في نهاية عام ٢٠٢١م إلى نحو ٢٧٠,٨ ألف مودع في نهاية العام ٢٠٢٢م.

١ - يذكر أن الودائع بالعملات الأجنبية غير مضمونة حالياً، ويجوز إخضاع هذه العملات للضمان وفق المادة (٣٢/أ) من قانون المؤسسة، بقرار من البنك المركزي.

تطور الودائع لدى الجهاز المصرفي الأردني

توزيع الودائع بالعملات الأجنبية على القطاعات المختلفة

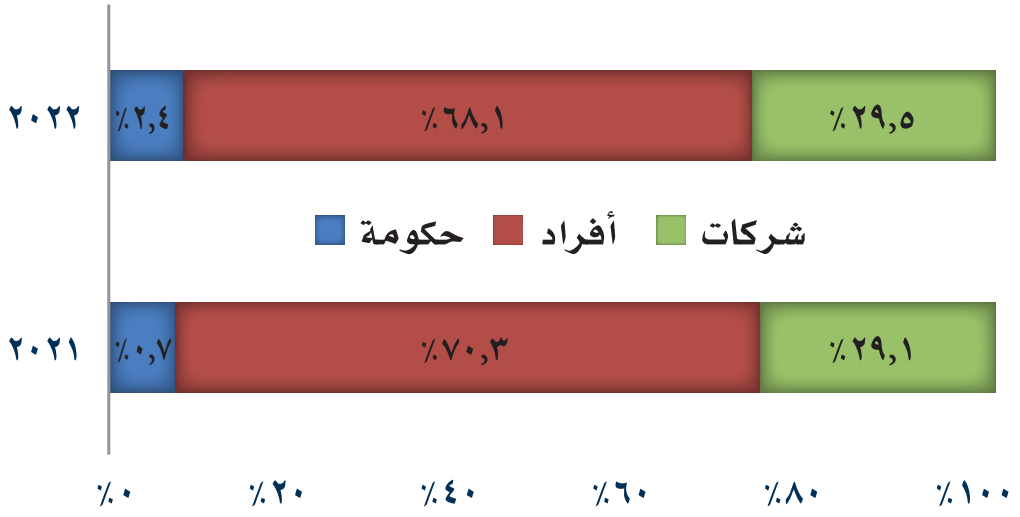

أما بالنسبة للودائع بالعملات الأجنبية لدى البنوك التجارية، فقد بلغت ما يعادل ٨٣٠٠,٩ مليون دينار في نهاية عام ٢٠٢٢م، مقارنة بـ ٧٩٢٧,٤ مليون دينار في نهاية عام ٢٠٢١م، بارتفاع بلغت نسبته ٤,٧٪. وقد شكلت هذه الودائع ما نسبته ٨٩,٦٪ من إجمالي الودائع بالعملات الأجنبية لدى الجهاز المصرفي. وبلغ عدد المودعين بالعملات الأجنبية لدى هذه البنوك في نهاية عام ٢٠٢٢م حوالي ٢٣٠,٧ ألف مودع، مقابل ٢٢٨,٤ ألف مودع في نهاية عام ٢٠٢١م.

أما بالنسبة للودائع بالعملات الأجنبية لدى البنوك الإسلامية، فقد بلغت ما يعادل ٩٦٤,٣ مليون دينار في نهاية عام ٢٠٢٢م، مقارنة بـ ٩١٠,٣ مليون دينار في نهاية عام ٢٠٢١م، بارتفاع بلغت نسبته ٥,٩٪. وقد شكلت هذه الودائع ما نسبته ١٠,٤٪ من إجمالي الودائع بالعملات الأجنبية لدى الجهاز المصرفي. وبلغ عدد المودعين بالعملات الأجنبية لدى هذه البنوك في نهاية عام ٢٠٢٢م حوالي ٤٠,١ ألف مودع، مقابل ٣٩,٧ ألف مودع في نهاية عام ٢٠٢١م.

البنوك العاملة في المملكة كما هي في نهاية العام ٢٠٢٢

البنوك العاملة في المملكة كما هي في نهاية العام ٢٠٢٢

البنوك الأعضاء في مؤسسة ضمان الودائع	تاريخ التأسيس	عدد الفروع والمكاتب داخل المملكة	إجمالي الموجودات (بالمليون دينار أردني)	الودائع الخاضعة لأحكام القانون (بالمليون دينار أردني)
البنوك الأردنية				
البنك العربي ش.م.ع	١٩٣٠	٧٢	١٢٨٢٠,٨	٥٥٠٣,٨
بنك الإسكان للتجارة والتمويل	١٩٧٤	١١٠	٧٧٤٨,٣	٣٢٠٦,٩
البنك الأردني الكويتي	١٩٧٧	٦٥	٣٥٣٣,٦	١٧٨٢,٧
البنك الأهلي الأردني	١٩٥٦	٤٨	٢٧٦٧,٤	١٣٩٦,٣
بنك الأردن	١٩٦٠	٨٨	٢٥٢٠,٥	١٢٢٣,٦
بنك القاهرة عمان	١٩٦٠	٩٨	٢٨٢٧,٥	١٢٥١,٠
بنك الاتحاد	١٩٩١	٥٩	٤٢٦٨,٦	٢١٥٣,٣
بنك المال الأردني	١٩٩٦	٤٧	٦٢٨٦,٣	٣٠٧٤,٣
البنك التجاري الأردني	١٩٧٨	٣٤	١٤٤٣,٦	٦٩٣,٤
بنك ABC (المؤسسة العربية المصرفية - الأردن)	١٩٨٩	٢٣	١٤٠٩,٩	٦٠٩,٠
البنك الاستثماري	١٩٨٩	١٢	١٢٢٨,٩	٦٥٣,٩
بنك الاستثمار العربي الأردني	١٩٧٨	٣٤	٢٣٩٢,٠	٩٣٤,٣
فروع البنوك الأجنبية				
بنك لبنان والمهجر ش.م.ل	٢٠٠٤	١٨	٦٠٣,٣	٢٩٩,٠
البنك العقاري المصري العربي	١٩٥١	١٧	٥٤٩,٣	٣٤٤,٣
بنك ستاندرد تشارترد	١٩٦٩	٢	٣٤٧,٩	١٢١,٤
سيتي بنك ن. أ	١٩٧٤	٢	٣٦٨,١	١٦٤,٣
مصرف الرافدين	١٩٥٧	٢	١٨٨,٨	٠,٦

البنوك العاملة في المملكة كما هي في نهاية العام ٢٠٢٢

البنوك الأعضاء في صندوق ضمان الودائع لدى البنوك الإسلامية	تاريخ التأسيس	عدد الفروع والمكاتب داخل المملكة	إجمالي الموجودات (بالمليون دينار أردني)	الودائع الخاضعة لأحكام القانون (بالمليون دينار أردني)
البنوك الأردنية				
البنك الإسلامي الأردني	١٩٧٩	١١١	٥٥٨٣,٤	٤١٣٨,٦
البنك العربي الإسلامي الدولي	١٩٩٧	٤٧	٣٠٦١,٣	٢١٧٥,٧
بنك صفوة الإسلامي	٢٠١٠	٤٢	٢٨٢٥,٧	١٧٧٤,١
فروع البنوك الأجنبية				
مصرف الراجحي	٢٠١١	١٠	٧٤٠,٨	٣٧٢,٨

الأداء المالي للمؤسسة وصندوق ضمان الودائع لدى البنوك الإسلامية

الأداء المالي للمؤسسة وصندوق ضمان الودائع لدى البنوك الإسلامية

واصلت المؤسسة خلال العام ٢٠٢٢ بتعزيز وبناء احتياطياتها المالية سعياً إلى تعزيز قدرتها على القيام بمهامها القانونية كضامن للودائع ومصف لأي بنك يتقرر تصفيته بكفاءة وفعالية وتحقيقاً لأهدافها في حماية المودعين لدى البنوك الأعضاء في المؤسسة تشجيعاً للادخار وتعزيزاً للثقة بالنظام المصرفي والمساهمة في الحفاظ على الإستقرار المصرفي والمالي في المملكة.

تتكون مصادر أموال المؤسسة الرئيسة من رسوم الاشتراكات السنوية التي تدفعها البنوك الأعضاء للمؤسسة بواقع اثنين ونصف بالألف سنويا من مجموع الودائع الخاضعة لأحكام قانون المؤسسة، بالإضافة إلى عوائد استثمارات أموال المؤسسة وأية قروض تحصل عليها أو منح مالية تقدم للمؤسسة وفقا لأحكام القانون، هذا وقد استمر تعديل نسبة رسوم الإشتراك التي سيتم تحصيلها خلال العام ٢٠٢٢ من البنوك الأعضاء الى واحد وخمسة وسبعون بالألف سنداً لأحكام المادة (١٩/ب) من قانون المؤسسة وتعديلاته.

وتستثمر المؤسسة أموالها بما فيها رسوم الاشتراك المحصلة من البنوك والعوائد المتحققة على استثماراتها في الأوراق المالية الحكومية، وذلك استناداً إلى أحكام المادة (٢٤/أ) من قانون المؤسسة رقم ٣٣ لسنة ٢٠٠٠ وتعديلاته، حيث تستثمر المؤسسة في السوق الأولي للسندات آخذة بالاعتبار عوامل أجل الاستحقاق وفرص إعادة الاستثمار مستقبلاً ومعدل الريع الإطفائي وحصة المؤسسة من كل إصدار وهيكل استحقاقات محفظة المؤسسة. وتتابع المؤسسة تطورات هيكل أسعار الفائدة على أدوات الدينار المختلفة للآجال المختلفة وتوزع استثماراتها بما يحقق أفضل العوائد على الأجل المتوسط والطويل.

الأداء المالي للمؤسسة

ارتفعت حقوق المؤسسة في نهاية العام ٢٠٢٢ إلى حوالي ١١٠٢ مليون دينار مقارنة بـ ١٠١٤ مليون دينار في نهاية العام ٢٠٢١، وبلغ رأسمال المؤسسة ٣,١٥ مليون دينار في ٢٠٢٢/١٢/٣١م، حيث ساهمت الحكومة بمبلغ (٠,٨٥) مليون دينار، وقدمت البنوك المبلغ المتبقي البالغ ٢,٣ مليون دينار بواقع مئة الف دينار دفعت كرسم تأسيس غير مسترد من كل بنك من البنوك المشمولة بأحكام قانون المؤسسة، هذا وقد شكلت الاحتياطيات المتراكمة من الفوائض المالية المتحققة ورسوم الاشتراك المحصّلة منذ التأسيس وحتى نهاية العام ٢٠٢٢ الجزء الأكبر من حقوق المؤسسة وبواقع ١٠٩٩ مليون دينار، مرتفعة عن مستواها في نهاية العام ٢٠٢١ بحوالي ٨٨ مليون دينار حيث بلغت رسوم الاشتراك السنوية المحصّلة من البنوك الأعضاء خلال العام ٢٠٢٢ ما مقداره ٣٨,٤ مليون دينار مقابل ٣٥,٨ مليون دينار تم تحصيلها خلال العام ٢٠٢١، بإرتفاع تبلغ نسبته حوالي ٧,٣٪.

الأداء المالي للمؤسسة وصندوق ضمان الودائع لدى البنوك الإسلامية

في حين بلغ صافي عوائد الاستثمار خلال العام ٢٠٢٢ حوالي ٤٩,٥ مليون دينار مقارنة مع حوالي ٤٦,٤ مليون دينار خلال العام ٢٠٢١ وبارتفاع بلغت نسبته حوالي ٦,٦٪.

رسوم الإشتراك السنوية منذ التأسيس وحتى عام ٢٠٢٢

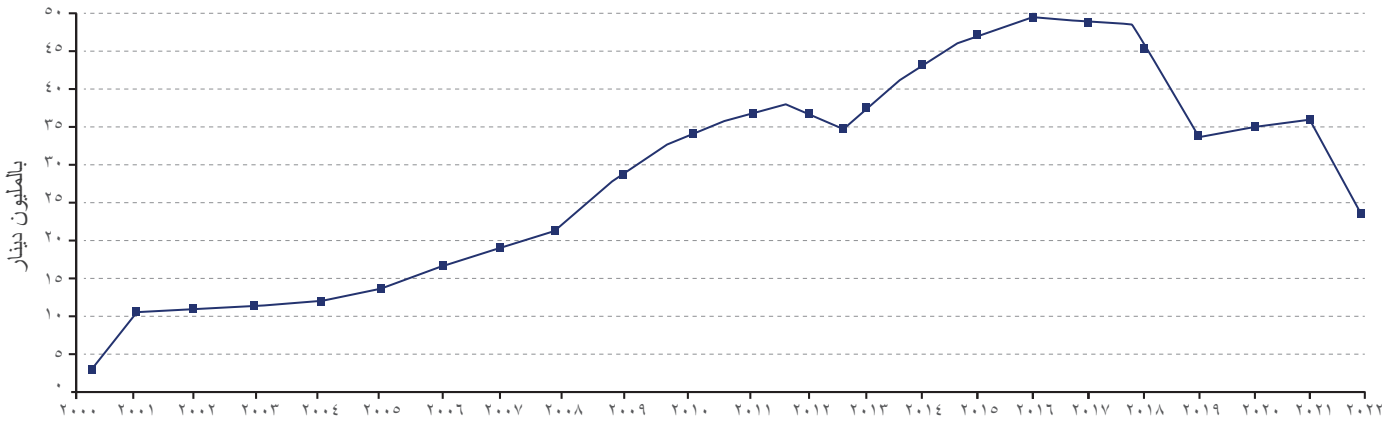

و تعمل المؤسسة على إدارة نفقاتها الإدارية والعمومية بما يعزز عملية بناء الاحتياطيات، حيث حددت المؤسسة نسبة متناقصة لهذه النفقات منسوبةً إلى دخل الاستثمار السنوي ضمن إطار البرنامج المالي متوسط الأجل، والتي بلغت ٣٪ نهاية العام ٢٠٢٢ ، وتقوم إدارة المؤسسة بتقديم موازنتها السنوية لإقرارها من قبل مجلس الإدارة استناداً لأحكام البند (أ/٥) من المادة (٧) من قانون المؤسسة، وتعمل على متابعة ومراقبة بنود الإيرادات والنفقات بشكل مستمر خلال العام للتأكد من اتساقها مع كل من الموازنة المقرّة من قبل المجلس ومؤشرات متابعة الأداء المؤسسي ضمن البرنامج المالي متوسط الأجل.

محفظة استثمارات المؤسسة وعوائد الاستثمار

ارتفعت موجودات محفظة المؤسسة من السندات المحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق إلى حوالي ١٠٧٤,٩ مليون دينار مع نهاية عام ٢٠٢٢ مقارنةً بحوالي ٩٨٨,٦ مليون دينار في نهاية عام ٢٠٢١، وبزيادة مقدارها ٨٦,٣ مليون دينار وبما نسبته ٨,٧٪، وقد كان توزيع المحفظة على النحو التالي:

١. سندات حكومية بقيمة ٩٩٥,٦ مليون دينار وبنسبة ٩٢,٦ ٪ من إجمالي قيمة المحفظة.
٢. سندات مؤسسات عامة بقيمة ١٠ مليون دينار وبنسبة ٠,٩٪ من إجمالي قيمة المحفظة.
٣. أذونات خزينة بقيمة ٦٩,٣ مليون دينار وبنسبة ٦,٥٪ من إجمالي قيمة المحفظة.

بلغ رصيد محفظة استثمارات المؤسسة في أدوات الدين العام حوالي ١٠٧٤,٩ مليون دينار مشكلة ما نسبته ٩٧,٥٪ من مجموع موجودات المؤسسة في نهاية عام ٢٠٢٢.

الأداء المالي للمؤسسة وصندوق ضمان الودائع لدى البنوك الإسلامية

محفظة استثمارات المؤسسة منذ التأسيس وحتى نهاية العام ٢٠٢٢

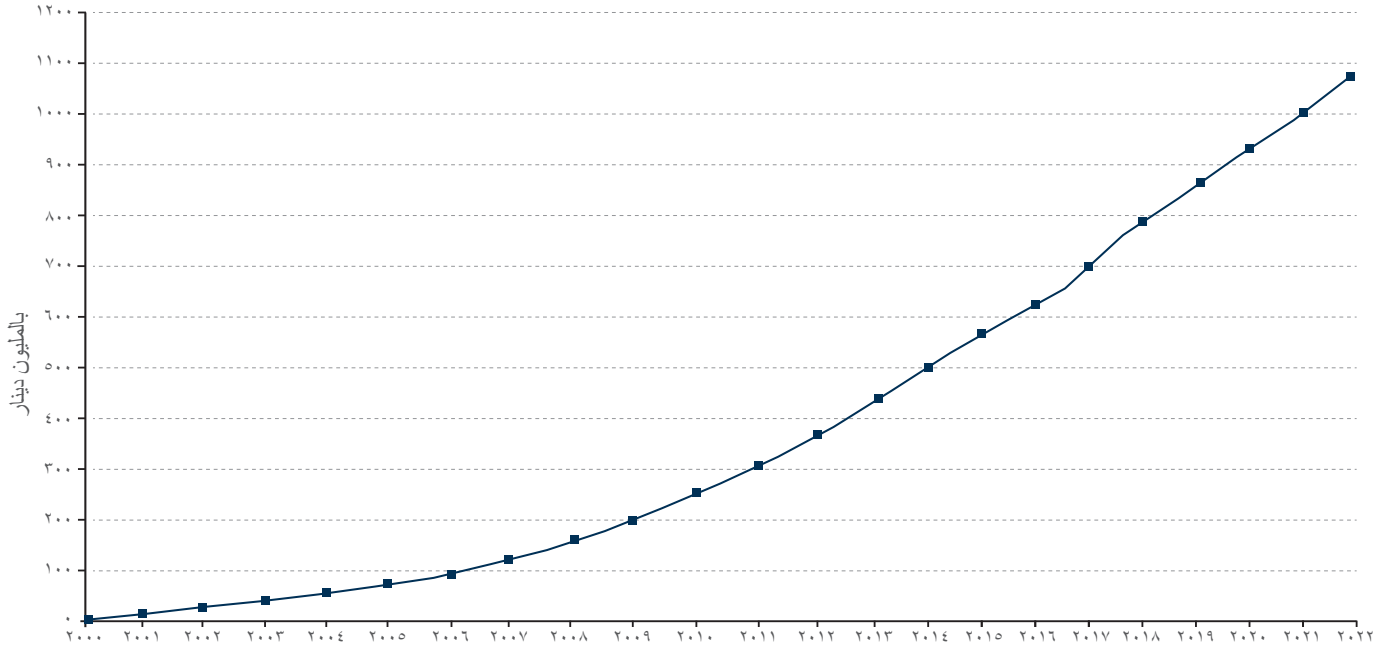

أما بخصوص عوائد استثمار محفظة المؤسسة، فقد حققت المؤسسة خلال العام ٢٠٢٢ إيرادات بلغت حوالي ٥١,١ مليون دينار مقارنة بحوالي ٤٧,٨ مليون دينار خلال العام ٢٠٢١ وبارتفاع بلغت نسبته حوالي ٦,٩٪.

عوائد إستثمارات محفظة المؤسسة منذ التأسيس وحتى نهاية العام ٢٠٢٢

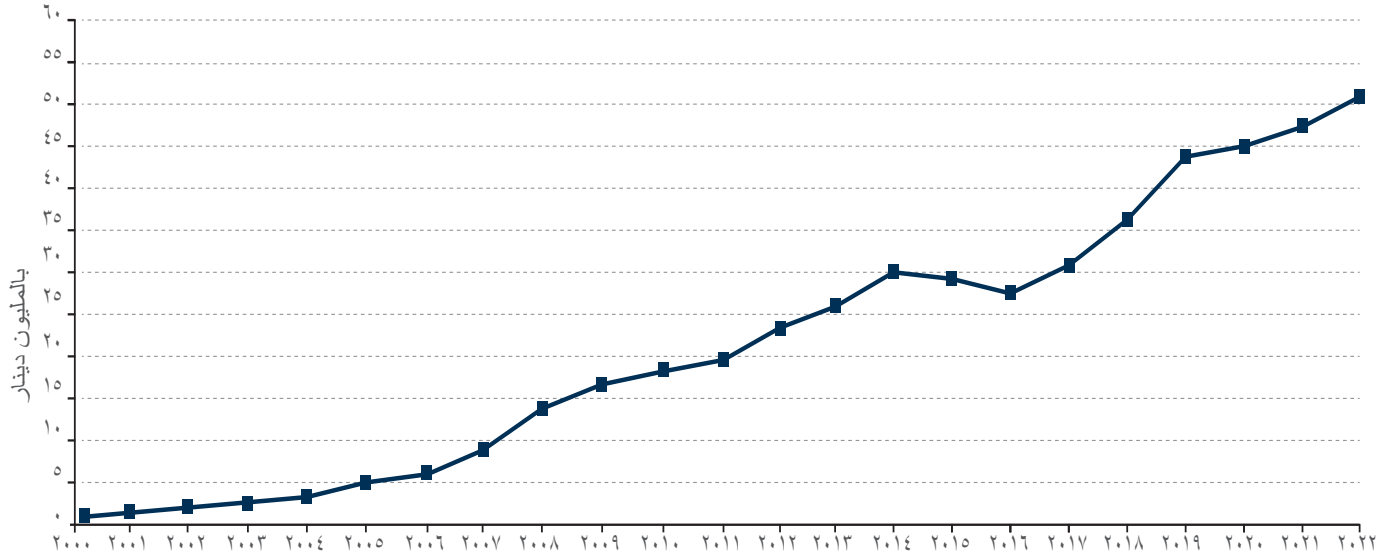

بلغت عوائد محفظة استثمارات المؤسسة في أدوات الدين العام حوالي ٥١,١ مليون دينار خلال العام ٢٠٢٢.

الأداء المالي للمؤسسة وصندوق ضمان الودائع لدى البنوك الإسلامية

معدل الريع الإطفائي ومتوسط أجل الاستحقاق المعدل للمحفظة:

ارتفع معدل الريع الإطفائي (YTM) على محفظة المؤسسة خلال العام بمقدار ٠,٠٦١٪ ليصبح ٤,٩٨٤٪ في نهاية العام ٢٠٢٢ مقارنة بـ ٤,٩٢٣٪ في نهاية العام ٢٠٢١، كما انخفض متوسط أجل الاستحقاق المعدّل للمحفظة ليصل إلى ٣,٠١١ سنة في نهاية عام ٢٠٢٢ مقابل ٣,٦٥١ سنة في نهاية عام ٢٠٢١.

معدل الريع الإطفائي لمحفظة المؤسسة منذ التأسيس وحتى نهاية العام ٢٠٢٢

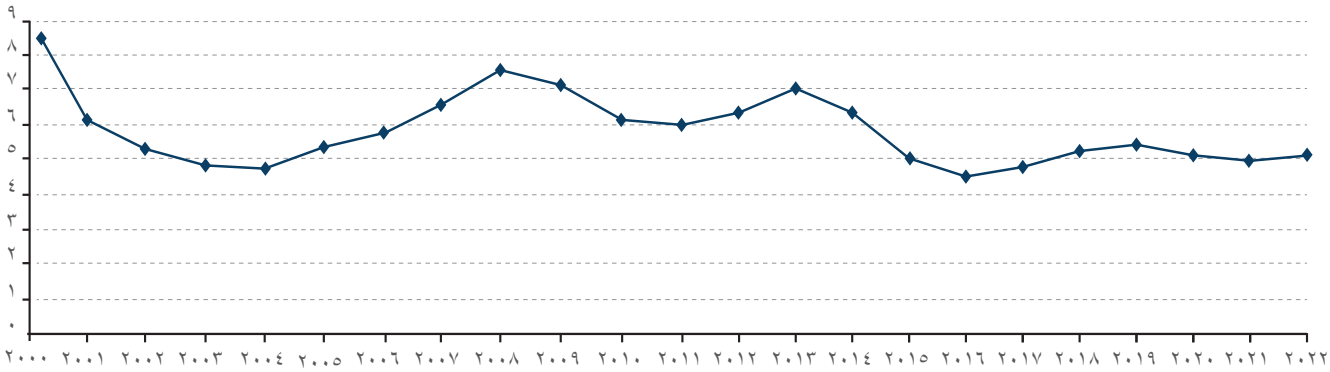

استحقاق الأدوات المالية:

بلغت قيمة السندات والأذونات المطفأة لعام ٢٠٢٢ حوالي ٢١٨,٢ مليون دينار، ويُذكر أن قيمة الاستثمارات قصيرة الأجل والتي تستحق خلال عام في محفظة المؤسسة تبلغ حوالي ٢٠١,٨ مليون دينار كما هي في نهاية عام ٢٠٢٢م.

توزيع استحقاقات محفظة المؤسسة القائمة في نهاية عام ٢٠٢٢

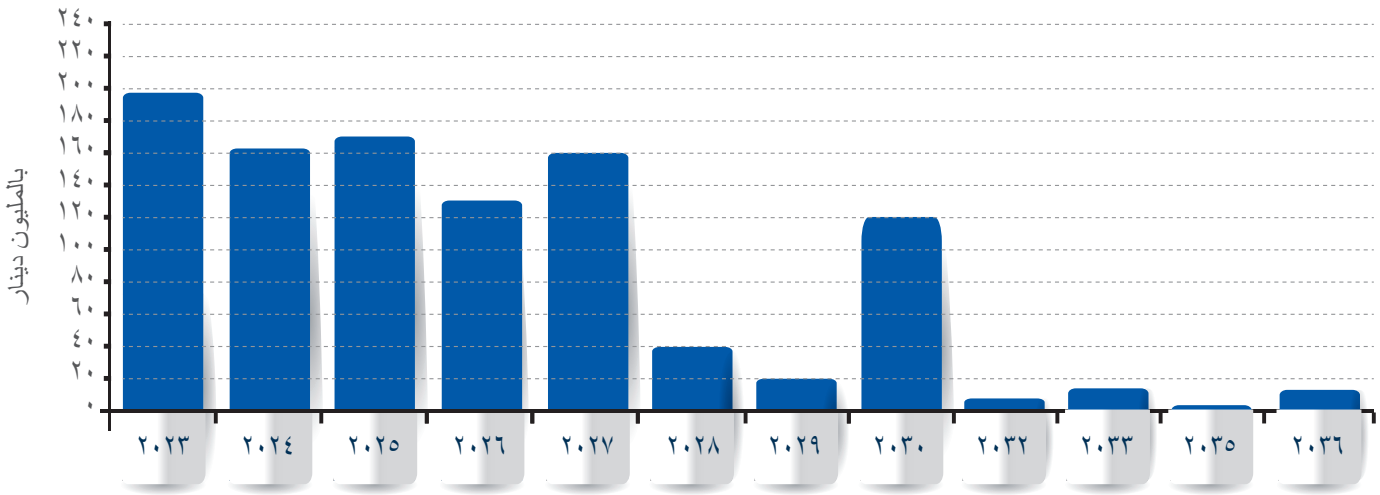

الأداء المالي للمؤسسة وصندوق ضمان الودائع لدى البنوك الإسلامية

الأرصدة النقدية:

أما فيما يتعلق بالأرصدة النقدية غير الموظفة في أدوات الدين العام، فيتم إيداعها لدى البنك المركزي الأردني وفقاً لأحكام المادة (٢٤/ب) من قانون المؤسسة وتعديلاته، حيث بلغ رصيد الحساب الجاري ما مقداره ٧,٣ مليون دينار في نهاية العام ٢٠٢٢.

الاحتياطيات

وفي ضوء التطورات المذكورة في رسوم الاشتراك وعوائد الاستثمار، ارتفعت الاحتياطيات الإجمالية للمؤسسة في نهاية كانون الأول لعام ٢٠٢٢ إلى حوالي ١٠٩٩ مليون دينار مقارنةً بحوالي ١٠١١ مليون دينار في نهاية كانون الأول لعام ٢٠٢١ بزيادة مقدارها ٨٨ مليون دينار وبنسبة ٨,٧٪، هذا وتشكل قيمة الاحتياطيات ما نسبته ٤,٦٩٪ من مجموع الودائع الخاضعة لأحكام القانون والبالغة حوالي ٢٣٤١٢,١ مليون دينار في نهاية العام ٢٠٢٢، وما نسبته ١٣,١١٪ من الودائع الخاضعة للتعويض والبالغة حوالي ٨٣٨٥,١ مليون دينار.

احتياطيات المؤسسة منذ التأسيس وحتى نهاية العام ٢٠٢٢

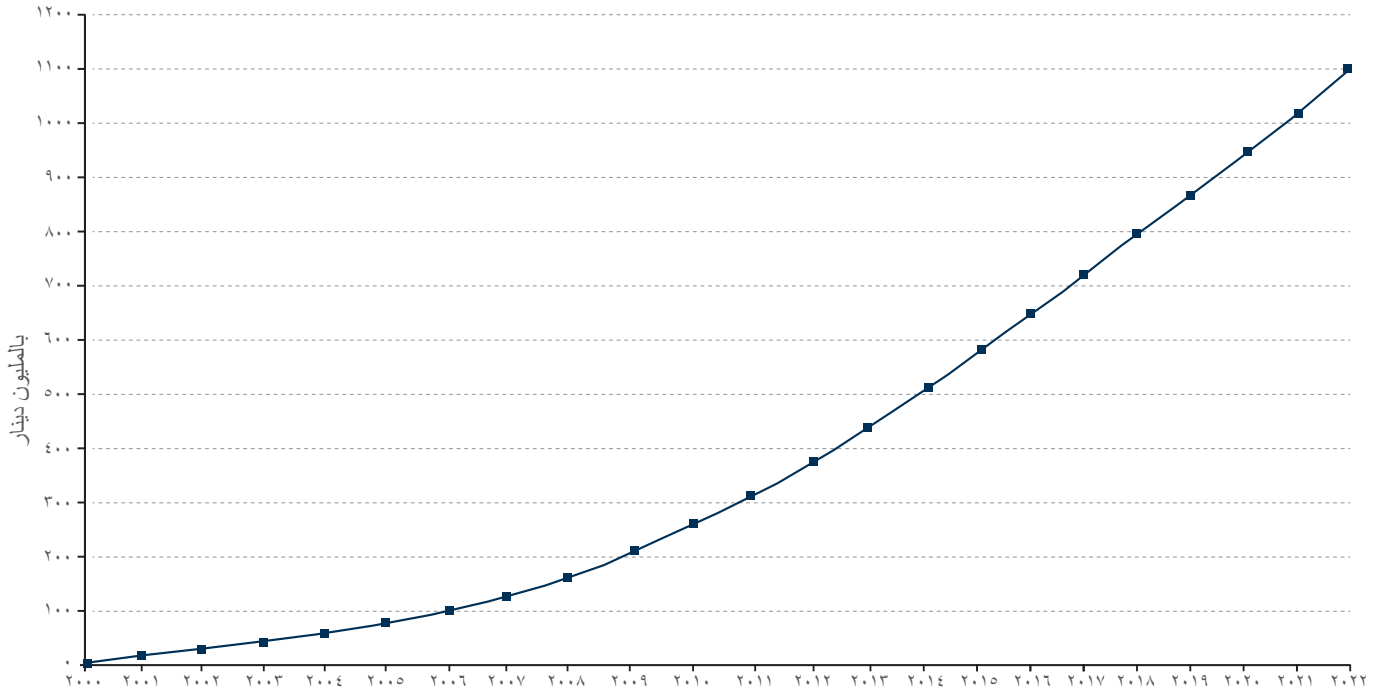

الأداء المالي لصندوق ضمان الودائع لدى البنوك الإسلامية

انشئ صندوق ضمان الودائع لدى البنوك الإسلامية في المؤسسة بموجب القانون المعدل لقانون مؤسسة ضمان الودائع رقم (٢٠١٩/٨) الصادر بتاريخ ١ نيسان ٢٠١٩م، يتمتع بشخصية اعتبارية تتولى أدارته المؤسسة، وكما يقوم الصندوق على مبدأ التكافل والتعاون، يطبق على الصندوق أحكام قانون المؤسسة وبالقدر الذي لا تتعارض والأحكام الخاصة به في نفس القانون، كما وينشأ في الصندوق محفظتان مستقلتان على النحو التالي:

١. محفظة تكافل حسابات الائتمان: تورد إليها رسوم الاشتراك السنوية المدفوعة من البنوك الإسلامية عن حسابات الائتمان أو ما في حكمها وعن الجزء غير المشارك في الأرباح من حسابات الاستثمار المشترك.

الأداء المالي للمؤسسة وصندوق ضمان الودائع لدى البنوك الإسلامية

٢. محفظة تكافل حسابات الاستثمار المشترك: تورد إليها رسوم الاشتراك السنوية المدفوعة من البنوك الإسلامية نيابة عن أصحاب حسابات الاستثمار المشترك أو ما في حكمها.

تتكون مصادر أموال صندوق ضمان الودائع لدى البنوك الإسلامية من رسوم الإشتراك السنوية التي تدفعها البنوك الأعضاء للصندوق بواقع اثنين ونصف بالألف سنوياً من مجموع أرصدة حسابات الإئتمان والاستثمار المشترك في نهاية كل سنة، سنداً لأحكام المادة (٣٣ مكرر/ب)، بالإضافة الى عوائد استثمارات أموال الصندوق وأية قروض حسنة يحصل عليها أو منح مالية تقدم للصندوق وفقاً لأحكام القانون.

تستثمر المؤسسة أموال الصندوق بما فيها رسوم الاشتراك المحصلة من البنوك الإسلامية والعوائد المتحققة على استثماراتها في الاوراق المالية الحكومية المتفقة مع مبادىء وأحكام الشريعة الإسلامية وذلك استناداً إلى احكام المادة (٣٥ مكرر) من قانون المؤسسة رقم ٣٣ لسنة ٢٠٠٠ وتعديلاته.

الأداء المالي للصندوق

ارتفعت حقوق الصندوق في نهاية العام ٢٠٢٢ إلى حوالي ٦٥,١ مليون دينار مقارنة بـ ٤٣,٩ مليون دينار في نهاية العام ٢٠٢١، وبلغ رأسمال الصندوق (٠,٥٥٠) مليون دينار في ٢٠٢٢/١٢/٣١م، حيث ساهمت الحكومة بمبلغ (٠,١٥٠) مليون دينار من أصل مساهمتها برأسمال المؤسسة للصندوق، وقدمت البنوك الإسلامية المبلغ المتبقي البالغ (٠,٤٠٠) مليون دينار بواقع مئة الف دينار دفعت كرسم تأسيس غير مسترد من كل بنك من البنوك الإسلامية المشمولة بأحكام قانون المؤسسة وتعديلاته، هذا وقد شكلت الاحتياطيات المتراكمة من الفوائض المالية المتحققة ورسوم الاشتراك المحصّلة منذ التأسيس وحتى نهاية العام ٢٠٢٢ الجزء الأكبر من حقوق المؤسسة وبواقع ٦٤,٦ مليون دينار، مرتفعة عن مستواها في نهاية العام ٢٠٢١ بحوالي ٢١,٢ مليون دينار حيث بلغت رسوم الاشتراك السنوية المحصّلة من البنوك الأعضاء خلال العام ٢٠٢٢ ما مقداره ٢٠ مليون دينار مقابل ١٧,٦ مليون دينار تم تحصيلها خلال العام ٢٠٢١، بإرتفاع تبلغ نسبته حوالي ١٣,٦٪، وقد بلغت ارباح الصكوك الإسلامية ١,١ مليون دينار في نهاية العام ٢٠٢٢م.

محفظة استثمارات الصندوق

بلغت موجودات محفظة الصندوق من الأوراق المالية الحكومية المتفقة مع مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية حوالي ٦٠,٩ مليون دينار مع نهاية العام ٢٠٢٢ مقارنة بـ ١٧,٦ مليون دينار في نهاية العام السابق، وقد توزعت على النحو التالي:

١. محفظة تكافل حسابات الإئتمان بقيمة ٢٨,٢ مليون دينار وبنسبة ٤٦,٣٪ من إجمالي قيمة محفظة الصندوق.

٢. محفظة تكافل حسابات الاستثمار المشترك بقيمة ٣٢,٧ مليون دينار وبنسبة ٥٣,٧٪ من إجمالي قيمة محفظة الصندوق.

الأرصدة النقدية:

أما فيما يتعلق بالأرصدة النقدية غير الموظفة في الأوراق المالية الحكومية المتفقة مع مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية ، فيتم إيداعها لدى البنك المركزي الأردني وفقاً لأحكام المادة (٣/ب) والمادة (٢٤/ب) من قانون المؤسسة وتعديلاته، حيث بلغ رصيد الحساب الجاري ما مقداره ٣,٧ مليون دينار في نهاية العام ٢٠٢٢م.

الاحتياطيات

وفي ضوء التطورات المذكورة في رسوم الاشتراك ، ارتفعت الاحتياطيات الإجمالية للصندوق في نهاية كانون الأول لعام ٢٠٢٢ إلى حوالي ٦٤,٦ مليون دينار مقارنةً بحوالي ٤٣,٤ مليون دينار في نهاية كانون الأول لعام ٢٠٢١ بزيادة مقدارها ٢١,٢ مليون دينار وبنسبة ٤٨,٨٪، هذا وتشكل قيمة الاحتياطيات ما نسبته ٠,٧٦٪ من مجموع الودائع الخاضعة لأحكام القانون والبالغة حوالي ٨٤٦١,٢ مليون دينار في نهاية العام ٢٠٢٢، وما نسبته ١,٣٢٪ من الودائع الخاضعة للتعويض والبالغة حوالي ٤٩٠٢ مليون دينار.

التوعية الإعلاميــة
والتواصل الإقليمــي والدولـــي

التوعية الإعلاميــة والتواصل الإقليمــي والدولــي

ضمن إطار خطة التوعية الإعلامية للعام ٢٠٢٢، استمرت المؤسسة بالتواصل الفعال والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة والمشاركة في الفعاليات والأنشطة المختلفة بهدف زيادة الوعي بنظام ضمان الودائع في المملكة حيث تم نشر مقابلات لعطوفة المدير العام في مجلة اتحاد المصارف العربية وصحيفة الأنباط ونشر صفحة عن المؤسسة في ملحق جريدة الغد كما وتحرص المؤسسة على توثيق أطر التعاون المشترك مع البنوك الأعضاء من خلال توزيع التقرير السنوي للمؤسسة للعام ٢٠٢١ والتقويم السنوي للمؤسسة للعام ٢٠٢٣ على جميع فروع البنوك العاملة في المملكة.

إضافة إلى ذلك، تلتزم المؤسسة واستنادا إلى أحكام المادة رقم (٣٣) من قانون المؤسسة بنشر إعلان بأسماء البنوك التجارية والإسلامية والتي تخضع لأحكام القانون وبنوع عملة الودائع التي يشملها الضمان ومقدار الحد الأعلى للضمان في صحيفتين يوميتين محليتين خلال شهر شباط من كل سنة بالإضافة الى نشر الحسابات الختامية لكل من المؤسسة وصندوق ضمان الودائع لدى البنوك الإسلامية في الصحف اليومية المحلية.

وضمن سلسلة إجراءات التطوير والتحديث التي تنتهجها المؤسسة وفي إطار حرصها الدائم وسعيها المستمر للتواصل مع جميع الجهات المعنية بشفافية ووضوح لتوصيل رسالتها وأهدافها لتوعية جمهور المودعين بنظام ضمان الودائع في المملكة، قامت المؤسسة بتصميم وتطوير موقعها الإلكتروني الجديد وفقاً لأعلى معايير التكنولوجيا الحديثة للمواقع الإلكترونية وبما يتفق ومعايير المواقع الإلكترونية الحكومية للعام ٢٠١٩. بالإضافة إلى حرصها الدائم على تحديث الموقع الإلكتروني ونشر الأخبار والفعاليات واخر المستجدات حول نظام الودائع، كما تعمل المؤسسة على إدارة وتحديث صفحتها ضمن بوابة الحكومة الإلكترونية بشكل مستمر.

ومن ضمن الوسائل التي اعتمدتها المؤسسة للتواصل مع الجمهور من خلال شبكات التواصل الاجتماعي صفحتها الرسمية على الفيسبوك حيث تم ربطها مع الموقع الالكتروني الجديد وتوثيق الصفحة من إدارة الفيسبوك بشكل رسمي، كما تم انشاء قناة يوتيوب خاصة بالمؤسسة تم ربطها أيضاً مع الموقع الإلكتروني الجديد.

وفي إطار التعاون المشترك مع مؤسسات الوطن المختلفة، نظمت المؤسسة وبالتعاون مع المركز الوطني للأمن السيبراني ورشة توعوية حول الأمن السيبراني كما واستضافت المؤسسة فريق من هيئة النزاهة ومكافحة الفساد لعقد محاضرة توعوية حول أهداف الهيئة ومهامها ودورها في السعي نحو بيئة تخلو من الفساد من خلال تبنيها لحملة التوعية بعنوان «بكفي واسطة ومحسوبية» وتساهم المؤسسة في نشر كل ما يتعلق في هذه الحملة على صفحتها الرسمية على الفيسبوك.

كما شاركت المؤسسة على الصعيد المحلي في ندوات وورشات عمل مختلفة كان أهمها : « تداعيات معايير المحاسبة الدولية في المنطقة العربية وتطبيق معايير المحاسبة الدولية في القطاع العام (IPSAS) والملتقى السنوي الثاني عشر للمدققين الداخليين: تطوير وتقييم نشاط التدقيق الداخلي في إطار برنامج تحسين الجودة QAIP والتوجه العالمي نحو التحول الرقمي، وكذلك أمن المعلومات والأمن السيبراني.

وعلى الصعيد الدولي والإقليمي استمرت عضوية المؤسسة في المجلس التنفيذي للهيئة الدولية لضامني الودائع (IADI)، إضافة إلى عضويتها في اللجان المنبثقة عن المجلس التنفيذي للهيئة والمتمثلة في لجنة الاتصالات (MRC) واللجنة الإقليمية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا (MENA) ولجنة ضمان الودائع الإسلامية (IDITC) ولجنة المبادئ الأساسية والأبحاث (CPRC) وعضويتها في اللجان الفرعية ومجموعات العمل

التابعة. كما تم تعيين عطوفة المدير العام كعضو في اللجنة التنفيذية للتدقيق والمخاطر المنبثقة عن المجلس التنفيذي للهيئة الدولية لضامني الودائع.

وضمن مشاركات المؤسسة في الفعاليات ذات العلاقة بضمان الودائع على المستوى الدولي، شاركت المؤسسة في اجتماعات المجلس التنفيذي للهيئة (EXCO) والزيارة البحثية الثانية للجنة الإقليمية لآسيا والمحيط الهادئ حول " الأمن السيبراني وإدارة مخاطر المشاريع لضامني الودائع " وورشة عمل لمؤسسة ضمان الودائع الأندونيسية حول "تغير المناخ، التقليل من انبعاثات غاز الكربون، الاستدامة والاقتصاد الأخضر" كما وشاركت المؤسسة في اجتماع الهيئة المصرفية الأوروبية بعنوان " الاستعداد لما هو متوقع وغير متوقع: اختبارات الأوضاع الضاغطة لمؤسسات ضمان الودائع في الاتحاد الأوروبي" و ندوة بعنوان "العملات الرقمية: تعزيز الأنظمة التشريعية وحماية المستخدم ".

التخطيط الاستراتيجي
في المؤسسة

التخطيط الاستراتيجي في المؤسسة

التزاماً من المؤسسة بمواجهة التحديات التي تواجهها، فقد انتهجت منحنى التخطيط الاستراتيجي في تسيير أعمالها ووظائفها منذ بدايات تأسيسها، وذلك تنفيذاً لمهمتها المناطة بها قانوناً بكفاءة وفعالية، وتحقيقاً لرؤيتها المستقبلية المتمثلة بأن تكون الرائدة مهنياً في مجال ضمان الودائع على المستوى الإقليمي والدولي. لتساهم بذلك في تقليل المخاطر لدى البنوك لزيادة الثقة بالجهاز المصرفي وصولاً الى تحقيق هدف الاستقرار المالي في المملكة.

واعتمدت المؤسسة في التخطيط الاستراتيجي على منهج المشاركة الواسعة مع كافة العاملين في المؤسسة، مستندةً إلى نتائج تحليل البيئة الداخلية والخارجية للمؤسسة المتضمن أبرز نقاط القوة وفرص التحسين ونقاط الضعف والتهديدات التي تواجهها. وانطلاقًا من رؤية ورسالة المؤسسة والقيم الجوهرية المتبناة تتم مناقشة تطلعات المؤسسة المستقبلية لتحقيقها في إطار متناسق مع الأهداف الوطنية والمؤسسية والاستراتيجية للمؤسسة، حيث يتم ترجمة ذلك ضمن خطط العمل الخاصة بدوائر ووحدات المؤسسة. ولضمان تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمؤسسة فإنه يتم وضع أهداف تشغيلية تضمن تحقيقها. كما ويتم تحديد مؤشرات أداء لقياس مدى تحقيق الأهداف التشغيلية، وتتم عمليات المراجعة والتقييم لمستوى الإنجاز لمعالجة أي انحرافات قد تحصل، وذلك ضمن منهجية المتابعة والتقييم.

القوائم المالية وتقرير مدقق الحسابات المستقل للمؤسسة للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢

القوائم المالية وتقرير مدقق الحسابات المستقل للمؤسسة للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢

تقرير مدققي الحسابات المستقلين

إلى مجلس إدارة مؤسسة ضمان الودائع
شخصية إعتبارية ذات إستقلال مالي وإداري
عمان – المملكة الأردنية الهاشمية

الـــرأي

لقد قمنا بتدقيق القوائم المالية المرفقة لمؤسسة ضمان الودائع (المؤسسة) شخصية إعتبارية ذات إستقلال مالي وإداري والتي تتكون من قائمة المركز المالي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢، قائمة الإيرادات والمصروفات وقائمة التغيرات في حقوق الملكية وقائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ والايضاحات حول القوائم المالية وملخص لأهم السياسات المحاسبية.

في رأينا، إن القوائم المالية المرفقة تُظهر بعدالة، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي للمؤسسة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢ وأداءها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية.

أساس الرأي

لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، إن مسؤولياتنا وفقاً لهذه المعايير مفصلة أكثر ضمن بند مسؤولية مدققي الحسابات عن تدقيق القوائم المالية الواردة في تقريرنا هذا. نحن مستقلون عن المؤسسة وفقاً لقواعد السلوك المهني للمحاسبين القانونيين الصادر عن المجلس الدولي لمعايير السلوك المهني للمحاسبين بالإضافة إلى متطلبات السلوك المهني الاخرى الملائمة لتدقيق القوائم المالية في الأردن، وقد التزمنا بمتطلبات السلوك المهني ومتطلبات المجلس الدولي لمعايير السلوك المهني للمحاسبين. لقد قمنا بالحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة وتوفر أساساً لإبداء الرأي.

مسؤولية الإدارة والمسؤولين المكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد هذه القوائم المالية وعرضها بصورة عادلة وفقا لمعايير التقارير المالية الدولية، بالإضافة الى تحديد نظام الرقابة الداخلي الضروري لإعداد قوائم مالية خالية من الأخطاء الجوهرية سواء الناتجة عن احتيال أو عن غلط.

كما أن الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة المؤسسة على الاستمرار كمنشأة مستمرة والإفصاح عن الأمور المتعلقة بمبدأ الاستمرارية بما في ذلك استخدام مبدأ الاستمرارية في المحاسبة عند إعداد القوائم المالية، إلا إذا كان في نية الإدارة تصفية المؤسسة أو إيقاف عملياتها أو عدم وجود أي بديل واقعي آخر سوى القيام بذلك.

إن المكلفين بالحوكمة مسؤولون عن الاشراف على عملية إعداد التقارير المالية للمؤسسة.

مسؤولية مدققي الحسابات عن تدقيق القوائم المالية

إن أهدافنا تتمثل بالحصول على تأكيد معقول بأن القوائم المالية ككل خالية من الأخطاء الجوهرية سواء الناتجة عن إحتيال أو عن غلط وإصدار تقرير التدقيق الذي يتضمن رأينا.

ان التأكيد المعقول هو تأكيد عالي المستوى ولكنه ليس ضمانة إن التدقيق الذي يجري وفقاً لمعايير التدقيق الدولية سيكشف دائما خطأ جوهريا عند وجوده. إن الأخطاء قد تحدث نتيجة لاحتيال أو غلط ويتم اعتبارها جوهرية، إذا كانت منفردةً أو مجتمعةً يمكن ان يكون لها تأثير على القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل مستخدمي هذه القوائم المالية .

إننا نقوم بممارسة الاجتهاد المهني والمحافظة على الشك

المهني كجزء من التدقيق وفقا للمعايير الدولية للتدقيق، وكذلك نقوم بما يلي:

• تحديد وتقييم مخاطر الاخطاء الجوهرية في القوائم المالية ، سواء الناتجة عن احتيال أو غلط، و تصميم وتنفيذ اجراءات تدقيق تستجيب لهذه المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة توفر أساساً لإبداء الراي. إن خطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن احتيال يعد أكبر من ذلك الناتج عن غلط، لما قد يتضمنه الاحتيال من تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو تأكيدات غير صحيحة أو تجاوز لنظام الرقابة الداخلي.

• الحصول على فهم لنظام الرقابة الداخلي المتعلق بالتدقيق وذلك لتصميم إجراءات تدقيق ملائمة للظروف وليس بهدف ابداء رأي حول مدى فعالية نظام الرقابة الداخلي للمؤسسة.

• تقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المطبقة ومعقولية التقديرات المحاسبية والايضاحات المتعلقة بها التي قامت بها الادارة.

• التوصل الى نتيجة حول ملاءمة استخدام الادارة لمبدأ الاستمرارية في المحاسبة، وبناءً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، وفيما إذا كان هناك عدم تيقن جوهري مرتبط بأحداث أو ظروف قد تلقي بشكوك كبيرة حول قدرة المؤسسة على الاستمرار. واذا ما توصلنا الى نتيجة بأن هناك شك جوهري، فعلينا الإشارة في تقرير التدقيق إلى ايضاحات القوائم المالية ذات الصلة أو تعديل رأينا اذا كانت هذه الايضاحات غير كافية. إن استنتاجاتنا مبنية على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير التدقيق، ومع ذلك فإن الأحداث او الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى عدم استمرار المؤسسة في اعمالها كمنشأة مستمرة.

• تقييم العرض العام لهيكل القوائم المالية ومحتواها بما في ذلك الايضاحات حولها وفيما إذا كانت القوائم المالية تمثل المعاملات والأحداث التي تحقق العرض العادل.

إننا نتواصل مع المسؤولين المكلفين بالحوكمة فيما يتعلق بنطاق التدقيق وتوقيته وملاحظات التدقيق المهمة التي تتضمن أي نقاط ضعف مهمة في نظام الرقابة الداخلية التي يتم تحديدها من قبلنا خلال عملية التدقيق.

إرنست ويونغ/ الأردن
أسامة فايز شخاترة
ترخيص رقم ١٠٧٩

عمان - المملكة الأردنية الهاشمية
١٦ نيسان ٢٠٢٣

قائمة المركز المالي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢

	إيضاحات	٢٠٢٢	٢٠٢١
		دينار أردني	دينار أردني
الموجودات			
الموجودات المتداولة			
حساب جاري لدى البنك المركزي الأردني		٧,٣٥٢,٠٩٣	٩,٤٩٩,٦٦١
فوائد موجودات مالية بالتكلفة المطفأة مستحقة وغير مقبوضة		١٥,٤٣١,٦٦٤	١١,٦٥٩,٢٥٣
أرصدة مدينة أخرى		٢٥,٤٦٩	٢٩,٩٤٥
تمويل وقروض الإسكان الممنوحة للموظفين - قصيرة الأجل	٦	٦٠,٧٧١	٦٠,٤٨٣
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة – قصيرة الأجل	٧	٢٠١,٨٠١,١٧٢	١٩٥,٤٩٥,١١١
مجموع الموجودات المتداولة		٢٢٤,٦٧١,١٦٩	٢١٦,٧٤٤,٤٥٣
الموجودات غير المتداولة			
تمويل وقروض الإسكان الممنوحة للموظفين – طويل الأجل	٦	٨٧٢,٧٣١	٩٢١,٤٨١
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة - طويل الأجل	٧	٨٧٣,٠٩٩,٨٢٩	٧٩٣,٠٦٣,٠٩٧
ممتلكات ومعدات	٨	٣,٦٨١,٨٠٥	٣,٦٥٤,٣٥٣
مجموع الموجودات غير المتداولة		٨٧٧,٦٥٤,٣٦٥	٧٩٧,٦٣٨,٩٣١
مجموع الموجودات		١,١٠٢,٣٢٥,٥٣٤	١,٠١٤,٣٨٣,٣٨٤
المطلوبات وحقوق الملكية			
المطلوبات			
أرصدة دائنة أخرى		٣٤,٥٠١	٦٢,٦٨٧
مجموع المطلوبات		٣٤,٥٠١	٦٢,٦٨٧
حقوق الملكية			
رأس المال	٩	٣,١٥٠,٠٠٠	٣,١٥٠,٠٠٠
الإحتياطيات	١٠	١,٠٩٩,١٤١,٠٣٣	١,٠١١,١٧٠,٦٩٧
مجموع حقوق الملكية		١,١٠٢,٢٩١,٠٣٣	١,٠١٤,٣٢٠,٦٩٧
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية		١,١٠٢,٣٢٥,٥٣٤	١,٠١٤,٣٨٣,٣٨٤

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم ١ إلى رقم ١٧ جزءًا من هذه القوائم المالية وتقرأ معها.

قائمة الإيرادات والمصروفات للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢

	إيضاحات	٢٠٢٢	٢٠٢١
		دينار أردني	دينار أردني
الإيرادات			
رسوم إشتراك	١١	٣٨,٤٠٢,٣٥٧	٣٥,٨٦٤,٤٤٦
فوائد موجودات مالية بالتكلفة المطفأة		٥١,١١٤,٦٢٥	٤٧,٨٣٣,٢٦٢
عوائد تمويل وفوائد الإسكان الممنوحة		٢١,٥٢٠	٢٢,١٦٩
أرباح بيع الأصول الثابتة		٨٣	٦٥٨
إيرادات أخرى		٦,٣٠٨	٥,٥٤٤
مجموع الإيرادات		٨٩,٥٤٤,٨٩٣	٨٣,٧٢٦,٠٧٩
مصاريف إدارية	١٢	(١,٥٧٤,٥٥٧)	(١,٤٥٨,١٢٦)
فائض الإيرادات عن النفقات		٨٧,٩٧٠,٣٣٦	٨٢,٢٦٧,٩٥٣

قائمة التغيرات في حقوق الملكية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢

	رأس المال	الإحتياطيات	الإجمالي
	دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني
٢٠٢٢			
الرصيد كما في ١ كانون الثاني ٢٠٢٢	٣,١٥٠,٠٠٠	١,٠١١,١٧٠,٦٩٧	١,٠١٤,٣٢٠,٦٩٧
فائض الإيرادات عن النفقات للسنة	-	٨٧,٩٧٠,٣٣٦	٨٧,٩٧٠,٣٣٦
الرصيد كما ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢	٣,١٥٠,٠٠٠	١,٠٩٩,١٤١,٠٣٣	١,١٠٢,٢٩١,٠٣٣
٢٠٢١			
الرصيد كما في ١ كانون الثاني ٢٠٢١	٣,١٥٠,٠٠٠	٩٢٨,٩٠٢,٧٤٤	٩٣٢,٠٥٢,٧٤٤
فائض الإيرادات عن النفقات للسنة	-	٨٢,٢٦٧,٩٥٣	٨٢,٢٦٧,٩٥٣
الرصيد كما ٣١ كانون الأول ٢٠٢١	٣,١٥٠,٠٠٠	١,٠١١,١٧٠,٦٩٧	١,٠١٤,٣٢٠,٦٩٧

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم ١ إلى رقم ١٧ جزءًا من هذه القوائم المالية وتقرأ معها.

قائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢

	٢٠٢٢	٢٠٢١
	دينـــار أردني	دينـــار أردني
الأنشطة التشغيلية		
فائض الإيرادات عن النفقات	٨٧,٩٧٠,٣٣٦	٨٢,٢٦٧,٩٥٣
تعديلات-		
إستهلاكات	١٣٨,٨٥٨	١٢٠,٨١٩
أرباح بيع ممتلكات ومعدات	(٨٣)	(٦٥٨)
إيرادات الفوائد	(٥١,١١٤,٦٢٥)	(٤٧,٨٣٣,٢٦٢)
التغيرات في راس المال العامل -		
أرصدة مدينة أخرى	٤,٤٧٦	(٢٢,٨٦٣)
أرصدة دائنة أخرى	(٢٨,١٨٦)	٢٤,٩٢٧
صافي التدفقات النقدية من الانشطة التشغيلية	٣٦,٩٧٠,٧٧٦	٣٤,٥٥٦,٩١٦
الأنشطة الإستثمارية		
شراء موجودات مالية بالتكلفة المطفأة	(٣٩٩,٥٣٢,٠٨٠)	(٢٠٢,٨٨٢,٠٢٠)
استحقاق موجودات مالية بالكلفة المطفأة	٢١٨,١٨٩,٢٨٧	٨١,٥٩٩,٠٣٣
المتحصل من بيع موجودات مالية بالكلفة المطفأة	٩٥,٠٠٠,٠٠٠	٤٨,٠٠٠,٠٠٠
المتحصل من بيع ممتلكات ومعدات	٨٤	٦٦٠
تمويل وقروض الإسكان الممنوحة للموظفين	٤٨,٤٦٢	٢٢,٥١٠
فوائد مقبوضة	٤٧,٣٤٢,٢١٤	٤٧,٥٠٠,٣٣٩
شراء ممتلكات ومعدات	(١٦٦,٣١١)	(٣٢٤,٣٤٨)
صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة الإستثمارية	(٣٩,١١٨,٣٤٤)	(٢٦,٠٨٣,٨٢٦)
صافي الزيادة في النقد وما في حكمه	(٢,١٤٧,٥٦٨)	٨,٤٧٣,٠٩٠
النقد وما في حكمه في بداية السنة	٩,٤٩٩,٦٦١	١,٠٢٦,٥٧١
النقد وما في حكمه في نهاية السنة	٧,٣٥٢,٠٩٣	٩,٤٩٩,٦٦١

- قرار مجلس الإدارة رقم (٢٠٢٢/٧) تاريخ ١٥ حزيران ٢٠٢٢ الموافقة على قيام المؤسسة ببيع أوراق مالية حكومية بقيمة ١٥٠,٠٠٠,٠٠٠ دينار أردني.

(١) عـام

تأسست المؤسسة بتاريخ ١٧ أيلول ٢٠٠٠ كشخصية إعتبارية ذات إستقلال مالي وإداري بموجب قانون مؤسسة ضمان الودائع رقم ٣٣ لسنة ٢٠٠٠ وتعديلاته. تهدف المؤسسة إلى حماية المودعين لدى البنوك بضمان ودائعهم لديها وفق أحكام هذا القانون وذلك تشجيعاً للإدخار وتعزيزاً للثقة بالنظام المصرفي والمساهمة في الحفاظ على الإستقرار المصرفي والمالي في المملكة وذلك من خلال تأمين وصول المودعين إلى ودائعهم لدى أي بنك يتقرر تصفيته وفقا للحدود المقررة في القانون والتي تهدف في مجملها الى تعويض المودعين لغاية خمسين ألف دينار أردني وحث كبار المودعين على فرض رقابتهم الذاتية والإضافية على البنوك جنباً إلى جنب الرقابة الحثيثة والمستمرة التي يقوم بها البنك المركزي الأردني.

لا تعتبر ضمن الودائع الخاضعة لأحكام القانون ما يلي:

- ودائع الحكومة.
- ودائع ما بين البنوك.
- التأمينات النقدية بحدود قيمة التسهيلات الممنوحة بضمانها.

تضمن المؤسسة فقط الودائع بالدينار الأردني بما لا يتجاوز خمسين ألف دينار للمودع الواحد في كل بنك عضو، وتتمثل البنوك الأعضاء في المؤسسة في جميع البنوك الأردنية وفروع البنوك الأجنبية العاملة بالمملكة بإستثناء فروع البنوك الأردنية العاملة خارج المملكة. كما وتضمن المؤسسة الودائع بأي عملة أجنبية يقرر البنك المركزي إخضاعها لأحكام هذا القانون.

تتكون مصادر المال للمؤسسة مما يلي:

- رسوم الإشتراكات السنوية التي تدفعها البنوك إلى المؤسسة.
- عوائد إستثمارات أموال المؤسسة.
- أي قروض تحصل عليها المؤسسة بمقتضى أحكام القانون.
- أي منح مالية تقدم للمؤسسة بموافقة من مجلس إدارة البنك المركزي وفي حال كانت هذه المنح مقدمة من جهات غير أردنية يجب الحصول على موافقة مجلس الوزراء.
- أي مبالغ مالية مستردة للمؤسسة من عمليات التصفية أو نتيجة أي إجراء من الإجراءات المنصوص عليها في المادة رقم (٣٨ مكرر) من قانون المؤسسة.

(٢) أسس اعداد القوائم المالية

تم إعداد القوائم المالية وفقا لمعايير التقارير المالية الدولية.

تم إعداد القوائم المالية وفقا لمبدأ الكلفة التاريخية.

إن الدينار الأردني هو عملة إظهار القوائم المالية والذي يمثل العملة الرئيسية للمؤسسة.

(٣) التغيرات في السياسات المحاسبية

ان السياسات المحاسبية المتبعة في اعداد القوائم المالية متفقة مع تلك التي اتبعت في اعداد القوائم المالية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١، باستثناء أن المؤسسة قامت بتطبيق التعديلات التالية اعتباراً من ١ كانون الثاني ٢٠٢٢:

إشارة الى الإطار المفاهيمي - تعديلات على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٣)

قام المجلس الدولي للمعايير المحاسبية خلال أيار ٢٠٢٠ بإصدار تعديلات على المعيار الدولي لاعداد التقارير المالية رقم (٣) اندماج الأعمال - إشارة الى الإطار المفاهيمي. تحل هذه التعديلات محل الإشارة الى الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية والذي صدر في عام ١٩٨٩ ومع الإشارة الى الإطار المفاهيمي للتقارير المالية والذي صدر في اذار ٢٠١٨ دون تغيير جوهري على متطلبات الإطار المفاهيمي.

كما أضاف المجلس استثناء لمبدأ الاعتراف بالمعيار الدولي لاعداد التقارير المالية رقم (٣) لتجنب إمكانية ظهور أرباح أو خسائر «اليوم الثاني» (Day 2) للمطلوبات والالتزامات المحتملة المشمولة ضمن نطاق معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٧) أو تفسير لجنة تفسير معايير التقارير المالية الدولية رقم (٢١) في حال تم تكبدها بشكل منفصل.

لم يكن لهذه التعديلات أثر جوهري على القوائم المالية للمؤسسة.

في الوقت ذاته قرر المجلس توضيح التوجيهات الحالية على المعيار الدولي لاعداد التقارير المالية رقم (٣) للأصول المحتملة التي لن تتأثر باستبدال الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية.

لم يكن لهذه التعديلات أثر جوهري على القوائم المالية للمؤسسة.

الممتلكات والآلات والمعدات: المتحصل من البيع قبل الاستخدام المعني - تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (١٦)

قام المجلس الدولي للمعايير المحاسبية خلال أيار ٢٠٢٠ بإصدار تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (١٦) الممتلكات والآلات والمعدات: المتحصل من البيع قبل الاستخدام المعني والذي يمنع المنشئات من تخفيض كلفة الممتلكات والآلات والمعدات بقيمة المبالغ المتحصلة من بيع منتج تم انتاجه في الفترة خلال إحضار الأصل إلى الموقع وتجهيزه للحالة اللازمة للعمل بالطريقة المقصودة التي تحددها الإدارة. وفقا لذلك يجب على المنشأة الاعتراف بالمبالغ المتحصلة من بيع هذه المنتجات وتكلفة انتاجها في الارباح أو الخسائر.

لم يكن لهذه التعديلات أثر جوهري على القوائم المالية للمؤسسة.

العقود الخاسرة – كلفة التزامات العقود - تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٧)

قام المجلس الدولي للمعايير المحاسبية خلال أيار ٢٠٢٠، بإصدار تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٧) والتي تحدد التكاليف التي يجب على المنشأة ان تأخذها بعين الاعتبار عند تقييم ما اذ كان العقد الخاسر او سينتج عنه خسارة.

تطبق التعديلات طريقة «التكلفة المباشرة». ان التكاليف المباشرة المتعلقة بعقود بيع البضائع أو الخدمات تتضمن كلا من التكاليف الإضافية والتكاليف الموزعة المتعلقة بأنشطة العقد بشكل مباشر. لا تتعلق المصاريف الادارية والعمومية بالعقود بشكل مباشر ولذلك يتم استبعادها إلا إذا تم تحميلها الى الطرف الاخر بموجب شروط العقد.

لم يكن لهذه التعديلات أثر جوهري على القوائم المالية للمؤسسة.

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١) – تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمرة الأولى - شركة تابعة كمتبني للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمرة الأولى كجزء من التحسينات على معالجة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للأعوام من ٢٠١٨-٢٠٢٠، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية تعديلًا على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١) - تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمرة الأولى. يسمح التعديل للشركة التابعة

التي تختار تطبيق الفقرة د ١٦ (أ) من المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١) لقياس فروقات تحويل العملات الأجنبية المتراكم باستخدام المبالغ المعلن عنها من قبل الشركة الأم، بناءً على تاريخ تطبيق الشركة الأم للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للمرو الأولى يتم تطبيق هذا التعديل أيضًا على الشركة الحليفة أو الاستثمار المشترك الذي يختار تطبيق الفقرة د ١٦ (أ) من المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١).

لم يكن لهذه التعديلات أثر جوهري على القوائم المالية للمؤسسة.

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩) الأدوات المالية – اختبار '١٠٪' لإلغاء الاعتراف بالمطلوبات المالية كجزء من التحسينات على معالجة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للأعوام من ٢٠١٨-٢٠٢٠، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية تعديلًا على المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٩). يوضح التعديل الرسوم التي تأخذها المؤسسة بعين الاعتبار عند تقييم ما إذا كانت شروط المطلوبات المالية الجديدة أو المعدلة تختلف اختلافًا جوهريًا عن شروط المطلوبات المالية الأصلية.

تشمل هذه الرسوم فقط تلك المدفوعة أو المستلمة من قبل المقترض والمقرض، بما في ذلك الرسوم المدفوعة أو المستلمة من قبل المقترض أو المقرض نيابة عن الآخر. تقوم المؤسسة بتطبيق التعديل على المطلوبات المالية التي يتم تعديلها أو تبادلها في أو بعد بداية السنة المالية التي تطبق فيها المؤسسة التعديل.

لم يكن لهذه التعديلات أثر جوهري على القوائم المالية للمؤسسة.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (٤١) الزراعة: الضرائب في قياس القيمة العادلة كجزء من التحسينات على معالجة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية للأعوام من ٢٠١٨-٢٠٢٠، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية تعديلًا على معيار المحاسبة الدولي رقم (٤١) الزراعة. قام التعديل بإلغاء متطلب المعيار الوارد في الفقرة ٢٢ من معيار المحاسبة الدولي رقم (٤١) الذي يقضي بأن تستبعد المنشآت التدفقات النقدية الضرائب عند قياس القيمة العادلة للأصول ضمن نطاق معيار المحاسبة الدولي (٤١).

لم يكن لهذه التعديلات أثر جوهري على القوائم المالية للمؤسسة.

(٤) ملخص السياسات المحاسبية الهامة

النقد وما في حكمه

لغرض قائمة التدفقات النقدية، فإن النقد وما في حكمه يشمل النقد في الصندوق والأرصدة لدى البنوك.

التقاص

يتم اجراء التقاص بين الموجودات والمطلوبات واظهار المبلغ بالصافي في قائمة المركز المالي فقط عندما تتوفر الحقوق القانونية الملزمة وكذلك عندما يتم تسويتها على أساس التقاص أو يكون تحقق الموجودات وتسوية المطلوبات في نفس الوقت.

ممتلكات ومعدات

تظهر الممتلكات والمعدات بالكلفة بعد تنزيل الاستهلاك المتراكم ومخصص الانخفاض. لا يتم إستهلاك الأراضي ويتم استهلاك الممتلكات والمعدات عندما تكون جاهزة للاستخدام بطريقة القسط الثابت على مدى العمر الانتاجي المتوقع لها، باستخدام النسب السنوية التالية:

المباني	٣٪
أثاث ومفروشات	١٠ - ١٥٪
سيارات	١٥٪
أجهزة مكتبية وحاسوبية وبرامج	١٠ - ٢٥٪

عندما يقل المبلغ الممكن استرداده من أي من الممتلكات والمعدات عن صافي قيمتها الدفترية يتم تخفيض قيمتها الى القيمة الممكن استردادها وتسجل قيمة التدني في قائمة الدخل الشامل.

يتم مراجعة العمر الانتاجي وطريقة الاستهلاك بشكل دوري للتأكد من أن طريقة وفترة الاستهلاك تتناسب مع المنافع الاقتصادية المتوقعة من الممتلكات والمعدات.

القيمة العادلة

ان أسعار الإغلاق (شراء موجودات / بيع مطلوبات) بتاريخ القوائم المالية في اسواق نشطة تمثل القيمة العادلة للأدوات التي لها أسعار سوقية.

في حال عدم توفر أسعار معلنة او عدم وجود تداول نشط لبعض الأدوات أو عدم نشاط السوق يتم تقدير قيمتها العادلة بعدة طرق منها:

- مقارنتها بالقيمة السوقية الحالية لأداة مالية مشابهة لها إلى حد كبير.
- تحليل التدفقات النقدية المستقبلية وخصم التدفقات النقدية المتوقعة بنسبة مستخدمة في أداة مالية مشابهة لها.
- نماذج تسعير الخيارات.

(٤) ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

تهدف طرق التقييم الى الحصول على قيمة عادلة تعكس توقعات السوق وتأخذ بالاعتبار العوامل السوقية وأية مخاطر أو منافع متوقعه عند تقدير قيمة الأدوات المالية، وفي حال وجود أدوات مالية يتعذر قياس قيمتها العادلة بشكل يعتمد عليه يتم إظهارها بالكلفة بعد تنزيل أي تدني في قيمتها.

أ - موجودات مالية بالكلفة المطفأة

هي الموجودات المالية التي تهدف إدارة المؤسسة وفقاً لنموذج أعمالها الاحتفاظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والتي تتمثل بالدفعات من أصل الدين والفائدة على رصيد الدين القائم.

يتم إثبات الموجودات المالية عند الشراء بالتكلفة مضافاً إليها مصاريف الاقتناء، وتطفأ العلاوة / الخصم بإستخدام طريقة الفائدة الفعالة، قيداً على أو لحساب الفائدة، وينزل أية مخصصات ناتجة عن التدني وفقاً لاحتساب الخسارة الائتمانية المتوقعة، ويتم قيد الخسارة الائتمانية المتوقعة في قائمة الدخل.

يمثل مبلغ التدني في قيمة الموجودات المالية وفق التكلفة المطفأة الخسارة الإئتمانية المتوقعة للموجودات المالية بالكلفة المطفأة.

لا يجوز إعادة تصنيف أي موجودات مالية من/ إلى هذا البند إلا في الحالات المحددة في معايير التقارير المالية الدولية (وفي حال بيع أي من هذه الموجودات قبل تاريخ استحقاقها يتم تسجيل نتيجة البيع ضمن قائمة الدخل في بند مستقل والإفصاح عن ذلك وفقاً لمتطلبات معايير التقارير المالية الدولي بالخصوص).

ب - موجودات مالية في القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

- تمثل هذه الموجودات الاستثمارات في أدوات الملكية بغرض الاحتفاظ بها على المدى الطويل.

- يتم اثبات هذه الموجودات عند الشراء بالقيمة العادلة مضافاً اليها مصاريف الاقتناء ويعاد تقييمها لاحقاً بالقيمة العادلة، ويظهر التغير في القيمة العادلة في قائمة الدخل الشامل وضمن حقوق الملكية بما فيه التغير في القيمة العادلة الناتج عن تسجيل فروقات تحويل بنود الموجودات غير النقدية بالعملات الاجنبية، وفي حال بيع هذه الموجودات أو جزء منها يتم تسجيل الأرباح أو الخسائر الناتجة عن ذلك في قائمة الدخل الشامل وضمن حقوق الملكية ويتم تحويل رصيد احتياطي تقييم الموجودات المباعة مباشرة الى الارباح والخسائر المدورة وليس من خلال قائمة الدخل .
- لا تخضع هذه الموجودات لاختبار خسائر التدني.
- يتم تسجيل الارباح الموزعة في قائمة الدخل

ذمم دائنة

يتم إثبات المطلوبات للمبالغ المستحقة السداد في المستقبل الخدمات المستلمة سواء تمت المطالبة بها أو لم تتم من قبل المورد.

إثبات الإيراد والاعتراف بالمصاريف

يتم الاعتراف برسوم الاشتراك السنوي للبنوك بنسبة واحد وخمسة وسبعون بالألف من مجموع الودائع الخاضعة لأحكام القانون لدى البنوك.

(٤) ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

يتم اثبات الايرادات الأخرى وفقاً لمبدأ الاستحقاق.

يتم الاعتراف بالمصاريف وفقاً لمبدأ الاستحقاق.

يتم احتساب إيرادات الفوائد وفقا لأساس الاستحقاق، على أساس الفترات الزمنية المستحقة والمبالغ الأصلية ومعدل الفائدة المكتسب.

تدني الموجودات غير المالية

تقوم المؤسسة بتاريخ إعداد التقارير المالية بتقييم فيما إذا كان هناك دليل بأن الأصل قد انخفضت قيمته. إذا وجد أي دليل على ذلك، أو عندما يتطلب إجراء اختبار سنوي للانخفاض في القيمة، تقوم المؤسسة بتقييم المبلغ الممكن تحصيله للأصل. إن مبلغ الأصل الممكن تحصيله هو القيمة العادلة للأصل أو وحدة توليد النقد ناقصاً تكاليف البيع وقيمته المستخدمة أيهما أعلى ويتم تحديده للأصل الفردي، إلا إذا كان الأصل لا يولد تدفقات نقدية داخلية مستقلة إلى حد كبير عن تلك الناتجة من الموجودات الأخرى أو موجودات المؤسسة. عندما يتجاوز المبلغ المدرج للأصل أو وحدة توليد النقد المبلغ الممكن تحصيله، يعتبر الأصل منخفضاً ويتم تخفيضه إلى المبلغ الممكن تحصيله. أثناء تقييم القيمة العادلة المستخدمة، يتم خصم التدفقات النقدية المستقبلية للقيمة العادلة الحالية لها باستخدام سعر خصم ما قبل الضريبة والذي يعكس تقييمات السوق الحالية للقيمة الزمنية للأموال والمخاطر المحددة للأصل. أثناء تحديد القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع، تؤخذ المعاملات

الحديثة في السوق في الاعتبار إذا كانت متوفرة. وإذا لم يكن ممكناً تحديد مثل تلك المعاملات، يتم استخدام نموذج التقييم المناسب. يتم تثبيت هذه الاحتسابات بمضاعفات تقييم أسعار أسهم الشركات التابعة المتداولة أو مؤشرات القيمة العادلة المتوفرة الأخرى.

تعويض نهاية الخدمة

يتم احتساب مصروف تعويض نهاية الخدمة للموظفين كما يلي :

- راتب شهر عن كل سنة من سنوات الخدمة للموظف الذي لا تتجاوز مدة خدمته في المؤسسة خمس سنوات.
- راتب شهر ونصف عن كل سنة من سنوات الخدمة للموظف الذي تزيد مدة خدمته في المؤسسة عن خمس سنوات ولا تتجاوز العشر سنوات
- راتب شهرين عن كل سنة من سنوات الخدمة للموظف الذي تتجاوز مدة خدمته في المؤسسة عشر سنوات.

وتقوم المؤسسة بتوريد المبلغ المحتسب خلال السنة لصندوق تعويض نهاية الخدمة.

قروض الإسكان

يتم منح القرض / تمويل الإسكان لبناء أو شراء سكن داخل المملكة بمعدل فائدة ٥ ٪ سنويا ويجب أن يسدد القرض وفوائده في مدة لا تتجاوز الثلاثين سنة من تاريخ منحه، شريطة أن لا يتجاوز عمر الموظف عن سبعين سنة في نهاية هذه المدة.

(٥) استخدام التقديرات

إن إعداد القوائم المالية وتطبيق السياسات المحاسبية يتطلب من إدارة المؤسسة القيام بتقديرات واجتهادات تؤثر على مبالغ الموجودات والمطلوبات والإفصاح عن الالتزامات المحتملة. إن هذه التقديرات والاجتهادات تؤثر أيضا على الإيرادات والمصاريف والمخصصات وبشكل خاص يتطلب من إدارة المؤسسة القيام بأحكام واجتهادات هامة لتقدير مبالغ وأوقات التدفقات النقدية المستقبلية الناجمة عن أوضاع وظروف تلك التقديرات في المستقبل. إن التقديرات المذكورة مبنية بالضرورة على فرضيات وعوامل متعددة لها درجات متفاوتة من التقدير وعدم التيقن وإن النتائج الفعلية قد تختلف عن التقديرات وذلك نتيجة التغيرات في المستقبل في أوضاع وظروف تلك المخصصات.

(٦) تمويل وقروض الإسكان الممنوحة للموظفين

فيما يلي بيان حركة تمويل وقروض الإسكان الممنوحة للموظفين خلال السنة:

	٢٠٢٢ دينـــار أردني	٢٠٢١ دينـــار أردني
رصيد التمويل والقروض بداية السنة	٩٨١,٩٦٤	١,٠٠٤,٤٧٤
قيمة التمويل والقروض الممنوحة خلال السنة	٣٩,١٠٦	١٠٥,٠٠٠
عوائد التمويل	١٦,٦٤٢	١٧,٣٥٨
الفوائد المضافة على رصيد القروض خلال السنة	٤,٨٧٨	٤,٨١١
قيمة تحصيلات التمويل والقروض خلال السنة	(١٠٩,٠٨٨)	(١٤٩,٦٧٩)
رصيد التمويل والقروض نهاية السنة	٩٣٣,٥٠٢	٩٨١,٩٦٤
تمويل وقروض الإسكان الممنوحة – قصيرة الأجل	٦٠,٧٧١	٦٠,٤٨٣
تمويل وقروض الإسكان الممنوحة – طويلة الأجل	٨٧٢,٧٣١	٩٢١,٤٨١
رصيد التمويل والقروض الممنوحة نهاية السنة	٩٣٣,٥٠٢	٩٨١,٩٦٤

يمثل هذا البند قيمة الرصيد المتبقي من تمويل وقروض الإسكان الممنوحة لثمانية عشر موظف من موظفي المؤسسة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢ و ٣١ كانون الأول ٢٠٢١، تم منح القروض للموظفين بضمان رهن عقاري تأميني من الدرجة الأولى لصالح مؤسسة ضمان الودائع وذلك وفقاً لأحكام المادة رقم ١١٦ – فقرة (ب) من التعليمات الإدارية لشؤون الموظفين وتعديلاتها.

(٧) موجودات مالية بالتكلفة المطفأة

	٣١ كانون الأول ٢٠٢٢		
	قصيرة الأجل دينار أردني	طويلة الأجل دينار أردني	المجموع دينار أردني
أذونات خزينة	٦٩,٣١٧,٢٨٠	-	٦٩,٣١٧,٢٨٠
سندات خزينة	١٣٢,٤٨٣,٨٩٢	٨٦٣,٠٩٩,٨٢٩	٩٩٥,٥٨٣,٧٢١
سندات سلطة المياه	-	١٠,٠٠٠,٠٠٠	١٠,٠٠٠,٠٠٠
	٢٠١,٨٠١,١٧٢	٨٧٣,٠٩٩,٨٢٩	١,٠٧٤,٩٠١,٠٠١

	٣١ كانون الأول ٢٠٢١		
	قصيرة الأجل دينار أردني	طويلة الأجل دينار أردني	المجموع دينار أردني
سندات خزينة	١٥١,٤٩٥,١١١	٧٨٣,٠٦٣,٠٩٧	٩٣٤,٥٥٨,٢٠٨
سندات سلطة المياه	٢٠,٠٠٠,٠٠٠	١٠,٠٠٠,٠٠٠	٣٠,٠٠٠,٠٠٠
سندات شركة الكهرباء الوطنية	٢٤,٠٠٠,٠٠٠	-	٢٤,٠٠٠,٠٠٠
	١٩٥,٤٩٥,١١١	٧٩٣,٠٦٣,٠٩٧	٩٨٨,٥٥٨,٢٠٨

- يتراوح معدل أسعار الفائدة على السندات بين ٢,٩١٨٪ - ٧,٩٩٩٪ للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢ (بين ٢,٩١٨٪ - ٧,٩٩٩٪ للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١)

ان تفاصيل اجمالي موجودات مالية بالكلفة المطفأة حسب فئات التصنيف الائتماني هي كما يلي:

	٣١ كانون الأول ٢٠٢٢			
	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	المجموع
	دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	١,٠٧٤,٩٠١,٠٠١	-	-	١,٠٧٤,٩٠١,٠٠١

	٣١ كانون الأول ٢٠٢١			
	المرحلة ١	المرحلة ٢	المرحلة ٣	المجموع
	دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني
موجودات مالية بالكلفة المطفأة	٩٨٨,٥٥٨,٢٠٨	-	-	٩٨٨,٥٥٨,٢٠٨

- قرار مجلس الإدارة رقم (٢٠٢٢/٧) تاريخ ١٥ حزيران ٢٠٢٢ الموافقة على قيام المؤسسة ببيع أوراق مالية حكومية بقيمة ١٥٠,٠٠٠,٠٠٠ دينار أردني.

(٨) ممتلكات ومعدات

٢٠٢٢	أراضي	مباني	أثـاث ومفروشات	أجهزة مكتبية وحاسوبية وبرامج	سيارات	مشاريع تحت التنفيذ*	المجموع
	دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني
الكلفة -							
الرصيد كما في أول كانون الثاني ٢٠٢٢	١,١٥٧,٠٥٠	٣,٧٩٦,٧٦٩	١٨٢,٣٩٧	١١٤,٥٣٨	٥٧,٦٥٧	٣٣٦,٠١٠	٥,٦٤٤,٤٢١
اضافـات	-	١٠٠,٩٨٢	٣٦,٨٠٢	٢٠,١٢٧	-	٨,٤٠٠	١٦٦,٣١١
المحول من مشاريع تحت التنفيذ	-	٣٣٦,٠١٠	-	-	-	(٣٣٦,٠١٠)	-
إستبعادات	-	-	-	(٢٢٤)	-	-	(٢٢٤)
الرصيد كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢	١,١٥٧,٠٥٠	٤,٢٣٣,٧٦١	٢١٩,١٩٩	١٣٤,٤٤١	٥٧,٦٥٧	٨,٤٠٠	٥,٨١٠,٥٠٨
الاستهلاك المتراكم -							
الرصيد كما في أول كانون الثاني ٢٠٢٢	-	١,٦٦٣,٨٤٩	١٨٠,٥٧٦	٨٧,٩٨٨	٥٧,٦٥٥	-	١,٩٩٠,٠٦٨
استهلاكات	-	١٢٥,٩٢٠	٣,٣٢٥	٩,٦١٣	-	-	١٣٨,٨٥٨
إستبعادات	-	-	-	(٢٢٣)	-	-	(٢٢٣)
الرصيد كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢	-	١,٧٨٩,٧٦٩	١٨٣,٩٠١	٩٧,٣٧٨	٥٧,٦٥٥	-	٢,١٢٨,٧٠٣
صافي القيمة الدفترية كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢	١,١٥٧,٠٥٠	٢,٤٤٣,٩٩٢	٣٥,٢٩٨	٣٧,٠٦٣	٢	٨,٤٠٠	٣,٦٨١,٨٠٥

* تمثل مشاريع تحت التنفيذ مشروع تأهيل الطابق الثاني في المؤسسة بكلفة اجمالية تقديرية تبلغ ٥٣٧,٩٠١ دينار والذي تم البدء به في عام ٢٠١٩ وبسبب انتشار فيروس كورونا في عام ٢٠٢٠ تم إيقاف المشروع مؤقتا ليتم استكماله في بداية العام ٢٠٢٢.

٢٠٢١	أراضي	مباني	أثـاث ومفروشات	أجهزة مكتبية وحاسوبية وبرامج	سيارات	مشاريع تحت التنفيذ*	المجموع
	دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني
الكلفة -							
الرصيد كما في أول كانون الثاني ٢٠٢١	١,١٥٧,٠٥٠	٣,٧٩٦,٧٦٩	١٨٣,٦٠٩	١٠٥,٠٥٥	٥٧,٦٥٧	٢٢,٠٠٠	٥,٣٢٢,١٤٠
اضافـات	-	-	-	١٠,٣٣٨	-	٣١٤,٠١٠	٣٢٤,٣٤٨
إستبعادات	-	-	(١,٢١٢)	(٨٥٥)	-	-	(٢,٠٦٧)
الرصيد كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١	١,١٥٧,٠٥٠	٣,٧٩٦,٧٦٩	١٨٢,٣٩٧	١١٤,٥٣٨	٥٧,٦٥٧	٣٣٦,٠١٠	٥,٦٤٤,٤٢١
الاستهلاك المتراكم -							
الرصيد كما في أول كانون الثاني ٢٠٢١	-	١,٥٤٩,٩٤٦	١٨١,٤٦١	٨٢,٢٥٢	٥٧,٦٥٥	-	١,٨٧١,٣١٤
استهلاكات	-	١١٣,٩٠٣	٣٢٧	٦,٥٨٩	-	-	١٢٠,٨١٩
إستبعادات	-	-	(١,٢١٢)	(٨٥٣)	-	-	(٢,٠٦٥)
الرصيد كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١	-	١,٦٦٣,٨٤٩	١٨٠,٥٧٦	٨٧,٩٨٨	٥٧,٦٥٥	-	١,٩٩٠,٠٦٨
صافي القيمة الدفترية كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١	١,١٥٧,٠٥٠	٢,١٣٢,٩٢٠	١,٨٢١	٢٦,٥٥٠	٢	٣٣٦,٠١٠	٣,٦٥٤,٣٥٣

* تمثل مشاريع تحت التنفيذ مشروع تأهيل الطابق الثاني في المؤسسة بكلفة اجمالية تقديرية تبلغ ٥٣٧,٩٠١ دينار والذي تم البدء به في عام ٢٠١٩ وبسبب انتشار فيروس كورونا في عام ٢٠٢١ تم إيقاف المشروع مؤقتا حيث تم استكماله في بداية العام ٢٠٢٢.

(٩) رأس المال

يمثل هذا الحساب المبالغ غير المستردة محصلة بقيمة ١٠٠,٠٠٠ دينار أردني من كل بنك عضو في المؤسسة. بالإضافة الى دفعة من الحكومة الأردنية بمبلغ ١,٠٠٠,٠٠٠ دينار. تقرر لاحقا بناءً على ما ورد في القانون المعدل لقانون مؤسسة ضمان الودائع رقم (٨) لعام ٢٠١٩ إنشاء صندوق ضمان الودائع لدى البنوك الإسلامية، كما تقرر أن تقوم المؤسسة بدفع مبلغ مقداره ١٥٠,٠٠٠ دينار تدفعه المؤسسة وتخصمه من أصل مساهمة الحكومة في رأسمال المؤسسة ليصبح ٨٥٠,٠٠٠ دينار.

(١٠) الإحتياطات

وفقاً لمتطلبات المواد ١٨ و١٩ من قانون مؤسسة ضمان الودائع رقم ٣٣ لسنة ٢٠٠٠ وتعديلاته فإن على المؤسسة أن:

- تعمل على تكوين إحتياطيات لها ليبلغ حدها ما نسبته ٣٪ من مجموع الودائع الخاضعة لأحكام هذا القانون ويجوز لمجلس الوزراء بناءاً على تنسيب مجلس إدارة المؤسسة أن يقرر زيادة الحد المقرر لإحتياطيات المؤسسة وإذا لم تصل إحتياطيات المؤسسة خلال مدة عشر سنوات من تاريخ نفاذ أحكام هذا القانون إلى حدها المقرر أو إذا نقصت إحتياطياتها عن هذا الحد بعد أن تكون قد بلغته أو إذا تقرر تصفية أحد البنوك قبل أن تصل إحتياطيات المؤسسة إلى حدها المذكور، يجوز للمجلس زيادة رسم الإشتراك السنوي للبنوك إلى ما لا يتجاوز ضعف الرسم السنوي للبنوك المقرر في القانون.
- إذا تجاوزت إحتياطيات المؤسسة حدها المقرر في القانون والبالغ ما نسبته ٣٪ من مجموع الودائع الخاضعة لأحكام هذا القانون، للمجلس أن يخفض رسم الإشتراك السنوي أو يعفي البنوك منه لسنة واحدة أو أكثر حسب مقتضى الحال.

(١١) رسوم إشتراك

استوفت المؤسسة خلال العام رسم إشتراك سنوي من البنوك بنسبة واحد وخمسة وسبعون بالألف من مجموع الودائع الخاضعة لأحكام القانون الموجودة لدى البنوك الخاضعة لأحكام هذا القانون بإستثناء الودائع التالية:

- ودائع الحكومة.
- ودائع ما بين البنوك.
- التأمينات النقدية بحدود قيمة التسهيلات الممنوحة بضمانها.
- بموجب قرار مجلس إدارة المؤسسة رقم (٢٠٢١/١١) بتاريخ ٢٧ كانون الاول ٢٠٢١، تم الاستمرار في تحصيل رسوم الإشتراك السنوية التي تدفعها البنوك للمؤسسة بموجب أحكام الفقرة (أ) من المادة رقم (١٢) من قانون مؤسسة ضمان الودائع بنسبة (واحد وخمسة وسبعون بالألف) من مجموع الودائع الخاضعة لأحكام القانون.

(١٢) مصاريف إدارية

	٢٠٢٢	٢٠٢١
	دينار أردني	دينار أردني
رواتب وأجور	٧٢٢,٨٩٧	٦٧٥,١٨١
نهاية الخدمة	٢٠٣,٩٤٢	١٩٢,٢٥٦
استهلاكات (إيضاح ٨)	١٣٨,٨٥٨	١٢٠,٨١٩
مساهمة المؤسسة بالضمان اجتماعي	٧٥,٩٦٤	٧٦,٩٧٢
مياه وكهرباء	٦٨,٦٧٢	٦٢,٠٢٠
تأمين صحي	٥٩,٥٦٠	٧٢,٢٠٤
مساهمة المؤسسة في صندوق الادخار	٥٦,٣٩٥	٥٣,٤٠٣
إشتراكات	٣٢,٢٣٦	٣١,٩٧١
آمن وحماية	٢٥,٤٢٧	٢١,٥٢٨
مكافآت أعضاء مجلس الإدارة وامين السر	١٨,٤٠١	١٨,٦٠٠
أتعاب مهنية	٢٠,٨٠٠	٣٣,٢٠٠
نظافة	١٤,٥٨٦	١٤,٢٣٢
تدريب	٧,١٠٩	١,١٣٨
تنقلات وسفر	٥,١٠٥	-
صيانة	٣٥,٥٦١	٣٠,١٥٥
محروقات	١٤,٢٤١	٥,٠١٤
تأمين	٢٧,٦٨٦	١٢,٨٦٤
لجنة النشاط الاجتماعي	١٤,٣١٩	١١,٥٨٩
رسوم ورخص حكومية	٤,٦٠٨	٥,٧٦٠
دعاية واعلان	٨,٤٤٨	٤,٠٠٨
ضيافة	٥,٦٤١	٤,١٠٥
قرطاسية	٦,٥١٥	٤,٩٢٠
هاتف وفاكس وانترنت	٢,٨١٢	٢,٥٤٩
أخرى	٤,٧٧٤	٣,٦٣٨
المجموع	١,٥٧٤,٥٥٧	١,٤٥٨,١٢٦

(١٣) الالتزامات المحتملة

الاعتمادات والكفالات

لا يوجد على المؤسسة التزامات محتملة تتمثل في الاعتمادات والكفالات كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢ و ٣١ كانون الأول ٢٠٢١.

القضايا المرفوعة على المؤسسة:

لا يوجد قضايا مرفوعة على المؤسسة كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢ و ٣١ كانون الأول ٢٠٢١.

(١٤) ضريبة الدخل

وفقاً لقانون مؤسسة ضمان الودائع رقم (٣٣) لسنة ٢٠٠٠ وتعديلاته، تم اعفاء المؤسسة من ضريبة الدخل، وذلك وفقاً للمادة (٢٧) من القانون.

(١٥) إدارة المخاطر

مخاطر أسعار الفائدة

تتعرض المؤسسة لمخاطر أسعار الفائدة على موجوداتها والتي تحمل فائدة مثل ودائع البنوك.

تمثل حساسية قائمة الدخل الشامل أثر التغيرات المفترضة المتوقعة بأسعار الفوائد على ربح المؤسسة لسنة واحدة، ويتم احتسابها بناءً على الموجودات المالية والتي تحمل سعر فائدة متغير كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢ و ٢٠٢١.

المؤسسة ليست معرضة لمخاطر الفائدة حيث أن جميع الاستثمارات بالكلفة المطفأة وتحمل أسعار فائدة ثابتة.

مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي المخاطر التي قد تنجم عن تخلف أو عجز المدينون والأطراف الأخرى عن الوفاء بالتزاماتهم اتجاه المؤسسة.

المؤسسة ليست معرضة لمخاطر الائتمان حيث تحتفظ بالارصدة لدى البنك المركزي الأردني وأن جميع الاستثمارات بالكلفة المطفأة هي سندات صادرة عن البنك المركزي الأردني أو بكفالة الحكومة الأردنية.

مخاطر السيولة

تعمل المؤسسة على إدارة مخاطر السيولة وذلك عن طريق التأكد من توفر التسهيلات البنكية.
يلخص الجدول أدناه توزيع المطلوبات المالية (غير مخصومة) كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢ و ٢٠٢١ على أساس الفترة المتبقية للاستحقاق التعاقدي وأسعار الفائدة السوقية الحالية:

	أقل من٣ شهور دينـار أردني	من ٣ شهور إلى ١٢ شهر دينـار أردني	المجموع دينـار أردني
٣١ كانون الأول ٢٠٢٢			
أرصدة دائنة أخرى	٣٤,٥٠١	-	٣٤,٥٠١
المجموع	٣٤,٥٠١	-	٣٤,٥٠١

	أقل من٣ شهور دينـار أردني	من ٣ شهور إلى ١٢ شهر دينـار أردني	المجموع دينـار أردني
٣١ كانون الأول ٢٠٢١			
أرصدة دائنة أخرى	٦٢,٦٨٧	-	٦٢,٦٨٧
المجموع	٦٢,٦٨٧	-	٦٢,٦٨٧

(١٦) إدارة رأس المال

يتمثل الهدف الرئيسي فيما يتعلق بإدارة رأسمال المؤسسة بالتأكد من المحافظة على نسب رأسمال ملائمة بشكل يدعم نشاط المؤسسة ويعظم حقوق الملكية.

تقوم المؤسسة بإدارة هيكلة رأس المال وإجراء التعديلات اللازمة عليها في ضوء تغيرات ظروف العمل. هذا ولم تقم المؤسسة بأية تعديلات على الأهداف والسياسات والإجراءات المتعلقة بهيكلة رأس المال خلال السنة الحالية والسنة السابقة.

ان البنود المتضمنة في هيكلة رأس المال تتمثل في رأس المال المدفوع، الاحتياطيات والبالغ مجموعها ١,١٠٢,٢٩١,٠٣٣ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢ مقابل ١,٠١٤,٣٢٠,٦٩٧ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١.

قامت المؤسسة بدفع مبلغ مقداره ١٥٠,٠٠٠ دينار لصندوق ضمان الودائع لدى البنوك الإسلامية وتم خصمه من أصل مساهمة الحكومة في رأسمال المؤسسة ليصبح ٨٥٠,٠٠٠ دينار.

(١٧) معايير التقارير المالية الدولية والتفسيرات الجديدة والتعديلات الصادرة وغير النافذة بعد

إن المعايير المالية الدولية والتفسيرات الجديدة والتعديلات الصادرة وغير النافذة حتى تاريخ القوائم المالية مبيّنة أدناه، وستقوم المؤسسة بتطبيق هذه التعديلات ابتداءً من تاريخ التطبيق الالزامي:

المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٧) عقود التأمين

أصدر المجلس الدولي للمعايير المحاسبية في أيار من عام ٢٠١٧ المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٧) عقود التأمين نموذجاً شاملاً للاعتراف والقياس والعرض والايضاحات المتعلقة بعقود التأمين. وما أن سري، يحل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٧) محل المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٤) عقود التأمين الصادر في عام ٢٠٠٥. ينطبق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٧) على جميع أنواع عقود التأمين (مثل عقود الحياة وغيرها من عقود التأمين المباشرة وعقود إعادة التأمين) دون النظر للمنشأة المصدرة لعقد التأمين، كما ينطبق على بعض الضمانات والأدوات المالية التي تحمل خاصية المشاركة. تسري استثناءات محدودة لنطاق التطبيق. يوفر الإطار العام للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٧) نموذج محاسبي لعقود التأمين يكون أكثر فائدة واتساقًا لشركات التأمين. على عكس المتطلبات الواردة في المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (٤)، والتي تعتمد إلى حد كبير على سياسات المحاسبة المحلية السابقة، يوفر المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٧) نموذجًا شاملاً لعقود التأمين حيث يغطي جميع الجوانب المحاسبية ذات الصلة. جوهر المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (١٧) هو النموذج العام، ويكمله:

• تطبيق محدد للعقود مع ميزات المشاركة المباشرة (نهج الرسوم المتغيرة).

• نهج مبسط (نهج تخصيص الأقساط) بشكل أساسي للعقود قصيرة الأجل.

سيتم تطبيق هذا المعيار بأثر رجعي اعتبارا من ١ كانون الثاني، مع السماح بالتطبيق المبكر شريطة ان المنشأة طبقت المعيار الدولي لاعداد التقارير المالية رقم (٩) والمعيار الدولي لاعداد التقارير المالية رقم (١٥) قبل أو مع تطبيق المعيار الدولي لاعداد التقارير المالية رقم (١٧). لا ينطبق هذا المعيار على المؤسسة.

تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (١): تصنيف المطلوبات المتداولة مقابل غير المتداولة

قام المجلس الدولي للمعايير المحاسبية خلال كانون الثاني ٢٠٢٠ بإصدار تعديلات على فقرات (٦٩) الى (٧٦) من معيار المحاسبة الدولي رقم (١) لتحديد متطلبات تصنيف المطلوبات المتداولة مقابل غير المتداولة. توضح هذه التعديلات:

- تعريف "الحق لتأجيل التسوية"،
- الحق لتأجيل التسوية يجب ان يكون موجود في نهاية الفترة المالية.
- ان التصنيف لا يتأثر باحتمالية المنشأة ممارسة حقها في التأجيل.
- وفي حال كانت المشتقات المتضمنة في المطلوبات القابلة للتحويل في حد ذاتها أداة حقوق ملكية عند اذ لا تؤثر شروط المطلوبات على تصنيفها.

(١٧) معايير التقارير المالية الدولية والتفسيرات الجديدة والتعديلات الصادرة وغير النافذة بعد (تتمة)

سيتم تطبيق التعديلات بأثر رجعي اعتباراً من ١ كانون الثاني ٢٠٢٤. تقوم المؤسسة حاليًا بتقييم تأثير التعديلات على الممارسات الحالية وما إذا كانت اتفاقيات القروض الحالية قد تتطلب إعادة تفاوض.

من غير المتوقع أن يكون للتعديلات أثر جوهري على القوائم المالية للمؤسسة.

تعريف التقديرات المحاسبية - تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (٨)

في شباط من عام ٢٠٢١، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (٨) ، حيث قدم تعريفًا لـ «التقديرات المحاسبية». توضح التعديلات الفرق بين التغييرات في التقديرات المحاسبية والتغيرات في السياسات المحاسبية وتصحيح الأخطاء. كما أنها توضح كيفية استخدام المنشآت لتقنيات القياس والمدخلات لتطوير التقديرات المحاسبية.

سيتم تطبيق هذه التعديلات اعتباراً من ١ كانون الثاني ٢٠٢٣ وتنطبق على التغييرات في السياسات المحاسبية والتغيرات في التقديرات المحاسبية التي تحدث في أو بعد بداية تلك الفترة. يُسمح بالتطبيق المبكر طالما تم الإفصاح عن ذلك.

من غير المتوقع أن يكون للتعديلات أثر جوهري على المؤسسة.

الإفصاح عن السياسات المحاسبية - تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (١) وبيان الممارسة رقم (٢)

في شباط من عام ٢٠٢١، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (١) وبيان ممارسة المعايير الدولية للتقارير المالية رقم (٢) اتخاذ أحكام الأهمية النسبية، حيث تقدم إرشادات وأمثلة لمساعدة المنشآت على تطبيق أحكام الأهمية النسبية على الإفصاحات عن السياسة المحاسبية. تهدف التعديلات إلى مساعدة المنشآت على تقديم إفصاحات السياسة المحاسبية التي تكون ذات منفعة أكبر من خلال استبدال متطلبات المنشآت بالإفصاح عن سياساتها المحاسبية «الهامة» بمتطلبات الإفصاح عن سياساتها المحاسبية «المادية» وإضافة إرشادات حول كيفية تطبيق المنشآت لمفهوم الأهمية النسبية في اتخاذ القرارات بشأن الإفصاح عن السياسة المحاسبية.

سيتم تطبيق التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (١) للفترات التي تبدأ في أو بعد ١ كانون الثاني ٢٠٢٣ مع السماح بالتطبيق المبكر. نظرًا لأن التعديلات على بيان الممارسة رقم (٢) تقدم إرشادات غير إلزامية حول تطبيق تعريف مصطلح جوهري على معلومات السياسة المحاسبية، فإن تاريخ سريان هذه التعديلات ليس ضروريًا.

تقوم المؤسسة حاليًا بتقييم تأثير التعديلات لتحديد تأثيرها على إفصاحات السياسة المحاسبية للمؤسسة.

الضريبة المؤجلة المتعلقة بالأصول والالتزامات الناشئة عن معاملة واحدة - تعديلات على معيار المحاسبة الدولي ١٢

أصدر المجلس الدولي للمعايير المحاسبية خلال في شهر أيار ٢٠٢١ تعديلات على معيار المحاسبة الدولي ١٢، والتي تضيق نطاق استثناء الاعتراف الأولي بموجب معيار المحاسبة الدولي ١٢، بحيث لم يعد ينطبق على المعاملات التي تؤدي إلى فروق مؤقتة متساوية خاضعة للضريبة والخصم.

وينبغي تطبيق التعديلات على المعاملات التي تحدث في أو بعد بداية أقدم فترة مقارنة معروضة. بالإضافة إلى ذلك، في بداية أقرب فترة مقارنة مقدمة، يجب أيضاً الاعتراف بأصل ضريبي مؤجل (بشرط توفر ربح كاف خاضع للضريبة) وإلتزام ضريبي مؤجل لجميع الفروق المؤقتة القابلة للخصم والخاضعة للضريبة المرتبطة بعقود الإيجار وإلغاء التزامات. سيتم تطبيق هذه التعديلات للفترات التي تبدأ في أو بعد ١ كانون الثاني ٢٠٢٣ مع السماح بالتطبيق المبكر.

تقوم للمؤسسة حاليًا بتقييم تأثير التعديلات لتحديد تأثيرها على إفصاحات السياسة المحاسبية للمؤسسة.

القوائم المالية وتقرير مدقق الحسابات

المستقل لصندوق ضمان الودائع لدى البنوك

الإسلامية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢

القوائم المالية وتقرير مدقق الحسابات المستقل لصندوق ضمان الودائع لدى البنوك الإسلامية
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢

تقرير مدققي الحسابات المستقلين

إلى مجلس الإدارة المحترمين

صندوق ضمان الودائع لدى البنوك الإسلامية

شخصية اعتبارية

عمان – المملكة الأردنية الهاشمية

الـــرأي

لقد قمنا بتدقيق القوائم المالية المرفقة لصندوق ضمان الودائع لدى البنوك الإسلامية («الصندوق») والتي تتكون من قائمة المركز المالي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢ وقائمة الإيرادات والمصروفات وقائمة التغيرات في حقوق الملكية وقائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ والايضاحات حول القوائم المالية وملخص لأهم السياسات المحاسبية.

في رأينا، إن القوائم المالية المرفقة تُظهر بعدالة، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي للصندوق كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢ وأداءه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وطبقا لمعايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

أساس الرأي

لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، إن مسؤولياتنا وفقاً لهذه المعايير مفصلة أكثر ضمن بند مسؤولية مدققي الحسابات عن تدقيق القوائم المالية الواردة في تقريرنا هذا. نحن مستقلون عن الصندوق وفقاً لقواعد السلوك المهني للمحاسبين القانونيين الصادر عن المجلس الدولي لمعايير السلوك المهني للمحاسبين بالإضافة إلى متطلبات السلوك المهني الاخرى الملائمة لتدقيق القوائم المالية في الأردن، وقد التزمنا بمتطلبات السلوك المهني ومتطلبات المجلس الدولي لمعايير السلوك المهني للمحاسبين.

لقد قمنا بالحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة وتوفر أساساً لإبداء الرأي.

مسؤولية الإدارة والمسؤولين المكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد هذه القوائم المالية وعرضها بصورة عادلة وفقا لمعايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، بالإضافة الى تحديد نظام الرقابة الداخلي الضروري لإعداد قوائم مالية خالية من الأخطاء الجوهرية سواء الناتجة عن احتيال أو عن غلط.

كما أن الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة الصندوق على الاستمرار كمنشأة مستمرة والإفصاح عن الأمور المتعلقة بمبدأ الاستمرارية بما في ذلك استخدام مبدأ الاستمرارية في المحاسبة عند إعداد القوائم المالية، إلا إذا كان في نية الإدارة تصفية الصندوق أو إيقاف عملياته أو عدم وجود أي بديل واقعي آخر سوى القيام بذلك.

إن المكلفين بالحوكمة مسؤولون عن الاشراف على عملية إعداد التقارير المالية للصندوق.

مسؤولية مدققي الحسابات عن تدقيق القوائم المالية

إن أهدافنا تتمثل بالحصول على تأكيد معقول بأن القوائم المالية ككل خالية من الأخطاء الجوهرية سواء الناتجة عن إحتيال أو عن غلط وإصدار تقرير التدقيق الذي يتضمن رأينا.

ان التأكيد المعقول هو تأكيد عالي المستوى ولكنه ليس ضمانة إن التدقيق الذي يجري وفقاً لمعايير التدقيق الدولية سيكشف دائما خطأ جوهريا عند وجوده. إن الأخطاء قد تحدث نتيجة لاحتيال

أو غلط ويتم اعتبارها جوهرية، إذا كانت منفردةً أو مجتمعةً يمكن ان يكون لها تأثير على القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل مستخدمي هذه القوائم المالية.

إننا نقوم بممارسة الاجتهاد المهني والمحافظة على الشك المهني كجزء من التدقيق وفقا للمعايير الدولية للتدقيق، وكذلك نقوم بما يلي:

• تحديد وتقييم مخاطر الاخطاء الجوهرية في القوائم المالية، سواء الناتجة عن احتيال أو غلط، و تصميم وتنفيذ اجراءات تدقيق تستجيب لهذه المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة توفر أساساً لإبداء الراي. إن خطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن احتيال يعد أكبر من ذلك الناتج عن غلط، لما قد يتضمنه الاحتيال من تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو تأكيدات غير صحيحة أو تجاوز لنظام الرقابة الداخلي.

• الحصول على فهم لنظام الرقابة الداخلي المتعلق بالتدقيق وذلك لتصميم إجراءات تدقيق ملائمة للظروف وليس بهدف ابداء رأي حول مدى فعالية نظام الرقابة الداخلي للصندوق.

• تقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المطبقة ومعقولية التقديرات المحاسبية والايضاحات المتعلقة بها التي قامت بها الادارة.

• التوصل الى نتيجة حول ملاءمة استخدام الادارة لمبدأ الاستمرارية في المحاسبة، وبناءً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، وفيما إذا كان هناك عدم تيقن جوهري مرتبط بأحداث أو ظروف قد تلقي بشكوك كبيرة حول قدرة الصندوق على الاستمرار. واذا ما توصلنا الى نتيجة بأن هناك شك جوهري، فعلينا الإشارة في تقرير التدقيق إلى ايضاحات القوائم المالية ذات الصلة أو تعديل رأينا اذا كانت هذه الايضاحات غير كافية. إن استنتاجاتنا مبنية على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير التدقيق، ومع ذلك فإن الأحداث او الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى عدم استمرار الصندوق في اعماله كمنشأة مستمرة.

• تقييم العرض العام لهيكل القوائم المالية ومحتواها بما في ذلك الايضاحات حولها وفيما إذا كانت القوائم المالية تمثل المعاملات والأحداث التي تحقق العرض العادل.

إننا نتواصل مع المسؤولين المكلفين بالحوكمة فيما يتعلق بنطاق التدقيق وتوقيته وملاحظات التدقيق المهمة التي تتضمن أي نقاط ضعف مهمة في نظام الرقابة الداخلية التي يتم تحديدها من قبلنا خلال عملية التدقيق.

إرنست ويونغ/ الأردن

أسامة فايز شخاترة
ترخيص رقم ١٠٧٩

عمان ـ المملكة الأردنية الهاشمية
١٦ نيسان ٢٠٢٣

القوائم المالية وتقرير مدقق الحسابات المستقل لصندوق ضمان الودائع لدى البنوك الإسلامية
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢

قائمة المركز المالي كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢

	إيضاحات	٢٠٢٢	٢٠٢١
		دينار أردني	دينار أردني
الموجودات			
الموجودات المتداولة			
حساب جاري لدى البنك المركزي الأردني		٣,٧٤٩,٠٥٨	٢٦,٣٨٦,٠٨٠
عوائد مستحقة وغير مقبوضة		٤٤٧,٨٣٨	-
موجودات غير متداولة			
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة	٤	٦٠,٩٥٣,١٠٠	١٧,٥٧٩,٠٠٠
مجموع الموجودات		٦٥,١٤٩,٩٩٦	٤٣,٩٦٥,٠٨٠
المطلوبات وحقوق الملكية			
المطلوبات			
مصاريف مستحقة الدفع		١,٠٠٠	١,٠٠٠
مجموع المطلوبات		١,٠٠٠	١,٠٠٠
حقوق الملكية			
رأس المال	٥	٥٥٠,٠٠٠	٥٥٠,٠٠٠
الإحتياطيات	٦	٦٤,٥٩٨,٩٩٦	٤٣,٤١٤,٠٨٠
مجموع حقوق الملكية		٦٥,١٤٨,٩٩٦	٤٣,٩٦٤,٠٨٠
مجموع المطلوبات وحقوق الملكية		٦٥,١٤٩,٩٩٦	٤٣,٩٦٥,٠٨٠

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم ١ إلى رقم ١٣ جزءًا من هذه القوائم المالية وتقرأ معها.

القوائم المالية وتقرير مدقق الحسابات المستقل لصندوق ضمان الودائع لدى البنوك الإسلامية
للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢

قائمة الإيرادات والمصروفات للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢

	إيضاحات	٢٠٢٢	٢٠٢١
		دينار أردني	دينار أردني
الإيرادات			
رسوم اشتراك	٧	٢٠,٠٨٠,٠٥٦	١٧,٦٣٥,٤٠٩
أرباح صكوك اسلامية		١,١١٧,٢٥٧	-
مصاريف إدارية	٨	(١٢,٣٩٧)	(١٢,٣٩٧)
فائض الإيرادات عن النفقات للسنة		٢١,١٨٤,٩١٦	١٧,٦٢٣,٠١٢

قائمة التغيرات في حقوق الملكية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢

	رأس المال*	الإحتياطيات	الإجمالي
	دينار أردني	دينار أردني	دينار أردني
٢٠٢٢ -			
الرصيد كما في ١ كانون الثاني ٢٠٢٢	٥٥٠,٠٠٠	٤٣,٤١٤,٠٨٠	٤٣,٩٦٤,٠٨٠
فائض الإيرادات عن النفقات للسنة	-	٢١,١٨٤,٩١٦	٢١,١٨٤,٩١٦
الرصيد كما ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢	٥٥٠,٠٠٠	٦٤,٥٩٨,٩٩٦	٦٥,١٤٨,٩٩٦
٢٠٢١ -			
الرصيد كما في ١ كانون الثاني ٢٠٢١	٥٥٠,٠٠٠	٢٥,٧٩١,٠٦٨	٢٦,٣٤١,٠٦٨
فائض الإيرادات عن النفقات للسنة	-	١٧,٦٢٣,٠١٢	١٧,٦٢٣,٠١٢
الرصيد كما ٣١ كانون الأول ٢٠٢١	٥٥٠,٠٠٠	٤٣,٤١٤,٠٨٠	٤٣,٩٦٤,٠٨٠

* يمثل هذا الحساب المبالغ غير المستردة محصلة بقيمة ١٠٠,٠٠٠ دينار أردني من كل بنك إسلامي عضو في الصندوق، بالإضافة الى دفعة من أصل مساهمة الحكومة في رأس مال مؤسسة ضمان الودائع في الصندوق بمبلغ ١٥٠,٠٠٠ دينار.

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم ١ إلى رقم ١٣ جزءًا من هذه القوائم المالية وتقرأ معها.

قائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢

	٢٠٢٢	٢٠٢١
	دينـــار أردني	دينـــار أردني
الأنشطة التشغيلية		
فائض الإيرادات عن النفقات	٢١,١٨٤,٩١٦	١٧,٦٢٣,٠١٢
أرباح صكوك اسلامية	(١,١١٧,٢٥٧)	-
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية	٢٠,٠٦٧,٦٥٩	١٧,٦٢٣,٠١٢
الأنشطة الاستثمارية		
أرباح صكوك إسلامية مقبوضة	٦٦٩,٤١٩	-
شراء صكوك إسلامية	(٤٥,٣٨٣,٠٠٠)	(١٧,٥٧٩,٠٠٠)
استحقاق صكوك إسلامية	٢,٠٠٨,٩٠٠	-
صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة الاستثمارية	(٤٢,٧٠٤,٦٨١)	(١٧,٥٧٩,٠٠٠)
صافي (النقص) الزيادة في النقد وما في حكمه	(٢٢,٦٣٧,٠٢٢)	٤٤,٠١٢
النقد وما في حكمه كما في بداية السنة	٢٦,٣٨٦,٠٨٠	٢٦,٣٤٢,٠٦٨
النقد وما في حكمه كما في نهاية السنة	٣,٧٤٩,٠٥٨	٢٦,٣٨٦,٠٨٠

تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم ١ إلى رقم ١٣ جزءًا من هذه القوائم المالية وتقرأ معها.

القوائم المالية وتقرير مدقق الحسابات المستقل لصندوق ضمان الودائع لدى البنوك الإسلامية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢

(١) عـام

تأسس الصندوق بتاريخ ١ نيسان ٢٠١٩ بموجب قانون معدل لقانون مؤسسة ضمان الودائع رقم ٨ لسنة ٢٠١٩ كشخصية اعتبارية تتولى إدارته مؤسسة ضمان الودائع وتكون العلاقة بين الصندوق والمؤسسة على أساس الوكالة بالأجر وتنظم جميع أمور هذه العلاقة بموجب قرار من المجلس، ويقوم الصندوق على مبدأ التكافل والتعاون وما يُدفع له من البنوك الإسلامية وأصحاب الودائع والمؤسسة يكون على سبيل التبرع.

تهدف المؤسسة من خلال «صندوق ضمان الودائع لدى البنوك الإسلامية» إلى حماية المودعين لدى البنوك الإسلامية بضمان ودائعهم لديها وفق أحكام هذا القانون وذلك تشجيعاً للادخار وتعزيزاً للثقة بالنظام المصرفي والمساهمة في الحفاظ على الاستقرار المصرفي والمالي في المملكة وذلك من خلال تأمين وصول المودعين إلى ودائعهم لدى أي بنك إسلامي يتقرر تصفيته وفقاً للحدود المقررة في القانون والتي تهدف في مجملها إلى تعويض المودعين لغاية خمسين ألف دينار أردني وحث كبار المودعين على فرض رقابتهم الذاتية والإضافية على البنوك الإسلامية جنباً إلى جنب الرقابة الحثيثة والمستمرة التي يقوم بها البنك المركزي الأردني.

تتكون مصادر المال للصندوق مما يلي:

- رسوم الإشتراكات السنوية التي يتم تحصيلها من البنوك الإسلامية.
- عوائد إستثمارات أموال الصندوق.
- أي قروض حسنة يحصل عليها الصندوق.
- أي منح مالية تقدم للصندوق بموافقة من مجلس إدارة البنك المركزي وموافقة مجلس الوزراء إذا كانت المنح مقدمة من جهات غير أردنية.

تؤول أموال الصندوق في حال تصفيته إلى صندوق الزكاة في المملكة وذلك بعد تغطية كافة المصروفات والخسائر المترتبة على الصندوق.

(٢) أسس إعداد القوائم المالية

تم إعداد هذه القوائم المالية وفقا للمعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، وفي حال عدم وجود معايير صادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية تتعلق ببنود القوائم المالية يتم تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية والتفسيرات الصادرة حولها بما يتفق مع المعايير الشرعية لحين صدور معايير إسلامية لها.

تم إعداد القوائم المالية وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية.

إنَّ الدينار الأردني هو عملة إظهار القوائم المالية والذي يُمثل العملة الوظيفية للصندوق.

التغيرات في السياسات المحاسبية

ان السياسات المحاسبية المتبعة في اعداد القوائم المالية متفقة مع تلك التي اتبعت في اعداد القوائم المالية للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١ بإستثناء ما يلي:

معيار المحاسبة المالي الاسلامي رقم ٣٢ (الإجارة)
يحل معيار المحاسبة المالي الاسلامي رقم (٣٢) «الإجارة» بدلاً من معيار المحاسبة المالي رقم (٨) «الإجارة والإجارة المنتهية بالتمليك». ويحدد المعيار المبادئ المتعلقة بالاعتراف والقياس والعرض والافصاح عن مختلف أنواع الإيجارات كمؤجر ومستأجر.

قام الصندوق بتطبيق متطلبات معيار المحاسبة المالي الإسلامي رقم (٣٢) ولم ينتج أي اثر عن تطبيق هذا المعيار على القوائم المالية للصندوق كون جزء من المعيار حل محل معيار التقارير المالية الدولية رقم (١٦) والذي تم تطبيقه سابقاً من تاريخ ١ كانون الأول ٢٠١٩.

ملخص السياسات المحاسبية الهامة

النقد وما في حكمه

لغرض قائمة التدفقات النقدية، فإن النقد وما في حكمه يشمل النقد في الصندوق والأرصدة لدى البنوك.

إثبات الإيراد والاعتراف بالمصاريف

يتم الاعتراف برسوم الاشتراك السنوي للبنوك بنسبة اثنين ونصف بالألف من مجموع الودائع الخاضعة لأحكام القانون لدى البنوك.

يتم اثبات الايرادات الأخرى وفقاً لمبدأ الاستحقاق.
يتم الاعتراف بالمصاريف وفقاً لمبدأ الاستحقاق.

العملات الأجنبية

يتم تسجيل المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية خلال السنة بأسعار الصرف السائدة في تاريخ إجراء المعاملات، كما يتم تحويل أرصدة الموجودات والمطلوبات المالية بالعملات الأجنبية بأسعار الصرف السائدة بتاريخ قائمة المركز المالي.

يتم تسجيل الأرباح والخسائر الناتجة عن تحويل العملات الأجنبية في قائمة الإيرادات والمصروفات.

المخصصات

يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون على الصندوق التزام (قانوني أو فعلي) في تاريخ قائمة المركز المالي ناشئة عن أحداث سابقة وان تسديد الالتزامات محتمل ويمكن قياس قيمتها بشكل يعتمد عليه.

موجودات مالية بالتكلفة المطفأة

هي الموجودات المالية التي تهدف إدارة الصندوق وفقاً لنموذج أعمالها الاحتفاظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والتي تمثل مدفوعات ثابتة أو قابلة للتحديد لرأسمال هذه الموجودات وأرباحها.

يتم إثبات هذه الموجودات عند الشراء بالكلفة مضافاً إليها مصاريف الاقتناء، ويعاد تقييمها في نهاية الفترة الحالية بإستخدام طريقة معدل الربح الفعال وتظهر أي أرباح أو خسائر ناتجة عن عملية الإطفاء في قائمة الدخل ويتم قيد أي تدني في قيمتها في قائمة الدخل.

يمثل مبلغ التدني في قيمة هذه الموجودات الفرق بين القيمة المثبتة في السجلات والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة المخصومة بسعر الربح الفعلي الأصلي وبحيث ينزل أي مخصصات خسائر ائتمانية متوقعة محتسبة عنها من قيمة هذه الموجودات. لا يجوز إعادة تصنيف أي موجودات مالية من / إلى هذا البند.

في حال بيع أي من هذه الموجودات الممولة من أموال الصندوق الذاتية – قبل تاريخ استحقاقها فيتم تسجيل نتيجة البيع ضمن قائمة الدخل الشامل في بند مُستقل و يتم الإفصاح عن ذلك.

ملخص السياسات المحاسبية الهامة (تتمة)

القيمة العادلة

ان أسعار الإغلاق (شراء موجودات / بيع مطلوبات) بتاريخ القوائم المالية في اسواق نشطة تمثل القيمة العادلة للأدوات التي لها أسعار سوقية.

في حال عدم توفر أسعار معلنة او عدم وجود تداول نشط لبعض الأدوات أو عدم نشاط السوق يتم تقدير قيمتها العادلة بعدة طرق منها:

- مقارنتها بالقيمة السوقية الحالية لأداة مالية مشابهة لها إلى حد كبير.
- تحليل التدفقات النقدية المستقبلية وخصم التدفقات النقدية المتوقعة بنسبة مستخدمة في أداة مالية مشابهة لها.
- نماذج تسعير الخيارات.

تهدف طرق التقييم الى الحصول على قيمة عادلة تعكس توقعات السوق وتأخذ بالاعتبار العوامل السوقية وأية مخاطر أو منافع متوقعه عند تقدير قيمة الأدوات المالية، وفي حال وجود أدوات مالية يتعذر قياس قيمتها العادلة بشكل يعتمد عليه يتم إظهارها بالكلفة بعد تنزيل أي تدني في قيمتها.

التقاص

يتم اجراء التقاص بين الموجودات والمطلوبات واظهار المبلغ بالصافي في قائمة المركز المالي فقط عندما تتوفر الحقوق القانونية الملزمة وكذلك عندما يتم تسويتها على أساس التقاص أو يكون تحقق الموجودات وتسوية المطلوبات في نفس الوقت.

(٣) استخدام التقديرات

إن إعداد القوائم المالية وتطبيق السياسات المحاسبية يتطلب من إدارة الصندوق القيام بتقديرات واجتهادات تؤثر على مبالغ الموجودات والمطلوبات والإفصاح عن الالتزامات المحتملة. إن هذه التقديرات والاجتهادات تؤثر أيضا على الإيرادات والمصاريف والمخصصات وبشكل خاص يتطلب من إدارة الصندوق القيام بأحكام واجتهادات هامة لتقدير مبالغ وأوقات التدفقات النقدية المستقبلية الناجمة عن أوضاع وظروف تلك التقديرات في المستقبل. إن التقديرات المذكورة مبنية بالضرورة على فرضيات وعوامل متعددة لها درجات متفاوتة من التقدير وعدم التيقن وإن النتائج الفعلية قد تختلف عن التقديرات وذلك نتيجة التغيرات في المستقبل في أوضاع وظروف تلك المخصصات.

(٤) موجودات مالية بالتكلفة المطفأة

	٣١ كانون الأول ٢٠٢٢ دينار	٣١ كانون الأول ٢٠٢١ دينار
صكوك حسابات (ائتمان)	٢٨,١٨٦,٤٣٩	٨,١٥٠,٤٩٧
صكوك حسابات (مشترك)	٣٢,٧٦٦,٦٦١	٩,٤٢٨,٥٠٣
المجموع	٦٠,٩٥٣,١٠٠	١٧,٥٧٩,٠٠٠

(٥) رأس المال

يمثل هذا الحساب المبالغ غير المستردة محصلة بقيمة ١٠٠,٠٠٠ دينار أردني من كل بنك إسلامي عضو في الصندوق. بالإضافة الى دفعة من أصل مساهمة الحكومة في رأس مال مؤسسة ضمان الودائع في الصندوق بمبلغ ١٥٠,٠٠٠ دينار.

(٦) الإحتياطيات

تمثل المبالغ المتجمعة في هذا البند ما تم تحويله من فائض الإيرادات عن النفقات خلال السنوات.

	٣١ كانون الأول ٢٠٢٢ دينار	٣١ كانون الأول ٢٠٢١ دينار
احتياطيات محفظة تكافل حسابات الإستثمار المشترك	٣٤,٧٥٦,٦٧٠	٢٣,٢٨٥,١٠٢
احتياطيات محفظة تكافل حسابات الإئتمان	٢٩,٨٤٢,٣٢٦	٢٠,١٢٨,٩٧٨
المجموع	٦٤,٥٩٨,٩٩٦	٤٣,٤١٤,٠٨٠

(٧) رسوم اشتراك

يستوفي الصندوق رسم اشتراك سنوي من البنوك الإسلامية بنسبة اثنان ونصف بالألف من مجموع الودائع الخاضعة وفقا لأحكام القانون رقم (٣٣) لسنة ٢٠٠٠ وتعديلاته وتتكون رسوم الاشتراك على النحو التالي:

	٣١ كانون الأول ٢٠٢٢ دينار	٣١ كانون الأول ٢٠٢١ دينار
رسوم اشتراك محفظة تكافل حسابات الإستثمار المشترك	١٠,٨٧٨,٩٧٧	٩,٥٣٦,٦٣٨
رسوم اشتراك محفظة تكافل حسابات الإئتمان	٩,٢٠١,٠٧٩	٨,٠٩٨,٧٧١
المجموع	٢٠,٠٨٠,٠٥٦	١٧,٦٣٥,٤٠٩

(٨) مصاريف إدارية

	٣١ كانون الأول ٢٠٢٢ دينار	٣١ كانون الأول ٢٠٢١ دينار
أتعاب وكالة بالأجر*	٥,٠٠٠	٥,٠٠٠
اتعاب مهنية	٦,٠٠٠	٦,٠٠٠
دعاية وإعلان	١,٣٩٧	١,٣٩٧
المجموع	١٢,٣٩٧	١٢,٣٩٧

*تمثل هذه المبالغ مصاريف وكالة بالأجر تدفع سنويا بمبلغ ٥,٠٠٠ دينار أردني لمؤسسة ضمان الودائع.

(٩) ضريبة الدخل

وفقاً لقانون مؤسسة ضمان الودائع رقم (٣٣) لسنة ٢٠٠٠ وتعديلاته، تم اعفاء الصندوق من ضريبة الدخل، وذلك وفقاً للمادة (٢٧) من القانون.

(١٠) الالتزامات المحتملة

الاعتمادات والكفالات

لا يوجد على الصندوق التزامات محتملة تتمثل في الاعتمادات والكفالات كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢ و ٣١ كانون الأول ٢٠٢١.

القضايا المرفوعة على الصندوق:

لا يوجد قضايا مرفوعة على الصندوق كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢ و ٣١ كانون الأول ٢٠٢١.

(١١) إدارة المخاطر

مخاطر أسعار الفائدة

لا يتعرض الصندوق لمخاطر أسعار الفائدة على موجوداته والتي تحمل فائدة مثل ودائع البنوك.

تمثل حساسية قائمة الدخل الشامل أثر التغيرات المفترضة المتوقعة بأسعار الفوائد على ربح الصندوق لسنة واحدة، ويتم احتسابها بناءً على الموجودات المالية والتي تحمل سعر فائدة متغير كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢ و ٢٠٢١.

مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي المخاطر التي قد تنجم عن تخلف أو عجز المدينون والأطراف الأخرى عن الوفاء بالتزاماتهم اتجاه الصندوق.

الصندوق ليس معرض لمخاطر الائتمان حيث يحتفظ بالأرصدة لدى مؤسسات مصرفية رائدة. (لدى البنك المركزي الأردني).

مخاطر السيولة

يعمل الصندوق على إدارة مخاطر السيولة وذلك عن طريق التأكد من توفر التسهيلات البنكية.

يلخص الجدول أدناه توزيع المطلوبات المالية (غير مخصومة) كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢ و ٢٠٢١ على أساس الفترة المتبقية للاستحقاق التعاقدي وأسعار الفائدة السوقية الحالية:

	أقل من٣ شهور دينـار أردني	المجموع دينـار أردني
٣١ كانون الأول ٢٠٢٢		
أرصدة دائنة أخرى	١,٠٠٠	١,٠٠٠
المجموع	١,٠٠٠	١,٠٠٠

	أقل من٣ شهور دينـار أردني	المجموع دينـار أردني
٣١ كانون الأول ٢٠٢١		
أرصدة دائنة أخرى	١,٠٠٠	١,٠٠٠
المجموع	١,٠٠٠	١,٠٠٠

(١٢) إدارة رأس المال

يتمثل الهدف الرئيسي فيما يتعلق بإدارة رأسمال الصندوق بالتأكد من المحافظة على نسب رأسمال ملائمة بشكل يدعم نشاط الصندوق ويعظم حقوق الملكية.

تقوم المؤسسة بإدارة هيكلة رأس المال وإجراء التعديلات اللازمة عليها في ضوء تغيرات ظروف العمل. هذا ولم تقم المؤسسة بأية تعديلات على الأهداف والسياسات والإجراءات المتعلقة بهيكلة رأس المال خلال السنة الحالية والسنة السابقة.

ان البنود المتضمنة في هيكلة رأس المال تتمثل في رأس المال المدفوع، الاحتياطيات والبالغ مجموعها ٦٥,١٤٨,٩٩٦ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢٢ مقابل ٤٣,٩٦٤,٠٨٠ دينار كما في ٣١ كانون الأول ٢٠٢١.

(١٣) معايير التقارير المالية الدولية والتفسيرات الجديدة والتعديلات الصادرة وغير النافذة بعد

معيار المحاسبة المالي رقم ١ – المعدّل ٢٠٢٢ (العرض العام والإفصاح في القوائم المالية)

يحدد ويحسن معيار المحاسبة المالية رقم ١ – المعدّل ٢٠٢٢ «العرض العام والإفصاح في القوائم المالية» العرض الشامل ومتطلبات الإفصاح المنصوص عليها بما يتماشى مع أفضل الممارسات العالمية ويحل محل معيار المحاسبة المالية رقم ١. يسري المعيار على جميع المؤسسات المالية الإسلامية والمؤسسات الأخرى التي تتبع معايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI). تتماشى معيار المحاسبة المالية رقم ١ – المعدّل ٢٠٢٢ مع التعديلات التي تمت على «الإطار المفاهيمي للتقارير المالية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)» (المعدّل ٢٠٢١) (الإطار المفاهيمي). سيساعد

معيار المحاسبة المالية رقم ١ المعدّل – ٢٠٢٢ على إعداد قوائم مالية واضحة وشفافة ومفهومة، وسيساعد بدوره مستخدمين القوائم المالية على اتخاذ قرارات اقتصادية أفضل.

سيتم تطبيق هذا المعيار اعتباراً من ١ كانون الثاني ٢٠٢٣، مع السماح بالتطبيق المبكر.

معيار المحاسبة المالية رقم ٣٩ « التقارير المالية عن الزكاة»

يُحسن هذا المعيار ويحل محل معيار المحاسبة المالية ٩ «الزكاة» الصادر سابقًا. يهدف هذا المعيار إلى تحديد المعاملة المحاسبية للزكاة في سجلات المؤسسات المالية الإسلامية، بما في ذلك العرض والإفصاح في قوائمها المالية.

يصف المعيار مبادئ إعداد التقارير المالية المعمول بها اعتمادًا على التزام المؤسسات المالية الإسلامية بدفع الزكاة. بالإضافة إلى ذلك، في حالة عدم مطالبة مؤسسة مالية إسلامية بموجب القانون أو الميثاق التأسيسي بدفع الزكاة، فلا يزال يتعين عليها تحديد والإفصاح عن مقدار الزكاة المستحقة لمصلحة الجهات المعنية المختلفة.

سيتم تطبيق هذا المعيار اعتباراً من ١ كانون الثاني ٢٠٢٣، مع السماح بالتطبيق المبكر.

معيار المحاسبة المالية رقم ٤٠ « التقارير المالية لنوافذ التمويل الإسلامي»

يُحسن هذا المعيار ويحل محل معيار المحاسبة المالية ١٨ «الخدمات المالية الإسلامية المقدمة من قبل المؤسسات المالية التقليدية» ويحدد متطلبات إعداد التقارير المالية المطبقة على المؤسسات المالية التقليدية التي تقدم خدمات مالية إسلامية.

يتطلب هذا المعيار من المؤسسات المالية التقليدية التي تقدم خدمات مالية إسلامية من خلال نوافذ تمويل الإسلامي أن تعد وتقدم القوائم المالية لنوافذ التمويل الإسلامي بما يتماشى مع متطلبات هذا المعيار ومعايير المحاسبة المالية الأخرى الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI). يوفر هذا المعيار مبادئ التقارير المالية بما في ذلك متطلبات العرض والإفصاح المطبقة على نوافذ التمويل الإسلامي.

سيتم تطبيق هذا المعيار اعتباراً من ١ كانون الثاني ٢٠٢٤ على القوائم المالية لنوافذ التمويل الإسلامي للمؤسسات المالية التقليدية مع السماح بالتطبيق المبكر، مع مراعاة التطبيق المتزامن لمعيار المحاسبة المالية رقم ١ « العرض العام والإفصاح في القوائم المالية.»

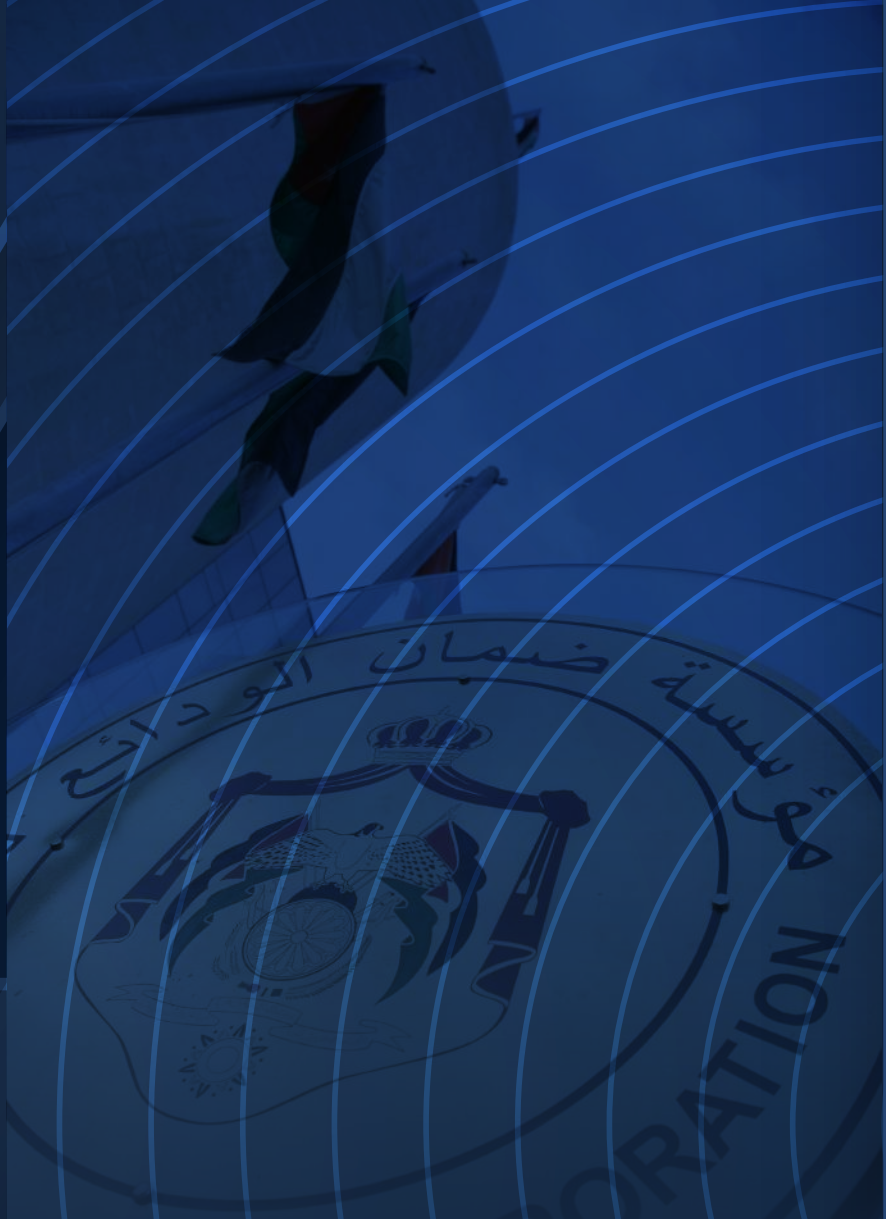

مؤسسة ضمان الودائع

صندوق بريد: ٩٤٠٤٢٠ عمان ١١١٩٤ الأردن

هاتف: ٥٦٠٤٠٤٠ (٦) ٩٦٢+ فاكس: ٥٦٦٩٩١٠ (٦) ٩٦٢+

www.dic.gov.jo - dicjor@dic.gov.jo